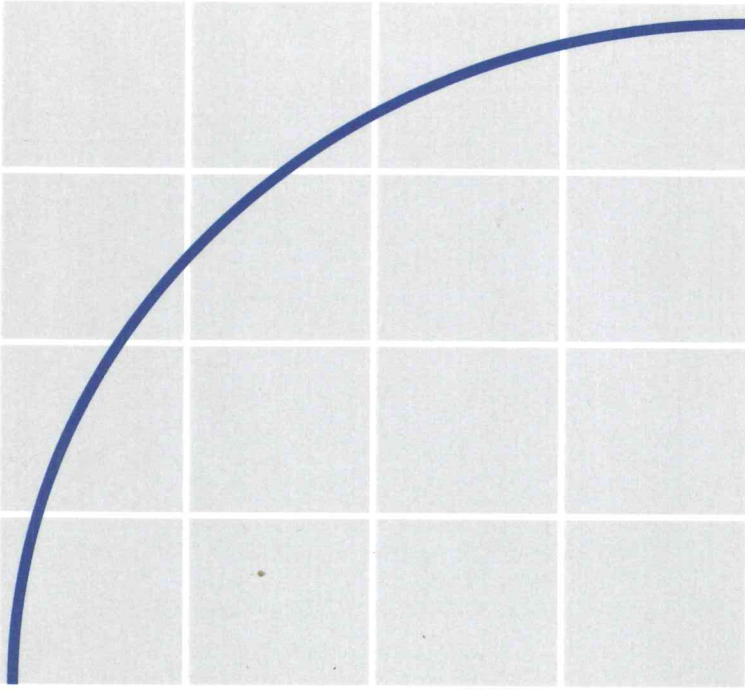


المراقب الاقتصادي والاجتماعي



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
سلطة النقد الفلسطينية

تم إنجاز العدد بمساهمات من كوادر وموظفي:

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (المنسق العام: أروى ابو هشيش)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (المنسق: أمينة خصيب)
سلطة النقد الفلسطينية (المنسق: شاكر صرصور)

المحرر: د. نعمان كنفاني

حقوق الطبع محفوظة. لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية.

حقوق الطبع

© 2013 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
ص.ب. 19111، القدس و.ص.ب. 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

© 2013 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله
تلفون: +972-2-2982700
فاكس: +972-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

© 2013 سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله
هاتف: +972-2-2409920
فاكس: +972-2-2409922
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

للحصول على نسخ

الاتصال مع إدارة إحدى المؤسسات على العناوين المبينة أعلاه.

تم إعداد هذا التقرير بدعم مشكور من كل من:



صندوق الاستثمار الفلسطيني
PALESTINE INVESTMENT FUND

صندوق الاستثمار الفلسطيني



الصندوق العربي للتماء الاقتصادي والاجتماعي

تقديم

يغطي هذا العدد من **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** أبرز المتغيرات الاقتصادية التي طرأت على اقتصاد الأراضي الفلسطينية في الربع الأول (أشهر كانون ثاني وشباط وآذار) من العام 2013. ويتناول العدد تطور الناتج المحلي الإجمالي والموازنة العامة (المالية العامة) وسوق العمل ومؤشرات النشاط الاقتصادي (استيراد الاسمنت، وتسجيل السيارات... إلخ)، والأسعار والقوة الشرائية خلال الربع الأول من العام. كذلك هناك تحليل ميزان المدفوعات (الميزان الجاري بما فيه التجارة الخارجية وحركة راس المال). هذا إلى جانب الأقسام التقليدية في **المراقب**، مثل بيانات القطاع المصرفي، وبورصة فلسطين.

المراقب الاقتصادي والاجتماعي هو تقرير فصلي/ربعي، أي يتابع التطورات الاقتصادية خلال فصول السنة الأربعة. ونظراً للطبيعة الموسمية للنشاط الاقتصادي، حيث تزدهر بعض النشاطات في فصول معينة وتكتمش في فصول أخرى، فإن مقارنة النشاط الاقتصادي بين الفصول المتلاحقة ليست مقارنة صائبة دائماً. فهي لا تعكس بالضرورة نزعات أصيلة في الأداء الاقتصادي. لذلك تجدر المقارنة بين الفصول المتناظرة في السنوات المختلفة. وهنا في الواقع يكمن امتياز نشرة **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، إذ أنها توفر سلاسل زمنية للأرقام الربعية.

يحتوي هذا العدد من **المراقب** أيضاً على 10 صناديق تحليلية تعالج عدداً من القضايا الاقتصادية التي كانت موضع اهتمام خلال الربع الفائت، التي أثرت أو يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المناخ والسياسة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. يقدم أحد هذه الصناديق تنبؤات للأوضاع الاقتصادية المتوقعة في قطاع غزة في العام 2020، وقابلية العيش فيها في المستقبل. صندوق آخر يعالج موضوع الاستقطاعات من أجور العمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات. ويسعى هذا الصندوق إلى تحديد إلى أين تذهب هذه الاستقطاعات وهل كانت تعود بالفائدة على العمال وما هي التعديلات التي طرأت على مصير هذه الاستقطاعات عقب توقيع بروتوكول باريس. صندوق آخر يستعرض تقريراً للأونكتاد حول اقتصاد القدس الشرقية والتحديات التي تواجه هذا الاقتصاد، وهيكلته وتطوره عبر الزمن. ويتناول القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المدينة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة، والتحديات التي تواجه هذه القطاعات. كذلك يستعرض أحد الصناديق أهم النتائج لتقرير أصدره منتدى شارك الشبابي يرصد مشاكل وتوجهات وآراء الشباب الفلسطيني. وصندوق يدرس آثار الحواجز الاسرائيلية على سوق العمل في الضفة الغربية. صندوق آخر يقتبس أهم ما جاء في مقالة نُشرت لمسؤولين في صندوق النقد الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة تدعو السلطة الفلسطينية إلى ضرورة إعادة ترتيب أولوياتها وتقليص عجز الموازنة. أيضاً هناك صندوق ينطرق إلى مشاكل وعقبات تسوية وتسجيل ملكية الأراضي في الضفة الغربية. وصندوق يدرس تبعات وفرص تطبيق قرار السلطة الفلسطينية بفرض تعرفه ضد "الإغراق".

نأمل أن يتابع **المراقب الاقتصادي والاجتماعي** تعزيز مكانته كمرجع موثوق ورزين لتغطية التحولات التي تطرأ على الاقتصاد الفلسطيني، وترسيخ دوره في بناء قاعدة المعرفة الاقتصادية وإثارة النقاش المستنير والموثق حول قيود وفرص النمو في الأراضي الفلسطينية.

جهاد الوزير
محافظ سلطة النقد الفلسطينية

علا عوض
رئيس الجهاز المركزي
للإحصاء الفلسطيني

سمير عبد الله
مدير عام معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني

المحتويات

1	1- الناتج المحلي الإجمالي
4	صندوق 1: هل سيكون قطاع غزة مكانا قابلا للحياة عام 2020؟
5	2- سوق العمل
5	1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة
8	2-2 البطالة
10	3-2 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد
10	4-2 الأجر وساعات العمل
12	5-2 إعلانات الوظائف الشاغرة
13	صندوق 2: أين تذهب الاستقطاعات من أجور العمال في إسرائيل؟
18	3- المالية العامة
19	1-3 الإيرادات والمنح
20	2-3 النفقات العامة
22	3-3 الفائض/العجز المالي
22	4-3 المتأخرات
23	5-3 إيرادات المقاصة
23	6-3 الدين العام الحكومي
24	صندوق 3: كلفة الحواجز الإسرائيلية في الضفة: 7 آلاف عاطل وانخفاض حاد في الأجور!
25	صندوق 4: صندوق النقد الدولي: على السلطة تقليص فاتورة الرواتب والإعفاءات الضريبية
26	4- القطاع المصرفي
26	1-4 التطورات الرئيسية في الميزانية المجمعة للمصارف
31	2-4 مؤشرات أداء المصارف
32	3-4 حركة المقاصة
33	4-4 الانتشار المصرفي
33	5-4 الصرافون ومؤسسات الإقراض المتخصصة
34	6-4 بورصة فلسطين
37	صندوق 5: قرار محاربة "الإغراق": بين الجدوى وفرص التطبيق
40	5- مؤشرات الاستثمار
40	1-5 تسجيل الشركات
42	2-5 رخص الأبنية في فلسطين
42	3-5 استيراد الإسمنت
43	4-5 تسجيل السيارات

43	5-5 النشاط الفندقى
44	صندوق 6: مشاكل وعقبات تسوية وتسجيل ملكية الأراضي في الضفة الغربية
49	صندوق 7: ماس تصدر "مرصد الريادة الفلسطيني" للمرة الثالثة
50	6- الأسعار والقوة الشرائية
50	1-6 أسعار المستهلك
51	2-6 أسعار المنتج والجملة
52	3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق
52	4-6 الأسعار والقوة الشرائية
53	صندوق 8: اقتصاد القدس الشرقية بين مطرقة الاحتلال وسندانته!
55	صندوق 9: الشباب والمشاركة السياسية: فقط ربع الشباب في الضفة والقطاع منتمون سياسيا
56	7- التجارة الخارجية
56	1-7 الميزان التجارى
56	2-7 ميزان المدفوعات
57	صندوق 10: إنتاجية العمل في إسرائيل: 24% أدنى من المتوسط في الدول المتطورة
59	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000 - 2012

الملخص التنفيذي

القطاع المصرفي: بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة في الربع الأول من عام 2013 نحو 3,997.4 مليون دولار، مسجلاً انخفاضاً مقداره 3% مقارنة بالربع السابق. شكلت تسهيلات القروض النسبة الأكبر من إجمالي التسهيلات المباشرة (76.6%). في حين بلغت ودائع الجمهور نهاية الربع الأول من العام 2013 حوالي 7.4 مليار دولار، مسجلة نمواً بنسبة 3.1% مقارنة بالربع السابق. أما بالنسبة لإجمالي عدد الشيكات المقدمة للتقاص فقد انخفضت بنسبة 10.2% في العدد و1.3% في القيمة مقارنة مع الربع السابق.

بورصة فلسطين: انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال الربع الأول من عام 2013 بنسبة 30% مقارنة مع الربع السابق. كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 50.7 مليون دولار في الربع الأول من العام 2013، بانخفاض مقداره 30% عن الربع السابق. أما بالنسبة لمؤشر القدس تراجع بواقع 4.59 نقطة نهاية الربع الأول من العام مقارنة مع الربع السابق 2012.

مؤشرات الاستثمار: تتم ملاحظة ظروف الاستثمار عبر أربعة مؤشرات هي:

✧ **تسجيل الشركات:** بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية في الربع الأول من العام الحالي 272 شركة، بارتفاع بنسبة 11% مقارنة مع الربع السابق، وبنخفاض بنسبة 15% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. كما بلغت قيمة رؤوس أموال الشركات المسجلة خلال الربع الأول من العام الحالي نحو 44 مليون دينار أردني.

✧ **رخص الأبنية واستيراد الاسمنت:** ارتفع عدد رخص البناء في الأراضي الفلسطينية بمقدار 8.7% خلال الربع الأول من عام 2013 مقارنة بالربع الرابع من عام 2012. كما انخفض عدد الوحدات السكنية المرخصة (الجديدة والقائمة منها) خلال الربع الأول لعام 2013 ليصل إلى 4,208 وحدة سكنية مقارنة مع

الناتج المحلي الإجمالي: بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو 1,644.8 مليون دولار خلال الربع الأول 2013، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 5.1% مقارنة مع الربع الذي سبقه، وارتفاعاً بنسبة 2.7% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012. من جهة أخرى، انخفضت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2013 بمقدار 5.8% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2012، وانخفاضاً بمقدار 0.3% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012. أما من ناحية الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، فبلغت قيمة الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الأول 2013 نحو 2,060.4 مليون دولار، أي 125% من الناتج المحلي.

سوق العمل: انخفض عدد العاملين في الضفة والقطاع من 877 ألف في الربع الرابع من العام 2012 إلى 862 ألف في الربع الأول 2013. توزع العاملون حسب مكان العمل في الربع الأول من العام 2013 على 58.5% في الضفة الغربية، 30.7% في قطاع غزة و10.8% في إسرائيل والمستوطنات. وارتفع معدل البطالة في فلسطين إلى 23.9% خلال الربع الأول من العام 2013 مقارنة مع 22.9% في الربع الرابع من العام 2012. من جهة أخرى، ارتفع متوسط أجور العاملين في قطاع غزة ليصل معدل الأجر اليومي في القطاع إلى 65.2 شيكل في الربع الأول من العام 2013 مقارنة مع 63.1 شيكل خلال الربع الرابع من العام 2012.

المالية العامة: شهد صافي إجمالي الإيرادات المحلية ارتفاعاً بمقدار 29% في الربع الأول من عام 2013 مقارنة مع الربع السابق. في حين شهد إجمالي النفقات العامة انخفاضاً بمقدار 12%، والنفقات الجارية بمقدار 8% (إلى 2.9 مليار شيكل) خلال نفس الفترة. وقد انخفض العجز في الموازنة الجارية (على الأساس النقدي وليس على أساس الالتزام) قبل المنح والمساعدات بمقدار 57% (إلى 606 مليون شيكل). وبعد إضافة المنح والمساعدات سجلت الموازنة فائضاً بحوالي 1.2 مليار شيكل خلال الربع. أما فيما يخص الدين العام الحكومي فقد تراجع خلال هذا الربع بمقدار 10%.

خلال نفس الربع فقد بلغت حوالي 196 مليون دولار. وهذا يعني أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 871 مليون دولار خلال الربع الأول 2013.

ميزان المدفوعات: بلغ عجز الحساب الجاري نحو 240.2 مليون دولار خلال الربع الأول من العام 2013. ويمثل هذا تراجع بنسبة 63.5% مقارنة مع العجز في الربع السابق. جرى تمويل عجز ميزان الحساب الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي الذي وفر مبلغ 191.9 مليار دولار (بتراجع بنسبة 69.8% عن الربع السابق). ويمثل الفرق بين عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي (48.3 مليون دولار) ما يسمى "حساب السهو والخطأ".

مواضيع الصناديق في هذا العدد: يحتوي هذا العدد من المراقب على 10 صناديق يناقش كل منها موضوعاً محدداً على النحو التالي:

هل سيكون قطاع غزة مكاناً قابلاً للحياة عام 2020؟: يلخص هذا الصندوق أهم النتائج التي توصل إليها تقرير صدر عن فريق الأمم المتحدة العامل في الأراضي الفلسطينية بعنوان "غزة عام 2020، هل ستكون مكاناً قابلاً للحياة؟" يهدف التقرير إلى تغطية الأثر بعيد الأمد للتوجهات الاجتماعية والإنمائية والتحديات التي تواجه قطاع غزة اليوم. ويعتمد على سيناريوهين للتنبؤ بالنمو الاقتصادي للقطاع في السنوات 2012-2015، الأول متفائل يفترض أن يحدث تخفيف في الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع، وبالتالي النمو في الناتج المحلي الإجمالي سيكون مرتفعاً (9% - 10%). والآخر متشائم يفترض ثبات الظروف على ما هي عليه الآن، وعليه سيكون النمو منخفض ولا يتعدى 4% - 5%. كذلك يتعرض الصندوق إلى مشكلة المياه في القطاع.

أين تذهب الاستقطاعات من أجور العمال في إسرائيل؟: يتم دفع أجور عمال الضفة والقطاع الذين يعملون في إسرائيل والمستوطنات بشكل غير مباشر، عن طريق "دائرة المدفوعات" في وزارة الداخلية الإسرائيلية. وتقوم الدائرة بتطبيق الاستقطاعات المختلفة وضرائب الدخل من الرواتب قبل دفع الأجر الصافي للعمال

4,296 وحدة سكنية في الربع الرابع لعام 2012. من جهة أخرى، ارتفعت كمية الاسمنت المستوردة إلى غزة إلى 13.1 ألف طن خلال الربع الأول 2013 مقارنة مع 12.6 ألف طن خلال الربع المناظر من العام 2012، في حين انخفضت الكمية في الضفة الغربية 3%.

✧ **تسجيل السيارات:** بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام الحالي 3,434 سيارة، ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 5.5% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2012 وانخفاضاً بنحو 8% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن أغلبية السيارات المسجلة خلال الربع الأول من العام الحالي هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج (39%).

✧ **النشاط الفندقي:** بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 101 فندقاً في نهاية الربع الأول من العام 2013 مقارنة مع 98 فندقاً في نهاية الربع الرابع من عام 2012. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الأول 2013 ما مجموعه 120,441 نزلياً، أقاموا 279,591 ليلة مبيت. وبالمقارنة مع الربع الأول من العام 2012 ارتفع عدد النزلاء بنسبة 2.5%، في حين انخفض بنسبة 20.9% مقارنة مع الربع السابق.

الأسعار والقوة الشرائية: سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 0.45% خلال الربع الأول من العام 2013 مقارنة بالربع الرابع من العام 2012. في حين سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.01% خلال نفس الفترة. من جهة أخرى، سجلت القوة الشرائية للدولار الأمريكي تراجعاً بنحو 4.12% في الربع الأول 2013 مقارنة بالربع السابق، وهي نسبة قريبة لتراجع القوة الشرائية للدينار الأردني خلال نفس الفترة نظراً لارتباط العملاتين معاً.

التجارة الخارجية: بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة خلال الربع الأول من عام 2013 حوالي 1,067 مليون دولار. أما الصادرات السلعية المرصودة

مختلفة، هي: محاربة الإغراق في منظمة التجارة العالمية، وبرتوكول باريس، واحتمالات الربح والخسارة.

مشاكل وعقبات تسوية وتسجيل ملكية الأراضي في الضفة الغربية: عقد معهد ماس طاوله مستديرة بعنوان "مشاكل وعقبات تسوية وتسجيل ملكية الأراضي في الضفة الغربية"، وأعد المعهد ورقة خلفية لها. يقدم هذا الصندوق تلخيصاً لأهم ما ورد في هذه الورقة والتي تناولت المحاور التالية: الإطار القانوني والمؤسسي لتسجيل الأراضي في الحقب التاريخية المختلفة (الحكم العثماني، الانتداب البريطاني، الحكم الأردني للضفة الغربية، فترة الاحتلال الإسرائيلي المباشر، فترة السلطة الفلسطينية). وتم التطرق إلى أهم العقبات والمشاكل التي حالت دون عملية واسعة لتسجيل الأراضي، وإلى الإحصاءات المتعلقة بهذه العملية خلال هذه الفترات. كذلك قدمت الورقة ملخص للمشاريع التجريبية وبرامج تسوية الأراضي قيد التنفيذ، والإنجازات التي تمت في هذه المشاريع إلى الآن.

ماس تصدر "مرصد الريادة الفلسطيني" للمرة الثالثة: يلخص هذا الصندوق أبرز النتائج التي توصل لها تقرير "مرصد الريادة الفلسطيني" الذي أصدره معهد ماس مؤخراً. وهذه هي المرة الثالثة التي يتم فيها إصدار المرصد الفلسطيني. والمرصد هو نشرة تصدر في عدد كبير من الدول بشكل دوري، وهو ما يتيح فرص المقارنات الدولية في النشاط الريادي والمقارنة الزمنية داخل الدولة الواحدة.

اقتصاد القدس الشرقية بين مطرقة الاحتلال وسندانته! أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقريراً بعنوان "الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك". ويحاول التقرير إعادة فهم لما يجري في القدس الشرقية على ضوء الإحصائيات المتوفرة لما بعد العام 1994 وفي ضوء التوجهات الاقتصادية في باقي الأراضي الفلسطينية في تلك الفترة. يتناول القسم الثاني من التقرير اقتصاد القدس الشرقية وهيكلته وتطوره عبر الزمن. ويتناول القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المدينة ومساهمتها في الناتج المحلي

وتشمل الاستقطاعات على ما يسمى "ضريبة المعادلة"، وختم الصحة، واشترك الهستدروت، والتقاعد وغيرها. يحدد هذا الصندوق أنواع الاستقطاعات المختلفة من أجور العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات، كما يسعى إلى تحديد إلى أين تذهب هذه الاستقطاعات وهل كانت تعود بالفائدة على العمال، وما هي الاجراءات التي يتوجب اتخاذها لايقاف استنزاف اسرائيل للاستقطاعات هذه.

كلفة الحواجز الإسرائيلية في الضفة: 7 آلاف عاطل وانخفاض حاد في الأجور! يستعرض هذا الصندوق دراسة نشرها البنك الدولي بعنوان "تأثير القيود على حركة العمل: الضفة الغربية نموذجاً". تناقش الدراسة انعكاسات الحواجز في الضفة الغربية على العمال وسوق العمل الفلسطيني وتضع أرقاماً تقدر فيها الخسائر الناجمة عن الحواجز والآثار السلبية الكبيرة لها على كل من العمالة، الأجور وعدد أيام العمل في العام 2007.

صندوق النقد الدولي: على السلطة تقليص فاتورة الرواتب والإعفاءات الضريبية: يعرض هذا الصندوق أهم ما جاء في مقالة نشرت لرئيس بعثة صندوق النقد الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والممثل المقيم للصندوق بتاريخ 10 حزيران 2013. تدعو المقالة السلطة الفلسطينية إلى إعادة ترتيب أولياتها. حيث على السلطة تقليص فاتورة الرواتب والمعاشات التقاعدية والإعفاءات الضريبية وإتاحة المجال في المقابل أمام الاستثمار في التعليم والبنية التحتية.

قرار محاربة "الإغراق": بين الجدوى وفرص التطبيق: يقتبس هذا الصندوق أهم ما جاء في الورقة الخلفية للطاوله المستديرة التي عقدها معهد ماس حول قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بفرض تعرفه جمركية إضافية تصل إلى 35% لمواجهة ما يعرف باسم "الإغراق". تناقش الورقة كيفية التي جرت بها صياغة القرار والأسس التي تم بناءه عليها، الفوائد الممكنة والمحاذير التي ستترافق مع القرار، والإمكانيات العملية لتطبيقه واستعدادات الحكومة التي تمت لذلك، وتناقش الورقة ذلك من ثلاث زوايا

والانقسام بين الضفة وغزة. كذلك تطرق التقرير إلى وجهات نظر الشباب في من يمثل الفلسطينيين، ونوع المقاومة الأمثل التي تقود إلى إنهاء الاحتلال.

إنتاجية العمل في إسرائيل: 24% أدنى من المتوسط في الدول المتطورة: تناول بنك إسرائيل في تقريره السنوي للعام الحالي قضية إنتاجية العمال في إسرائيل، وتوصل إلى أن إنتاجية العمال في إسرائيل أدنى بشكل ملحوظ مما هي عليه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ويعزي التقرير هذا الانخفاض في الإنتاجية إلى أربعة عوامل، هي: الاستخدام غير الأمثل للعمل، رأس المال المادي وهيكلته القطاعية، بيئة الأعمال، ورأس المال البشري.

الإجمالي وفي العمالة، والتحديات التي تواجهها هذه القطاعات. كذلك يتناول المعوقات التي تواجه الاستثمار في المدينة.

الشباب والمشاركة السياسية: فقط ربع الشباب في الضفة والقطاع منتمون سياسياً: يلخص هذا الصندوق أهم النتائج التي توصل إليها تقرير نشره منتدى شارك الشبابي بعنوان "واقع الشباب الفلسطيني 2013: المستقبل يقرع الباب". يرصد التقرير مشاكل وتوجهات وآراء الشباب الفلسطيني، ومن بينها معلومات عن مشاركة الشباب في الحياة السياسية. وتوصل التقرير إلى أن 25% فقط من الشباب الفلسطيني منتمي سياسياً، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها: عدم ثقتهم بالفصائل، عدم تمثيل الأحزاب لوجهات نظرهم،

1- الناتج المحلي الإجمالي

مقارنة بالربع الأول 2012. من جهة أخرى، شهدت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وهي تعادل تقريباً معدل نمو الناتج الكلي مطروحاً منه معدل نمو السكان) في الربع الأول 2013 انخفاضاً بمقدار 5.8% مقارنة بالربع الرابع من العام 2012، وانخفاضاً بمقدار 0.3% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012 (انظر الجدول 1-1).

شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً خلال الربع الأول من العام 2013 بنسبة 5.1% مقارنة بالربع الرابع من العام 2012. ونظراً لأن الإنتاج الوطني يتأثر بقوة بالتحويلات الموسمية يحذ الاقتصاديون أن تتم مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين الفصول المتناظرة وليس بين الفصول المتلاحقة. وعلى أرضية هذه التوصية نجد أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بمقدار 2.7% في الربع الأول 2013

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

2013	2012				المؤشر
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
1,644.8	1,733.2	1,707.9	1,754.5	1,601.7	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
1,180.4	1,302.8	1,256.1	1,283.8	1,187.8	- الضفة الغربية*
464.4	430.4	451.8	470.7	413.9	- قطاع غزة
398.9	423.5	420.4	435.2	400.2	ن.م.ج للفرد (دولار أمريكي)
483.1	536.8	521.0	536.1	499.4	- الضفة الغربية*
276.4	258.4	273.6	287.5	255.0	- قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

بيانات أرباع 2012 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الأول 2013 هي الإصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

بالمقابل فإن حصة الوساطة المالية في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت بمقدار 6.1%، بينما انخفضت حصة الخدمات بنسبة 4.4% على التوالي (انظر الجدول 1-2).

أما بالنسبة لبنية الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الأول 2013 والربع المناظر من العام 2012 فيمكن ملاحظة: ارتفاع في حصة الصناعة التحويلية بمقدار 5.3%، وانخفاض في حصة قطاع الإنشاءات بمقدار 22.5%.

جدول 1-2: التوزيع المنوي لمساهمات الأنشطة

في الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

2013	2012				النشاط الاقتصادي
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
3.9	5.7	4.3	5.1	4.4	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
12.3	11.9	12.1	11.8	11.8	التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء
0.6	0.6	0.7	0.7	0.8	التعدين واستغلال المحاجر
9.9	9.9	9.8	9.6	9.4	الصناعات التحويلية
1.6	1.3	1.5	1.4	1.5	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	إمدادات المياه وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها

2013	2012				النشاط الاقتصادي
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
15.8	13.1	14.5	15.6	12.9	الإشاعات
13.1	13.7	13.9	14.0	14.4	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدرجات النارية
1.9	1.6	1.8	1.9	2.0	النقل والتخزين
3.5	3.3	3.2	3.1	3.3	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
6.5	6.8	7.1	6.7	7.0	المعلومات والاتصالات
19.7	21.6	18.9	19.1	20.6	الخدمات
0.6	0.7	0.7	0.7	0.6	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
3.6	4.6	4.0	3.6	4.3	الأنشطة العقارية والايجارية
1.1	1.3	0.9	1.0	1.1	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
0.6	0.5	0.7	0.5	0.6	أنشطة الخدمات الإدارية والخدمات المساندة
8.0	8.4	7.1	7.8	8.0	التعليم
3.9	4.0	3.3	3.5	3.7	الصحة والعمل الاجتماعي
0.3	0.5	0.6	0.5	0.6	الفنون والترفيه والتسليّة
1.6	1.6	1.6	1.5	1.7	أنشطة الخدمات الأخرى
12.4	11.6	12.2	11.6	12.1	الإدارة العامة والدفاع
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	الخدمات المنزلية
-2.7	-2.5	-2.4	-2.3	-2.5	خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
6.2	6.2	6.1	5.3	6.0	الرسوم الجمركية
7.3	6.9	8.2	8.0	7.9	صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
100	100	100	100	100	المجموع (%)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

بيانات أرباع 2012 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الأول 2013 هي الإصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

يعرض الجدول 1-3 قيمة الإنفاق على البنود الرئيسية
المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال أرباع العام 2012
والربع الأول من العام 2013. وتجدر الملاحظة أن الجدول
يعبر عن المتطابقة الأساسية في الحسابات القومية:
استهلاك خاص + استثمار + استهلاك حكومي +
الصادرات - الواردات = الناتج المحلي الإجمالي
(GDP= C + I + G + X - M)

والأرقام بالنسبة للربع الأول من العام 2013 بمليار الدولارات هي:

مليار دولار	
1.6	الاستهلاك الخاص
0.2	الاستثمار (التكوين الرأسمالي)
0.5	الاستهلاك الحكومي
0.3	الصادرات
(1.0)	الواردات (-)
1.6	الناتج المحلي الإجمالي

جدول 1-3: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق عليه في فلسطين*
(أسعار ثابتة، سنة الأساس 2004)

القيمة بالمليون دولار أمريكي

فئة الاستخدام	2012					2013
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	
الإنفاق الاستهلاكي النهائي	2,125.5	2,213.6	2,223.0	2,162.0	2,060.4	
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر	1,602.5	1,602.6	1,679.7	1,552.0	1,534.4	
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	464.1	541.9	486.1	535.0	485.7	
الإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر	58.9	69.1	57.2	75.0	40.3	
التكوين الرأسمالي الإجمالي	232.0	297.4	264.9	279.7	231.2	
التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي	292.7	386.1	341.6	332.6	299.4	
- المباني	237.6	325.1	282.0	276.1	243.1	
- غير المباني	55.1	61.0	59.6	56.5	56.3	
التغير في المخزون	-60.7	-88.7	-76.7	-52.9	-68.2	
صافي الممتلكات القيمة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
صافي الصادرات من السلع والخدمات	-755.8	-756.5	-780.0	-708.5	-646.8	
الصادرات	223.7	302.9	279.5	284.2	316.2	
- السلع	145.4	222.1	193.1	199.9	244.2	
- الخدمات	78.3	80.8	86.4	84.3	72.0	
الواردات	979.5	1,059.4	1,059.5	992.7	963.0	
- السلع	846.6	916.8	919.1	857.4	838.3	
- الخدمات	132.9	142.6	140.4	135.3	124.7	
الناتج المحلي الإجمالي	1,601.7	1,754.5	1,707.9	1,733.2	1,644.8	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013، إحصاءات الحسابات القومية، رام الله-فلسطين.

بيانات أرباع 2012 أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

بيانات الربع الأول 2013 هي الإصدار الأول وهي أولية وعرضة لمزيد من التنقيح.

(*) البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967.

ارتفاع بنحو 4.7% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي وانخفاض بنحو 31.6% للإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات غير الهادفة للربح خلال نفس الفترة. انخفاض إجمالي التكوين الرأسمالي بنحو 0.3% بين الربعين الأول من العام 2013 والأول 2012. ارتفاع الصادرات من السلع والخدمات بين الربعين الأول من العام 2013 والأول 2012 بنسبة 41.4%. ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات (بمقدار 2%) بين الربعين المتناظرين أدى إلى انخفاض عجز الميزان التجاري بمقدار 14% ليصل إلى 647 مليون دولار في الربع الأول من العام.

تقود دراسة الجدول 1-3 إلى مجموعة من الملاحظات:

- ✧ إن الإنفاق الاستهلاكي النهائي في فلسطين يزيد على الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 25.3% في الربع الأول من العام 2013. توزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي خلال الربع الأول من العام 2013 بين 74.5% للإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، و23.5% للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، و2.0% للإنفاق الاستهلاكي النهائي للمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تخدم الأسر.
- ✧ انخفاض الاستهلاك النهائي للأسر بمقدار 4.2% بين الربعين الأول من العام 2013 والأول 2012، مقابل

صندوق 1: هل سيكون قطاع غزة مكاناً قابلاً للحياة عام 2020؟

أصدر فريق الأمم المتحدة العامل في الأراضي الفلسطينية تقريراً بعنوان "غزة عام 2020، هل ستكون مكاناً قابلاً للحياة؟"¹ يهدف التقرير إلى تغطية الأثر بعيد الأمد للتوجهات الاجتماعية والإنمائية والتحديات التي تواجه قطاع غزة اليوم. إضافة إلى رفع مستوى الوعي لدى واضعي البرامج والاستراتيجيات للقطاع. لتحقيق ذلك تناول التقرير تطور الوضع الاقتصادي في قطاع غزة، إلى جانب النمو السكاني وتطور البنية التحتية الأساسية والخدمات الاجتماعية وصولاً إلى العام 2020.

يتوقع التقرير أن يكون النمو الاقتصادي في قطاع غزة متواضعاً في السنوات القادمة. إذ سيبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في قطاع غزة 1,273 دولار فقط في العام 2015. وهذا أدنى من المستوى الذي ساد في التسعينيات من القرن الماضي. واعتمد التقرير سيناريوهين وضعهما صندوق النقد الدولي للنتيجة بالنمو الاقتصادي للقطاع في السنوات من 2012-2015. السيناريو الأول متفائل بعض الشيء، ويفترض أن يحدث تخفيف في الحصار الإسرائيلي المفروض على القطاع وتقليص في المعوقات أمام حركة التجارة والمعوقات الأخرى. باعتماد هذا السيناريو، يتوقع التقرير أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي سيكون مرتفعاً، من 9% - 10%. وبافتراض ثبات معدل النمو السكاني الحالي 3.3%، فإن النمو المتوقع في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيصل إلى 5.7% - 6.6%. أما السيناريو الثاني فيفترض ثبات الظروف على ما هي عليه الآن، وبناءً عليه يكون النمو في الناتج المحلي الإجمالي منخفض ولا يتعدى 4% - 5%. وكذلك معدل النمو في الناتج المحلي للفرد لن يتجاوز 0.6% - 1.5%. يقترح التقرير أن زيادة الاستثمار الإنتاجي، توسيع القطاعات الإنتاجية، وتمكين التصدير إلى دول أخرى بما فيها إسرائيل والصفة الغربية، سيكون ضروري لتحقيق نمو طويل الأمد.

يتناول التقرير عند عرضه البنية التحتية الأساسية في القطاع حدة وخطورة مشكلة شح وتلوث المياه التي تواجه السكان في قطاع غزة. نظراً لعدم توفر أي مصادر مياه أخرى يعتمد سكان القطاع على المياه الجوفية فقط لتوفير احتياجاتهم من الماء. يرتفع منسوب المياه الجوفية في قطاع غزة حوالي 50 - 60 مليون متر مكعب سنوياً، نتيجة لما يصب فيه من مياه أمطار ومياه جارية من تلال الخليل إلى الشرق. إلا أن ما يتم استخراجها من مياه يفوق أضعاف ما يصب به. فمعدل ما يتم استخراجها من مخزون المياه الجوفية يقدر بحوالي 160 مليون متر مكعب سنوياً. هنا تظهر المشكلة؛ فانخفاض منسوب المياه إلى مستوى متدني يسمح بتسرب المياه المالحة من البحر المتوسط إلى أبار المياه الجوفية، ويؤدي هذا التسرب إلى رفع ملوحة المياه الجوفية إلى مستويات أعلى من تلك المسموح بها حسب منظمة الصحة العالمية لاعتبار المياه صالحة للشرب. زيادة على ذلك تتعرض المياه الجوفية إلى تسرب النترات والأسمدة الزراعية نتيجة لتسرب المياه العادمة وعمليات التسميد غير المنظمة. اليوم، 90% من المياه الجوفية في القطاع غير صالحة للشرب بدون معالجة. وبحلول العام 2016 سيصبح مخزون المياه الجوفية غير صالح للاستخدام وستتعدى كليا معالجة الضرر المتوقع عام 2020. يقترح برنامج الأمم المتحدة للبيئة وقف استخراج المياه حالياً. ولكن، وحتى مع هذا التدخل بوقف استخراج المياه فإن الأمر يحتاج إلى عقود طويلة للتخلص من التلوث في المياه الجوفية.

التدهور الاقتصادي والتدمير البيئي والنمو السكاني والقيود الإسرائيلية هي العوامل الأساسية وراء الشك العميق الذي يلقيه التقرير حول قابلية قطاع غزة لأن يكون مكاناً صالحاً للحياة الإنسانية الكريمة بعد أقل من عقد من الزمن.

¹ United Nations Country Team in the Occupied Palestinian Territories, (2012): Gaza in 2020, A livable place?
<http://www.unrwa.org/userfiles/file/publications/gaza/Gaza%20in%202020.pdf>

2- سوق العمل

1-2 القوى العاملة ونسبة المشاركة

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الأول من العام 2013 في الضفة والقطاع 43.4% مقارنة مع 43.9% في الربع الرابع لعام 2012 (انظر الجدول 1-2). كما تشير البيانات الربعية إلى انخفاض أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 877 ألف في الربع الرابع من العام 2012 إلى 862 ألف في الربع الأول 2013، أي بنسبة 1.7%. ولكن عدد العاملين ارتفع بنسبة 3% بين الربعين الأولين المتناظرين (انظر الجدول 2-2).

بلغت نسبة المشاركة (أي نسبة العاملين والعاطلين إلى من هم في سن العمل) خلال الربع الأول من العام 2013 في الضفة والقطاع 43.4% مقارنة مع 43.9% في الربع الرابع لعام 2012 (انظر الجدول 1-2). كما تشير البيانات الربعية إلى انخفاض أعداد العاملين في الضفة والقطاع، من 877 ألف في الربع الرابع من العام 2012 إلى 862 ألف في الربع الأول 2013، أي بنسبة 1.7%. ولكن عدد العاملين ارتفع بنسبة 3% بين الربعين الأولين المتناظرين (انظر الجدول 2-2).

جدول 1-2: نسبة المشاركة في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة والجنس 2011-2013 (%)

المنطقة والجنس	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013
كلا الجنسين							
الضفة الغربية	45.5	45.4	45.4	45.2	46.1	45.5	45.0
قطاع غزة	38.4	39.9	40.3	40.4	40.0	40.1	40.5
الضفة والقطاع	43.0	43.4	43.6	43.4	43.9	43.6	43.4
ذكور							
الضفة الغربية	71.4	70.8	71.5	71.4	72.0	71.4	71.3
قطاع غزة	63.9	65.5	65.1	65.0	64.4	65.0	65.0
الضفة والقطاع	68.7	68.9	69.2	69.1	69.2	69.1	69.0
إناث							
الضفة الغربية	19.0	19.3	18.6	18.2	19.5	18.9	18.0
قطاع غزة	12.4	13.7	14.9	15.2	15.1	14.7	15.4
الضفة والقطاع	16.6	17.3	17.3	17.1	17.9	17.4	17.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، قاعدة بيانات القوى العاملة، 2011-الربع الأول 2013. رام الله- فلسطين.

جدول 2-2: الأفراد 15 سنة فأكثر والعاملون منهم في فلسطين حسب مكان العمل لأرباع الأعوام 2011-2013

مكان العمل	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013
القوة البشرية (ألف)	2,465	2,523	2,546	2,569	2,592	2,557	2,615
القوى العاملة	10,59	1,095	1,109	1,116	1,137	1,114	1,134
عدد العاملين (ألف)	838	834	877	845	877	858	862
الضفة الغربية (%)	61.4	60.9	60.5	59.4	61.0	60.4	58.5
قطاع غزة (%)	28.8	29.9	30.3	30.2	29.0	29.9	30.7
إسرائيل والمستوطنات (%)	9.8	9.2	9.2	10.4	9.9	9.7	10.8

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مسح القوى العاملة، 2011-الربع الأول 2013. رام الله- فلسطين.

القطاع العام يستوعب أكثر من ثلث العاملين هناك 39.3%. هذا على الرغم من انخفاض نسبة العاملين في القطاع العام في غزة بمقدار 2.0% مقارنة مع الربع السابق.

يتبين من الجدول 2-3 أن القطاع الخاص كان المشغل الرئيسي للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الربع الأول لعام 2013، مستوعباً 66.1% من مجمل العاملين، يليه القطاع العام بنسبة 16.6%. أما في قطاع غزة، فإن

جدول 2-3: التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر من فلسطين
حسب المنطقة والقطاع 2011-2013 (%)

القطاع	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013
فلسطين							
قطاع عام	22.2	23.1	21.9	22.9	22.8	22.6	23.6
قطاع خاص	64.5	64.2	65.6	63.6	64.5	64.5	62.4
قطاعات أخرى	3.5	3.5	3.3	3.1	2.8	3.2	3.2
إسرائيل ومستوطنات	9.8	9.2	9.2	10.4	9.9	9.7	10.8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100
الضفة الغربية							
قطاع عام	15.2	16.3	14.9	16.3	15.7	15.8	16.6
قطاع خاص	68.9	68.5	70.0	66.9	68.6	68.5	66.1
قطاعات أخرى	2.1	2.0	2.0	1.9	1.7	1.9	1.7
إسرائيل ومستوطنات	13.8	13.2	13.1	14.9	14.0	13.8	15.6
المجموع	100	100	100	100	100	100	100
قطاع غزة							
قطاع عام	39.4	39.1	37.9	38.0	40.1	38.8	39.3
قطاع خاص	53.8	54.0	55.7	56.0	54.3	55.0	54.2
قطاعات أخرى	6.8	6.9	6.4	6.0	5.6	6.2	6.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مسح القوى العاملة، 2011- الربع الأول 2013، رام الله- فلسطين.

يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين بأجر في فلسطين بشكل ملحوظ بين الربعين الرابع 2012 والأول 2013. بينما انخفضت نسبة العاملين بدون أجر داخل مشاريع الأسرة بشكل ملحوظ بين الربعين المتلاحقين والمتناظرين (انظر جدول 2-4). كما يلاحظ ارتفاع نسبة العاملين بأجر في الضفة الغربية (بثلاث نقاط مئوية) بين الربعين المتلاحقين. أما في قطاع غزة فإن الصورة معكوسة، إذ انخفضت نسبة العاملين بأجر (2.5%) وارتفعت نسبة الذين يعملون لحسابهم.

جدول 2-4: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة لأرباع الأعوام 2011-2013 (%)

المنطقة والحالة العملية	العام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	العام 2012	الربع الأول 2013
الضفة الغربية							
صاحب عمل	7.4	7.6	7.2	7.5	8.0	7.6	7.5
يعمل لحسابه	18.9	19.7	19.0	18.2	17.7	18.7	17.5
مستخدم بأجر	64.1	63.2	63.1	65.0	64.2	63.9	67.6
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	9.6	9.5	10.7	9.3	10.1	9.8	7.4
المجموع	100	100	100	100	100	100	100
قطاع غزة							
صاحب عمل	3.9	2.9	3.2	5.0	3.5	3.7	3.3
يعمل لحسابه	17.7	16.5	15.5	17.9	14.1	16.0	15.8
مستخدم بأجر	72.7	74.4	74.2	70.7	77.0	74.1	75.1
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	5.7	6.2	7.1	6.4	5.4	6.2	5.8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100

الربع الأول 2013	العام 2012	الربع الرابع 2012	الربع الثالث 2012	الربع الثاني 2012	الربع الأول 2012	العام 2011	المنطقة والحالة العملية
فلسطين							
6.2	6.4	6.7	6.7	6.0	6.2	6.4	صاحب عمل
17.0	17.9	16.6	18.1	18.0	18.8	18.6	يعمل لحسابه
69.9	66.9	67.9	66.8	66.5	66.5	66.6	مستخدم بأجر
6.9	8.8	8.8	8.4	9.5	8.5	8.4	عضو أسرة غير مدفوع الأجر
100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني-2013، مسح القوى العاملة، 2011-الربع الأول 2013. رام الله- فلسطين.

جدول 2-5: التوزيع النسبي للعاملين في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي والمنطقة 2011-2013 (%)

الربع الأول 2013	العام 2012	الربع الرابع 2012	الربع الثالث 2012	الربع الثاني 2012	الربع الأول 2012	العام 2011	النشاط الاقتصادي والمنطقة
فلسطين							
9.6	11.5	12.3	10.3	12.7	10.5	11.9	الزراعة والصيد والحراجة
13.5	11.9	12.5	11.3	11.7	12.2	11.8	محاجر وصناعة تحويلية
15.0	14.4	13.9	15.3	14.7	13.5	13.9	البناء والتشييد
18.5	19.6	18.8	19.9	19.7	20.1	20.3	التجارة والمطاعم والفنادق
6.7	6.5	6.2	6.8	6.3	6.6	6.1	النقل والتخزين والاتصالات
36.7	36.1	36.3	36.4	34.9	37.1	36.0	خدمات وغيرها
100	100	100	100	100	100	100	المجموع
الضفة الغربية							
10.3	12.8	13.9	11.4	14.4	11.4	12.8	الزراعة والصيد والحراجة
16.8	14.7	15.4	14.1	14.4	14.9	14.4	محاجر وصناعة تحويلية
18.6	17.2	17.0	18.0	17.4	16.4	17.1	البناء والتشييد
19.0	20.5	19.4	20.9	20.4	21.4	21.0	التجارة والمطاعم والفنادق
5.7	5.6	5.3	5.7	5.9	5.6	5.5	النقل والتخزين والاتصالات
29.6	29.2	29.0	29.9	27.5	30.3	29.2	خدمات وغيرها
100	100	100	100	100	100	100	المجموع
قطاع غزة							
8.2	8.4	8.3	7.8	8.9	8.4	9.6	الزراعة والصيد والحراجة
6.2	5.4	5.5	4.6	5.4	5.9	5.5	محاجر وصناعة تحويلية
6.9	7.7	6.3	9.0	8.7	6.7	6.0	البناء والتشييد
17.3	17.5	17.2	17.6	18.1	16.9	18.4	التجارة والمطاعم والفنادق
8.9	8.4	8.4	9.3	7.3	8.9	7.6	النقل والتخزين والاتصالات
52.5	52.6	54.3	51.7	51.6	53.2	52.9	خدمات وغيرها
100	100	100	100	100	100	100	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني-2013، مسح القوى العاملة، 2011-الربع الأول 2013. رام الله- فلسطين.

الانخفاض في نسبة العاملين في قطاع الزراعة والصيد والحراجة على سبيل المثال خلال الربع الأول 2013 مقارنة مع الربع الذي سبقه، إلا أن النسبة انخفضت بشكل طفيف عند المقارنة بين الربعين المتناظرين (انظر الجدول 2-5).

تشير البيانات الربعية إلى حدوث تغيير ملحوظ في توزيع العاملين حسب الأنشطة الاقتصادية بين الربعين الرابع لعام 2012 والأول لعام 2013 إلا أن هذا التحول مرتبط بالدرجة الأولى بالتحويلات الموسمية إذ أن النسب ظلت على حالها تقريباً بين العامين 2011 و2012. على الرغم من

2-2 البطالة

ارتفع معدل البطالة في فلسطين إلى 23.9% خلال الربع الأول 2013 مقارنة مع 22.9% خلال الربع الرابع 2012. يلاحظ أن الارتفاع جاء نتيجة ارتفاع معدل البطالة في الضفة الغربية بنحو نقطتين مئويتين، مقابل انخفاض معدل البطالة في قطاع غزة بشكل طفيف خلال نفس الفترة.

جدول 2-6: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب المنطقة والجنس 2011-2013 (%)

الربع الأول 2013	العام 2012	الربع الرابع 2012	الربع الثالث 2012	الربع الثاني 2012	الربع الأول 2012	العام 2011	المنطقة والجنس
فلسطين							
21.2	20.5	20.7	20.7	18.8	22.0	19.2	ذكور
35.3	32.9	31.7	39.0	29.5	31.5	28.4	إناث
23.9	23.0	22.9	24.3	20.9	23.9	20.9	المجموع
الضفة الغربية							
18.6	17.3	16.7	17.9	16.1	18.6	15.9	ذكور
27.4	25.3	24.4	30.1	21.4	25.5	22.6	إناث
20.3	19.0	18.3	20.4	17.1	20.1	17.3	المجموع
قطاع غزة							
26.3	26.8	28.5	26.0	24.1	28.4	25.8	ذكور
51.6	50.1	48.3	57.7	47.2	46.5	44.0	إناث
31.0	31.0	32.2	31.9	28.4	31.5	28.7	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مسح القوى العاملة، 2011-الربع الأول 2013. رام الله- فلسطين.

ومن أهم مواصفات البطالة في فلسطين في الربع الأول 2013 ما يلي:

- ✧ أنها مرتفعة في أوساط الشباب: بلغ معدل البطالة بين الشباب من الفئة العمرية 15-24 سنة 40.9%، و64.4% للإناث، و36.9% للذكور). هذا يوحي أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل (انظر جدول 2-7).

جدول 2-7: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس والفئات العمرية 2011-الربع الأول 2013 (%)

الربع الأول 2013	العام 2012	الربع الرابع 2012	الربع الثالث 2012	الربع الثاني 2012	الربع الأول 2012	العام 2011	الفئات العمرية
كلا الجنسين							
40.9	38.8	38.4	42.2	34.3	40.4	35.7	24-15
25.2	24.9	25.0	25.6	23.9	24.8	21.7	34-25
13.1	12.2	12.0	12.5	10.5	13.7	12.0	44-35
14.5	13.3	12.8	13.6	12.2	14.5	13.0	54-45
9.9	9.2	10.2	8.1	7.7	10.9	8.9	+55
23.9	23.0	22.9	24.3	20.9	23.9	20.9	المجموع
ذكور							
36.9	34.5	34.5	36.3	30.5	36.9	32.3	24-15
18.1	19.2	19.2	18.6	18.9	20.2	17.5	34-25

الربع الأول 2013	العام 2012	الربع الرابع 2012	الربع الثالث 2012	الربع الثاني 2012	الربع الأول 2012	العام 2011	الفئات العمرية
12.8	12.0	12.3	11.4	10.5	13.9	12.2	44-35
16.8	14.9	14.6	15.2	13.7	16.0	14.9	54-45
11.5	11.1	12.8	9.2	9.5	13.2	10.4	+55
21.2	20.5	20.7	20.7	18.8	22.0	19.2	المجموع
الإناث							
64.4	62.2	60.2	73.8	56.1	58.1	53.5	24-15
48.1	43.3	43.6	48.1	41.0	40.2	37.0	34-25
14.3	12.8	11.1	17.0	10.6	12.8	11.0	44-35
4.1	6.0	5.2	6.3	5.7	7.1	4.2	54-45
2.2	1.3	0.7	2.7	1.3	0.7	2.3	+55
35.3	32.9	31.7	39.0	29.5	31.5	28.4	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2011-الربع الأول 2013. رام الله- فلسطين.

من الجدول 2-8 أن البطالة بين الذكور تنخفض مع ارتفاع التعليم. ولكن الصورة معكوسة عند الإناث، إذ يبلغ معدل بطالة الإناث ذوات تعليم 13 سنة فأكثر 46.7% بينما ينخفض إلى 2.6% بين ذوات تعليم 1-6 سنوات.

⇨ أنها متركزة في أوساط الأقل تعليماً بالنسبة للذكور. فهي تبلغ 26.2% عند الذكور الذين لم يحصلوا على أي سنة تعليم، بينما 17.1% عند ذوي تعليم 13 سنة فأكثر. ولكن هناك فرق جوهري بين الذكور والإناث العاطلين عن العمل بالنسبة لسنوات التعليم، إذ يتضح

جدول 2-8: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) في فلسطين حسب الجنس وعدد السنوات الدراسية 2011-2013 (%)

الربع الأول 2013	العام 2012	الربع الرابع 2012	الربع الثالث 2012	الربع الثاني 2012	الربع الأول 2012	العام 2011	عدد السنوات الدراسية
كلا الجنسين							
18.5	9.4	13.7	12.0	7.9	4.6	11.8	0
21.3	20.6	20.5	18.8	18.5	24.8	19.8	6-1
21.8	21.8	22.1	22.5	19.6	23.1	20.4	9-7
21.6	20.7	20.9	21.4	18.2	22.1	19.2	12-10
28.3	27.0	26.3	29.8	25.5	26.2	23.7	+13
23.9	23.0	22.9	24.3	20.9	23.9	20.9	المجموع
ذكور							
26.2	18.2	27.4	22.4	17.6	6.9	20.6	0
24.3	23.3	22.5	21.3	21.5	27.6	22.2	6-1
23.2	23.2	23.7	23.6	20.8	24.6	21.5	9-7
22.0	21.1	21.5	21.5	18.9	22.5	19.7	12-10
17.1	16.3	16.2	16.9	15.6	16.6	14.9	+13
21.2	20.5	20.7	20.7	18.8	22.0	19.2	المجموع
إناث							
10.9	1.6	1.7	1.2	1.3	2.2	2.4	0
2.6	3.2	5.3	1.8	1.9	4.2	2.9	6-1
5.1	7.2	6.4	8.9	6.9	6.9	8.6	9-7
16.9	16.5	15.3	20.8	11.4	19.0	14.5	12-10
46.7	44.6	42.7	50.9	42.6	42.0	38.8	+13
35.3	32.9	31.7	39.0	29.5	31.5	28.4	المجموع

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013، مسح القوى العاملة، 2011-2013. رام الله- فلسطين.

2-3 البطالة في أوساط خريجي الجامعات والمعاهد

خريج كان هنالك حوالي 8 عاطلون عن العمل). من جهة أخرى، سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين النسبة الأكبر من العاطلين عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت النسبة حوالي 41.2% في الربع الأول 2013. كذلك كانت نسبة العاطلين من خريجي الصحافة والإعلام مرتفعة، 37.0%.

يسجل الجدول 2-9 توزع الخريجين الذين يحملون مؤهل دبلوم متوسط فأعلى في فلسطين بين العاطلين والعاملين. ولقد بلغت نسبة العاطلين من حملة المؤهلات العلمية 30.0% في الربع الأول 2013؛ بزيادة ملحوظة عن النسبة في الربع السابق. يلاحظ أن الخريجين من تخصص القانون عانوا من أدنى بطالة خلال العام 2012. إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل بينهم 8.5%، (أي أنه من بين 100

جدول 2-9: توزيع العاملين والعاطلين عن العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهلاً علمياً (دبلوم متوسط فأعلى) حسب التخصص 2011 – الربع الأول 2013 (%)

التخصص	العام 2011		الربع الرابع 2012		العام 2012		الربع الأول 2013	
	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون	العاطلون	العاملون
علوم تربوية وإعداد معلمين	37.8	62.2	39.7	60.3	41.5	58.5	41.2	58.8
علوم إنسانية	25.2	74.8	29.2	70.8	30.9	69.1	32.3	67.7
العلوم الاجتماعية والسلوكية	26.1	73.9	36.7	63.3	33.6	66.4	37.0	63.0
الصحافة والإعلام	34.7	65.3	40.1	59.9	38.1	61.9	32.7	67.3
الأعمال التجارية والإدارية	23.9	76.1	28.4	71.6	28.2	71.8	26.9	73.1
القانون	12.0	88.0	6.8	93.2	13.8	86.2	8.5	91.5
العلوم الطبيعية	21.7	78.3	24.8	75.2	23.2	76.8	32.4	67.6
الرياضيات والإحصاء	27.1	72.9	35.1	64.9	29.9	70.1	21.4	78.6
الحاسوب	31.2	68.8	28.2	71.8	30.6	69.4	32.1	67.9
الهندسة والمهن الهندسية	20.7	79.3	19.6	80.4	22.0	78	21.9	78.1
العلوم المعمارية والبناء	18.7	81.3	15.7	84.3	15.4	84.6	24.0	76.0
الصحة	18.2	81.8	14.7	85.3	18.6	81.4	21.8	78.2
الخدمات الشخصية	16.5	83.5	41.8	58.2	30.8	69.2	-	-
باقي التخصصات	24.5	75.5	33.8	66.2	29.9	70.1	30.1	69.9
المجموع	25.1	74.9	28.5	71.5	28.9	71.1	30.0	70.0

(-): عدد المشاهدات لا تكفي لنشر

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة 2011-الربع الأول 2013. رام الله- فلسطين.

2-4 الأجر وساعات العمل

خلال نفس الفترة. وبالمقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، يلاحظ ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية بمقدار 3.9% وأيضاً ارتفاع متوسط أجر العاملين في قطاع غزة بمقدار 2.0% خلال نفس الفترة (انظر الجدول 2-10).

طراً ارتفاع طفيف على متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية (بمقدار 0.9%) وارتفاع ملحوظ في قطاع غزة بمقدار 3% بين الربعين الرابع 2012 والربع الأول 2013. وأيضاً ارتفع متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستوطنات بمقدار 3%. كما ارتفع متوسط ساعات العمل الأسبوعية في إسرائيل والمستوطنات بنحو ساعتين ونصف

جدول 2-10: متوسط ساعات العمل الأسبوعية وأيام العمل الشهرية والأجر اليومي بالشيكل للمستخدمين معلومي الأجر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل 2011- الربع الأول 2013

مكان العمل	متوسط الساعات الأسبوعية	متوسط أيام العمل الشهرية	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
العام 2011				
الضفة الغربية	43.1	22.4	85.0	76.9
قطاع غزة	37.9	23.4	61.5	50.5
إسرائيل والمستوطنات	39.4	21.0	162.2	153.9
المجموع	41.2	22.4	91.7	76.9
الربع الأول 2012				
الضفة الغربية	43.0	22.4	85.4	76.9
قطاع غزة	36.9	23.5	63.9	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.2	20.7	162.0	153.8
المجموع	41.1	22.4	90.9	76.9
الربع الثاني 2012				
الضفة الغربية	43.8	22.3	87.4	76.9
قطاع غزة	37.8	23.6	64.3	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.8	20.3	163.2	153.8
المجموع	41.9	22.3	92.1	76.9
الربع الثالث 2012				
الضفة الغربية	43.1	22.2	87.5	76.9
قطاع غزة	37.8	24.3	66.1	53.8
إسرائيل والمستوطنات	39.7	20.5	167.4	153.8
المجموع	41.1	22.5	96.0	80.0
الربع الرابع 2012				
الضفة الغربية	43.1	22.0	88.0	76.9
قطاع غزة	35.9	23.1	63.1	50.0
إسرائيل والمستوطنات	41.1	20.3	163.4	153.8
المجموع	40.9	22.1	92.8	76.9
العام 2012				
الضفة الغربية	43.3	22.2	87.1	76.9
قطاع غزة	37.1	23.6	64.3	50.0
إسرائيل والمستوطنات	40.9	20.5	164.1	153.8
المجموع	41.2	22.3	92.9	76.9
الربع الأول 2013				
الضفة الغربية	43.5	22.2	88.8	76.9
قطاع غزة	36.6	23.3	65.2	50.0
إسرائيل والمستوطنات	43.5	20.0	167.6	153.8
المجموع	41.6	22.1	95.7	80.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013. مسح القوى العاملة 2011- الربع الأول 2013. رام الله- فلسطين.

2-5 إعلانات الوظائف الشاغرة²

حصته 10% (79 شاغر). وقد ارتفعت حصة كل من القطاع الخاص والقطاع العام من إجمالي الشواغر المعلن عنه بنحو 4 و2 نقطة مئوية على التوالي، بينما انخفضت حصة قطاع المنظمات الأهلية بنحو 6 نقاط مئوية. (انظر الجدول 2-11).

أما بالنسبة لتوزيع الشواغر المعلن عنها حسب المنطقة الجغرافية، فقد استحوذت منطقة وسط الضفة الغربية على أغلبية الشواغر المعلن عنها بنسبة 62%، في حين كانت حصة كل من شمال وجنوب الضفة وقطاع غزة 13% لكل منها. أما فيما يتعلق بتوزيع الوظائف الشاغرة حسب المؤهل العلمي المطلوب، فقد كان المؤهل العلمي الأكثر طلباً هو درجة البكالوريوس بنسبة 67%. (انظر الجدول 2-11).

بلغ عدد الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الأول من العام 2013 نحو 773 وظيفة، وهو نفس عدد الشواغر تقريباً في الربع الرابع من العام 2012، ولكن بانخفاض بنسبة 13% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي، (انظر الجدول 2-11) ومن الجدير ذكره أن هنالك 55 إعلاناً لم يتم تحديد عدد الوظائف الشاغرة فيها. ولا بد من التأكيد على أن الوظائف الشاغرة المعلن عنها لا تمثل بالضرورة جميع فرص العمل المتوفرة، على الرغم من أن كافة الوظائف الحكومية يتوجب الإعلان عنها تبعاً لنص القانون³.

استحوذ قطاع المنظمات غير الحكومية على النسبة الكبرى من الوظائف الشاغرة المعلن عنها في الربع الأول من العام 2013 بنسبة 49% (376 شاغر)، يليه القطاع الخاص بنسبة 41% (318 شاغر)، أما القطاع الحكومي فقد كانت

جدول 2-11: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأول 2013، والربع الأول والرابع من العام 2012

	الربع الأول 2013				الربع الرابع 2012	الربع الأول 2012
	المجموع	آذار	شباط	كاتون ثاني		
حسب القطاع						
القطاع الخاص	318	113	112	93	287	354
القطاع العام	79	31	21	27	67	87
المنظمات غير الحكومية	376	137	124	115	423	449
حسب المنطقة الجغرافية						
شمال الضفة	98	28	40	30	70	88
وسط الضفة	477	187	159	131	540	640
جنوب الضفة	99	40	29	30	83	90
قطاع غزة	99	26	29	44	84	72
حسب الدرجة العلمية						
ماجستير فأعلى	63	20	22	21	88	61
بكالوريوس	516	184	176	156	529	632
دبلوم	78	33	30	15	66	71
أقل من ذلك	116	44	29	43	94	126
المجموع						
	773	281	257	235	777	890

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

² قام معهد ماس بتجميع إعلانات الوظائف الشاغرة من الصحف اليومية (القدس، الأيام والحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps.

³ تنص المادة (19) من قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م على: "تقوم الدوائر الحكومية بالإعلان عن الوظائف الخالية فيها التي يكون التعيين فيها بقرار من الجهة المختصة خلال أسبوعين من خلوها في صحيفتين يوميتين على الأقل، ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها".

حاز الطلب على تخصصات العلوم الإدارية والاقتصادية على الحصة الكبرى من الشواغر المعلن عنها بنسبة 39%، في حين بلغت نسبة الطلب على تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، العلوم التطبيقية، والعلوم الطبية 19%، 18% و10% على التوالي، أما التخصصات والمهن الأخرى فقد حازت على نسبة 14%. ومن الجدير ذكره أن أغلبية الشواغر المعلن عنها في قطاع غزة هي لقطاع المنظمات غير الحكومية (86%). (انظر جدول 2-12).

جدول 2-12: عدد الوظائف الشاغرة في إعلانات الصحف اليومية في الأراضي الفلسطينية موزعة حسب التخصص المطلوب والقطاعات والمنطقة الجغرافية خلال الربع الأول 2013

المجموع	قطاع غزة			الضفة الغربية			التخصص
	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع أهلي	قطاع خاص	قطاع عام	
81	6	0	0	48	26	1	علوم طبية وصحية
146	32	0	1	93	10	10	علوم إنسانية واجتماعية
137	15	2	0	15	71	34	علوم تطبيقية
301	30	5	4	123	114	25	علوم إدارية واقتصادية
108	2	2	0	12	88	4	أخرى (حرفيين، فنيي صيانة، أعمال سكرتارية...الخ)
773	85	9	5	291	309	74	المجموع

المصدر: قام معهد ماس بتجميعها من الصحف اليومية (القدس، الأيام، الحياة)، ومن الموقع الإلكتروني www.jobs.ps

صندوق 2: أين تذهب الاستقطاعات من أجور العمال في إسرائيل؟

عقب الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع في 1967 وبدء تدفق العمال منها للعمل في السوق الإسرائيلية الجذابة، خشيت الفدرالية العامة للعمال في إسرائيل (الهستدروت) أن يؤدي هذا التدفق إلى الانعكاس سلباً على الأجور والمزايا المكتسبة للعمال الإسرائيليين. ولهذا السبب ضغطت الهستدروت بقوة على الحكومة لإصدار تشريعات تحول دون أن يحقق أرباب العمل الإسرائيليون مزايا من توظيف عمال من الضفة والقطاع عوضاً عن عمال إسرائيليين.⁴

استجابت الحكومة لهذه الضغوط وأصدرت في العام 1970 قراراً ينص على أن يتم التعامل مع عمال الضفة والقطاع، فيما يتعلق بمدفوعات الضمان الاجتماعي والصحي والتقاعد، بشكل مطابق للعمال الإسرائيليين.⁵ ومن المفارقات الملفتة للنظر أن هذا القرار، على الرغم من ظاهره المساواتي، وضع أساس المعاملة التمييزية لعمال الضفة والقطاع في إسرائيل. ويعود السبب في ذلك إلى أن القرار فرض التكافؤ في تكاليف قوة العمل على أرباب العمل بين عمال الضفة والقطاع من جهة، والعمال الإسرائيليين من جهة ثانية، ولكنه لم يفرض التكافؤ في المنافع التي يحصل عليها العمال. وفي واقع الأمر أن الهستدروت كان مهتماً بتعادل التكاليف على أرباب العمل دون الاهتمام بالأجور والمزايا الفعلية التي يحصل عليها عمال الضفة والقطاع.⁶

كيف أمكن تحقيق التكافؤ في التكاليف دون المنافع؟ حسناً، تم هذا عبر قيام إسرائيل بفرض ضريبة تدعى "ضريبة المعادلة"، على أجور عمال الضفة والقطاع الذين يعملون في إسرائيل.

⁴ بلغ الحد الأدنى للأجر في إسرائيل 4,300 شيكل (نحو 1,160 دولار) شهرياً في أواخر 2012، ولكن نسبة عالية من عمال الضفة والقطاع في إسرائيل يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى الرسمي (48% من العاملين بدون تصاريح و 36% ممن يحملون تصاريح عمل). بلغ وسيط الأجر اليومي لعمال الضفة والقطاع في إسرائيل نحو ضعف وسيط الأجر اليومي للعاملين في الضفة الغربية ونحو ثلاثة أضعاف اجر العاملين في قطاع غزة في 2012. (مسح القوى العاملة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

⁵ Mundlak, G. (1999): Israeli Labour Law as Economic Warfare. *Industrial Law Journal*. <http://www2.tau.ac.il/InternetFiles/news/UserFiles/5%20labor%20law%20as%20economic%20warfare.pdf>

⁶ داني بن سمحون (2004): من نهب توفيرات العمال الفلسطينيين؟ الحوار المتمدن، العدد 821. المحور: الحركة العمالية والنقابية ودور اليسار في المرحلة الراهنة - ملف 1 أيار 2004. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17620>

"ضريبة المعادلة" (Equalization Tax):

يستفيد عمال الضفة والقطاع الذين يعملون في إسرائيل من ثلاثة أنواع فقط من أشكال الضمان الاجتماعي المتعددة المتاحة للعمال الإسرائيليين: تعويض الإصابات في أماكن العمل، تعويض ضد إفلاس رب العمل، وأخيراً إجازات الولادة. أما أشكال الضمان الاجتماعي الأخرى، مثل تعويضات البطالة ومدفوعات التقاعد الإضافية ومساعدات الأطفال والضمان الصحي وغيرها، فإن عمال الضفة والقطاع غير مؤهلين للحصول عليها نظراً لأنها أشكال ضمان مرهونة "بالإقامة" في الأراضي الإسرائيلية. هذا هو السبب الذي كان يجعل توظيف عمال الضفة والقطاع أرخص على رب العمل الإسرائيلي، إذ أنه لم يكن مضطراً لتأمين هؤلاء العمال في الضمانات الاجتماعية غير المؤهلين لها.

ضريبة المعادلة جاءت لتسد هذه الثغرة. إذ أن قيمتها تعادل الفرق بين ما يُستقطع من العمال الإسرائيليين وأرباب العمل لقاء الضمان الاجتماعي الكامل وبين ما يُستقطع من أجر عمال الضفة والقطاع وأرباب العمل لقاء الضمانات المحدودة التي يحصلون عليها.

يتوصل (Mundlak, 1999) إلى أنه إذا ما كان على عمال الضفة والقطاع أن يدفعوا فقط لقاء أشكال الضمان الاجتماعي التي يحصلون عليها فعلياً، فإن الاستقطاع من أجورهم يجب أن لا يزيد عن 1%. هذا بالمقارنة مع نسبة استقطاع فعلية كانت تبلغ 12% تؤخذ من العمال وأرباب العمل. هذا يعني أن "ضريبة المعادلة" في هذه الحالة تبلغ 11% من الأجر.

يعرض الجدول (1) الاستقطاعات التي تطبق على أجور عمال الضفة والقطاع الذين يعملون في إسرائيل حالياً. ومن المفترض أن تسري هذه الاستقطاعات أيضاً على أجور العمال في المستعمرات الإسرائيلية، تبعاً لقرار المحكمة العليا بضرورة تطبيق قانون العمل الإسرائيلي أيضاً على العمال الفلسطينيين في مستعمرات الضفة الغربية (انظر العدد 25 - تموز 2011 من المراقب الإقتصادي والاجتماعي).

جدول (1) مساهمات أرباب العمل والإقتطاعات من أجور عمال الضفة والقطاع في إسرائيل (2013)

المجموع	اقتطاعات من أجر العامل	مساهمة رب العمل	مكونات صندوق التأمينات
17.5%	5.5%	12.0%	المعاشات التقاعدية
2.5%		2.5%	المغادرة المرضية
4.0%		4.0%	الإجازات
0.25%		0.25%	تأمين حوادث العمل
0.8%		0.8%	تطوير قطاع البناء*
24.25%	5.5%	18.75%	إجمالي الصندوق
1.33%	0.61%	0.72%	التأمين الوطني (فقط ثلاثة أنواع)
11%	6.39%	4.71%	"ضريبة المعادلة"
0.8%	0.8%		اشترك الهستدروت
	وفقاً لمستوى الدخل والخصومات		ضرائب الدخل
93 شيكل	93 شيكل		ختم/ طابع الصحة
		24.18%	الإجمالي

* استقطاع فقط من أجور عمال البناء والتشييد.

<http://www.piba.gov.il/Subject/PalestinianWorkers/Pages/sachar.aspx>

يبلغ إجمالي الاستقطاعات من العمال وأرباب العمل 37.5% من الأجر، وتتوزع هذه بين 24.1% من أرباب العمل و13.3% من أجور العمال. يضاف إلى ذلك ضرائب الدخل التي تُستقطع من الأجر وختم الصحة الذي تبلغ قيمته 93 شيكل شهرياً.

يتم دفع أجور عمال الضفة والقطاع بشكل غير مباشر، عن طريق "دائرة المدفوعات" في وزارة الداخلية الإسرائيلية، بعد أن تنتقل الدائرة قيمة الأجر الإجمالية من أرباب العمل. وتقوم الدائرة بتطبيق الاستقطاعات اللازمة وختم ضرائب الدخل من الرواتب قبل دفع الأجر الصافي للعمال.

السؤال الآن هو إلى أين تذهب هذه الاستقطاعات وكم بلغت قيمتها، وهل كانت أو ما زالت المبالغ المستقطعة تعود بالفائدة على العمال أنفسهم أو على أسرهم أو مجتمعاتهم المحلية؟ علينا أن نشير في البداية أن الحصول على معلومات موثقة حول هذه الأسئلة، سواء من المصادر الرسمية الإسرائيلية أو الفلسطينية، أمر شاق جداً إن لم يكن مستحيلاً. ولقد بذلنا في الأشهر الماضية جهوداً مضنية للحصول على معلومات دون أن نوفق كثيراً. ويتوجب الإشارة إلى أن غياب المعلومات عند المؤسسات الفلسطينية هو بالأساس نتيجة الإهمال في التوثيق والمتابعة وعدم توفر هذه المعلومات أصلاً لديها. في حين بدأ لنا أن عدم تزويدنا بالمعلومات من الأطراف الإسرائيلية هو على الأرجح بهدف التعمية والتستر عن كشف الحقائق.

على أية حال، إن الجواب على الأسئلة السابقة يعتمد على الفترة التاريخية موضع التساؤل إذ أن تبديلاً جوهرياً طرأ على مصير هذه الاستقطاعات إثر توقيع بروتوكول باريس في العام 1994 بين إسرائيل ومنظمة التحرير.

- الفترة 1970-1993

تشير المعلومات القليلة المتوفرة إلى أن معظم الاستقطاعات المذكورة في الجدول من أجور عمال الضفة والقطاع كانت تذهب خلال فترة الاحتلال المباشر، بغير حق، إلى الخزينة الإسرائيلية. ويصدق هذا بشكل خاص على ضرائب الدخل وعلى ضريبة المعادلة. ضريبة المعادلة كانت تحول إلى حساب خاص لدى وزارة المالية الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن الهدف المعلن لهذا الحساب كان تمويل مشاريع البنية التحتية والتطوير الاجتماعي في "المناطق"، وهو هدف غامض وفضفاض، إلا أن أحدًا لا يعلم عن ماهية المشاريع التي تم تمويل تنفيذها من هذا الحساب (Mundlak, 1999)

وبافتراض أن ضريبة التسوية تبلغ 11%، وان عدد عمال الضفة والقطاع في إسرائيل قبل 1994 كان 70 ألف عامل سنوياً (الرقم الفعلي أعلى من هذا بكثير) وبأجر شهري يبلغ 3,000 شيكل (36 ألف في السنة)، فإن المبلغ المتراكم في هذا الحساب فقط يكون قد بلغ نحو 6.5 مليار شيكل خلال 1970-1994. هذا المبلغ، إلى جانب مبالغ أخرى، مازال ينتظر من يطالب به لصالح عمال الضفة والقطاع وعائلاتهم.⁷

أما بالنسبة لاستقطاعات المعاشات التقاعدية من أجور العمال فإن المبلغ المتراكم يزيد على 10 مليار شيكل خلال ذات الفترة. ولقد تجمعت معظم هذه المليارات في شركات التأمين التقاعدي التابعة لهستدروت. وعلى الرغم من أن عدداً من العمال في الضفة والقطاع حصلوا على معاشات تقاعدية (الذين عملوا 10 سنوات على الأقل أثناء وصولهم إلى سن التقاعد) أو على توفيراتهم كمبالغ مقطوعة عند نهاية الخدمة، إلا أن غالبية المراجع التي درست الأمر تذكر أن العدد الأكبر من العمال لم يستفيد من الاستقطاعات التقاعدية، وإن كل من حاول التتقيب عن هذا الأمر، سواء من السياسيين أو الأكاديميين، لم يستطع التوصل إلى نتائج قاطعة حول المبالغ الطائلة التي تراكمت ومن الذي استفاد منها.⁸

- الفترة بعد 1994:

أضفى بروتوكول باريس إطاراً رسمياً على مكان توجه بعض الاستقطاعات من أجور العمال، وحدّ بهذا جزءاً من الاستنزاف المالي الكبير الذي ساد خلال الفترة 1970-1993. على أن البروتوكول من جهة أخرى أغفل كلياً الحديث عن إمكانية وفرص استرجاع العمال لبعض من حقوقهم التي هدرت في الفترة السابقة. أي أن الثمن الذي دفعه الفلسطينيون لإيقاف بعض من الاستنزاف المالي عقب 1994 تمثل بالتخلي عن/أو تأجيل المطالبة باسترجاع الحقوق والمبالغ التي هدرت في الفترة ما قبل 1994.

⁷ بلغ عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستعمرات نحو 100 ألف عشية الانتفاضة الثانية عام 2000. ولكن العدد انخفض بشدة في السنوات اللاحقة ثم عاد إلى الارتفاع في السنوات الأخيرة. ويقدر الرقم حالياً بنحو 75 ألف عامل وعاملة، نحو ثلثهم يعملون بدون تصاريح رسمية. انظر: <http://972mag.com/thousands-of-new-work-permits-for-palestinians-only-serve-of-the-status-quo/56407/>

⁸ انظر المصادر الثلاثة التالية:

- بن سمحون (1999)

Cook, J (2010): "Israel Stole \$2 Billion From Palestinian Workers"

<http://www.counterpunch.org/2010/02/05/israel-stole-2-billion-from-palestinian-workers>

-B'Tselem: 'Social Rights and Terms of Employment of Workers from the Occupied Territories.'

http://www.btselem.org/workers/social_rights

حددت المادة السابعة من بروتوكول باريس مصائر الاستقطاعات على النحو التالي:⁹

✧ **ضرائب الدخل:** نص البروتوكول على أن تقوم إسرائيل بتحويل 75% من ضرائب الدخل المستقطعة من أجور عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل (و 100% من ضرائب الدخل على أجور العاملين في المستوطنات) إلى السلطة الوطنية عبر آلية المقاصة. وضرائب الدخل في إسرائيل لها معدلات حدية تصاعدية وتبلغ 10% على أول 5,200 شيكل من الدخل الشهري، و 14% على الدخل الإضافي وحتى 3,680 شيكل. ثم 21% على الدخل الإضافي وحتى 10,750 شيكل وهكذا حتى يبلغ المعدل 48% على الدخل الشهري الذي يزيد عن 41,830 شيكل (معدلات الضريبة تعود للعام 2012). ولقد بلغت قيمة ضرائب الدخل التي حولت إلى السلطة 400 ألف دولار في 2010، و 8 مليون دولار في 2011 و 2.3 مليون دولار في 2012.¹⁰ هذا التباين الحاد في الإيرادات مثير للحيرة ويصعب تفسيره. في الواقع، إذا ما افترضنا ان عدد العمال لا يزيد على 30 ألف، وان كلا منهم لا يحصل سوى على الحد الأدنى للأجر (1,160 دولار شهرياً) يمكن التوصل عبر عملية حسابية بسيطة الى ان مبلغ ضرائب الدخل المستقطعة من أجور العمال والتي يجب ان تحول الى السلطة الفلسطينية يجب ان تصل الى 30 مليون دولار سنوياً على الأقل.

✧ **التأمين الصحي:** نصت الفقرة 9 من المادة السابعة في بروتوكول باريس على التالي: "يحق للسلطة الفلسطينية إِمَاج نظام التأمين الصحي القائم للعمال الفلسطينيين في إسرائيل ولعائلاتهم في خدمات التأمين الصحي التي تتبع لها. وطالما ظل هذا النظام معمولاً به فإن إسرائيل سوف تستمر في خصم مبالغ التأمين الصحي (ختم/ طابع الصحة) من الأجور وتحويلها إلى السلطة الفلسطينية لهذا الغرض". هناك ما يشير إلى أن إسرائيل تقوم بتحويل مبالغ ختم/ طابع الصحة التي تستقطعها من أجور عمال الضفة والقطاع إلى وزارة الصحة الفلسطينية عملاً بمضمون هذه المادة. وعلى ضوء هذا فإن العمال العاملين في إسرائيل والمستعمرات يستفيدون من الضمان الصحي الفلسطيني. ولم تتمكن من التأكد ما إذا كان كامل إيرادات "ختم الصحة" تحول إلى الجانب الفلسطيني، وما إذا كان التحويل يتم عبر آلية المقاصة أم مباشرة إلى وزارة الصحة الفلسطينية.

✧ **ضريبة المعادلة:** نصت الفقرة 3 من المادة السابعة في بروتوكول باريس على التالي: "ستقوم إسرائيل شهرياً بتحويل استقطاعات المعادلة، كما هي معرفة بالتشريعات الإسرائيلية، إلى السلطة الفلسطينية... وسيتم استخدام هذه التحويلات لأغراض الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية التي تقرها السلطة الفلسطينية للعمال الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل وعائلاتهم. ومبالغ المعادلة التي سيتم تحويلها ستكون المبالغ التي يتم استقطاعها من أجور العمال ومن أبواب العمل عقب توقيع هذا الاتفاق".¹¹

لم تتمكن من الحصول على معلومات مؤكدة حول مقدار هذه الاستقطاعات وما إذا كان يتم تحويلها فعلياً إلى السلطة الوطنية. ولقد استلطنا رداً رسمياً من وزارة الداخلية الإسرائيلية يقول بأن "استقطاعات ضريبة المعادلة يتم تحويلها إلى وزارة المالية الإسرائيلية" دون ذكر ماذا كانت الوزارة تحول المبالغ ثانية إلى السلطة الفلسطينية. وتجدر الإشارة انه لا يوجد هناك بند لضريبة المعادلة في تحويلات المقاصة الدورية من إسرائيل إلى السلطة الوطنية. أي أن السؤال حول مصير هذه الاستقطاعات ما يزال دون جواب.

✧ **استقطاعات العضوية في الهستدروت:** وقع الاتحاد العام لعمال فلسطين والهستدروت اتفاقاً في تموز 2008 ينص على تسوية واسترجاع المبالغ التي استقطعت من أجور عمال الضفة والقطاع في إسرائيل لصالح الهستدروت منذ العام 1993. كما نص الاتفاق على أن يقوم الهستدروت بتحويل ما لا يقل عن 50% من المبالغ المستقطعة من الأجور في المستقبل. وتجدر الإشارة إلى ان هذا الاتفاق تم التوصل إليه وتوقيعه في آذار 1995، ولكن تحويل المبالغ توقف إثر اندلاع الانتفاضة. ولقد تم إعادة تفعيل الاتفاق في 2008.¹²

⁹ See the text of Paris Protocol at: <http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/Gaza-Jericho+Agreement+Annex+IV++Economic+Protoco.htm>

¹⁰ الصفحة الإلكترونية لوزارة المالية الفلسطينية. أنظر أيضاً الأعداد السنوية للمراقب الاقتصادي والاجتماعي (ماس).

¹¹ تنص المادة أيضاً على أن يتم استثناء استقطاعات الضمان الصحي للإصابات في أماكن العمل و 2/3 من تكاليف "دائرة المدفوعات" (وهي الدائرة المسؤولة عن إدارة شؤون ودفع أجور عمال الضفة والقطاع) من التحويلات.

¹² International Labour Conference, *Report of the Director-General, Appendix - The Situation of Arab Workers of the Arab Occupied Territories*, 98th Session, 2009, p.25 <http://www.phrmg.org/Palestinian%20worker%20rights.pdf>

✧ **الاستقطاعات التقاعدية:** تنص الفقرة 4 من المادة السابعة في بروتوكول باريس على التالي: "ستقوم إسرائيل بالتحويل الشهري إلى مؤسسة التأمين التقاعدي، التي سوف تؤسسها السلطة الوطنية، مبالغ استقطاعات التأمين التقاعدي التي سيتم استقطاعها عقب إنشاء المؤسسة المذكورة أعلاه واستكمال الوثائق". وأكدت الفقرة أيضاً على أن إسرائيل ستظل مسؤولة عن حقوق تقاعد عمال الضفة والقطاع في إسرائيل إلى المدى الذي تقوم فيه بتحصيل الاستقطاعات حتى دخول الفقرة الرابعة واقع التنفيذ.

من المعلوم أن السلطة الوطنية لم تقم حتى الآن بإنشاء مؤسسة التأمين التقاعدي، التي نصت عليها الفقرة 4، لعمال الضفة والقطاع في إسرائيل. وعلى ذلك فإن هذه الاستقطاعات ما زالت تتراكم في حساب خاص لدى وزارة المالية الإسرائيلية.¹³ وما زال العمال الفلسطينيون يعانون من خسائر مالية جسيمة، لا بل من هدر كامل لحقوقهم التقاعدية في بعض الأحيان، نتيجة حاجة العمال للسيولة النقدية خلال فترات البطالة مما يدفع بهم لاسترجاع الاستقطاعات التقاعدية وخسارة المعاش التقاعدي.¹⁴ هذا فضلاً عن الخسارة المادية المباشرة نتيجة الحاجة للمساعدة القانونية عند استرجاع الاستقطاعات التقاعدية. فضلاً عن أن الجهل بالإجراءات واللغة واستحالة الوصول إلى المؤسسات الإسرائيلية كلها تساهم في هدر الحقوق التقاعدية للعمال الفلسطينيين.

إلى أين تذهب الاستقطاعات من أجور عمال الضفة والقطاع في إسرائيل ومستعمراتها ومن يستفيد منها إذن؟ العرض السابق يقول أن جزءاً ضئيلاً فقط من هذه الاستقطاعات يتم استرجاعه من قبل السلطة الفلسطينية (بعض ضرائب الدخل وجزء من مدفوعات الضمان الصحي). وإن جزءاً أقل ضالّة يتم استرجاعه مباشرة من العمال أنفسهم (قسم من تعويضات التقاعد). أما الجزء الأكبر من الاستقطاعات، وعلى رأسها "ضريبة المعادلة"، فإن مصيرها مجهول ولا تتوفر معلومات دقيقة عنها. ولكن المؤكد أن هذه لا تعود بالنفع لا على العمال أو عائلاتهم، ولا على مجتمعاتهم المحلية أو حتى على موازنة السلطة الفلسطينية. هذا الوضع يستدعي من السلطة الفلسطينية العمل الدؤوب على ثلاثة محاور:

أولاً: ضرورة العمل والمطالبة بفتح باب التفاوض لاسترجاع المبالغ المستقطعة من أجور العمال خلال الفترة السابقة على اتفاق باريس. ثانياً: ضرورة القيام بتوثيق المعلومات التفصيلية عن العاملين في إسرائيل والمستعمرات، وعن مبالغ الاستقطاعات وذلك لمراقبة وملاحقة دقة الأرقام التي يقدمها الطرف الإسرائيلي ولضمان استرجاع الاستقطاعات لصالح العمال والموازنة الفلسطينية. ثالثاً: ضرورة أن تقوم السلطة بتأسيس الصندوق التقاعدي للعمال حتى تتمكن من استرجاع مبالغ التقاعد المتراكمة في إسرائيل وأن تقوم بإدارة الصناديق التقاعدية لصالح الاقتصاد الفلسطيني ولصالح العمال الفلسطينيين.

¹³ أدى تقاعس السلطة الفلسطينية عن تأسيس مؤسسة تأمين تقاعدي للعمال الفلسطينيين إلى خسارة فرص استثمار مبالغ الصندوق التقاعدي في الاقتصاد الوطني.

¹⁴ يجوز للعمال الذين لم يبلغوا سن التقاعد، أو الذين عملوا أقل من 10 سنوات، استرجاع ما تم استقطاعه من أجورهم لأغراض التقاعد ولكن العامل يفقد حقه إذا انقضت 7 سنوات دون المطالبة بالمستحقات التقاعدية. أما الذين عملوا 10 سنوات فأكثر فيحق لهم المعاش التقاعدي. أنظر: فرسخ، ليلي (1999): البنود المتعلقة بالعمل في بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية". معهد ماس

3- المالية العامة

وصافي الإقراض بشكل ملحوظ. ولكن النفقات ازدادت بمقدار 12% مقارنة بالربع المناظر.

✧ تراجع العجز الجاري إلى 606.9 مليون شيكل، أو ما يعادل 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 13.9% في الربع السابق. ولكن قيمة العجز الجاري ظل على مستواه تقريباً مع الربع المناظر من العام الماضي (انظر جدول 3-1).

✧ نتيجة هذه التطورات بلغ الفائض الكلي بعد المنح والمساعدات 1.2 مليار شيكل في الربع الأول (أساس نقدي). وانعكس هذا في انخفاض ملحوظ في الرصيد القائم من الدين العام الحكومي وبنسبة وصلت 10.6%، ليستقر عند 8.2 مليار شيكل، أو ما يعادل 21.2% من إجمالي الناتج المحلي، على الرغم من أن خدمة الدين ازدادت بمقدار 68%.

تشير البيانات المتاحة إلى تحسن نسبي للوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2013، حيث شهد أداء المالية العامة العديد من التطورات مقارنة بالربع الرابع من العام السابق، ولكن ليس بالضرورة مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012. ويمكن إيجازها كما يلي:

✧ ارتفاع إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) بأكثر من 50% (إلى 4.2 مليار شيكل) مقارنة بالربع السابق، ويعزى هذا إلى ارتفاع الإيرادات المحلية لأسباب موسمية. كما ازدادت الإيرادات بنسبة 44% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012، ويعزى هذا إلى زيادة المنح المقدمة للسلطة بمقدار 140%.

✧ تراجع إجمالي النفقات العامة بنحو 11.9% (إلى 3 مليار شيكل)، جراء تراجع مدفوعات غير الأجور

جدول 3-1: خلاصة الوضع المالي للسلطة الفلسطينية خلال الربع الأول 2013 (أساس نقدي)

2013		2012			البيان
الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
4,197.8	2,743.2	3,778.1	2,802.9	2,911.2	إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي)
2,311.8	1,780.0	2,845.8	1,904.6	2,118.4	إجمالي الإيرادات المحلية (صافي)
676.0	464.7	425.7	383.1	578.4	الإيرادات الضريبية
321.5	184.8	322.2	191.5	196.7	الإيرادات غير الضريبية
1,314.6	1,195.9	2,208.8	1,347.6	1,343.9	إيرادات مقاصة*
0.3	65.4	110.9	17.6	0.6	إرجاعات ضريبية (-)
1,886.0	963.2	932.3	898.3	792.8	المنح والمساعدات الخارجية
1,814.1	751.4	723.5	771.4	739.3	لدعم الموازنة
71.9	211.8	208.8	126.9	53.5	لدعم المشاريع التطويرية
2,990.6	3,394.3	3,185.4	3,187.1	2,776.3	إجمالي النفقات العامة
2,919.1	3,169.6	2,958.6	2,993.3	2,608.6	النفقات الجارية، ومنها:
1,823.2	1,322.1	1,556.6	1,602.1	1,514.8	الأجور والرواتب
995.8	1,300.0	1,150.0	1,265.8	946.8	نفقات غير الأجور
100.1	547.5	252.0	125.4	147.0	صافي الإقراض
71.5	224.7	226.8	193.8	167.7	النفقات التطويرية
(0.4)	12.9	18.0	66.9	114.2	ممولة من قبل الخزينة
71.9	211.8	208.8	126.9	53.5	ممولة من قبل الدول المانحة
(606.9)	(1,402.5)	(130.8)	(1,155.6)	(604.4)	العجز/الفائض الجاري
(678.8)	(1,614.3)	(339.6)	(1,282.5)	(657.9)	العجز/الفائض الكلي (قبل المنح والمساعدات)
1,207.2	(651.1)	592.7	(384.2)	134.9	العجز/الفائض الكلي (بعد المنح والمساعدات)
(1,207.2)	651.1	(592.7)	384.2	(134.9)	التمويل
(1,183.8)	913.1	(582.0)	364.2	(205.5)	صافي التمويل من المصارف المحلية
(23.4)	(262.0)	(10.7)	20.0	70.6	الرصيد المتبقي

المصدر: البيانات المنشورة في التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية (أساس نقدي) - جدول رقم (3).
* تتضمن إيرادات المقاصة مدفوعات نقدية مقدمة تمت في شهري تموز وأيلول بحوالي 191 مليون شيكل الأرقام بين أقواس هي ذات إشارة سالبة.

3-1 الإيرادات والمنح

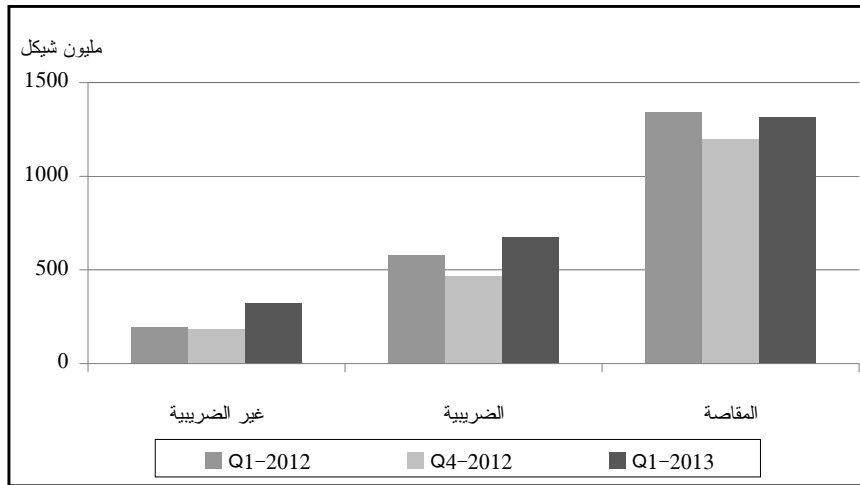
بالربع السابق، لتبلغ 1.3 مليار شيكل، وبلغت حصتها 57% من إجمالي الإيرادات المحلية. ويأتي هذا الارتفاع في سياق الجهد الذي تبذله الحكومة من أجل تحسين كفاءة التحصيل لهذا البند بشكل عام¹⁵. أما مقارنةً بالربع المناظر من عام 2012 فقد كانت إيرادات المقاصة أقل بنسبة 2.2%.

كما ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بشكل ملحوظ خلال الربع الأول من العام 2013 لتبلغ حوالي 321.5 مليون شيكل (14% من إجمالي الإيرادات المحلية) مقارنةً بـ 184.8 مليون شيكل في الربع السابق، كما كانت أعلى بنحو 63.4% مقارنةً بالربع المناظر من العام الماضي.

تحسن إجمالي الإيرادات العامة والمنح (صافي) بنسبة 53% خلال الربع الأول من عام 2013 مقارنةً مع الربع السابق لتبلغ حوالي 4.2 مليار شيكل، ويعزى هذا التحسن الكبير إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات المحلية الصافية لأسباب موسمية تتعلق بالخصومات التشجيعية التي تقدمها الحكومة لدافعي الضرائب إذا ما قاموا بالتسديد خلال الأشهر الثلاثة الأولى من كل عام، إلى جانب استحقاق ضرائب الأملاك في بداية العام. يضاف إلى ذلك أيضاً تضاعف قيمة المنح والمساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال هذا الربع (انظر الشكل 3-1).

فيما يخص إيرادات المقاصة فقد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال الربع الأول من عام 2013 بنسبة 10% مقارنةً

شكل 3-1: هيكل الإيرادات المحلية



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

ضريبي الدخل والأملاك على المواطنين، في حين تدل الزيادة ما بين الربعين المتناظرين، بشكل أساسي، على تحسين كفاءة التحصيل الضريبي عبر مراجعة المستحقات الضريبية على القطاع الخاص وتحصيل المتأخر منها. يضاف إلى ذلك رفع تدريجي للوعاء الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية.

أما فيما يخص الإيرادات الضريبية فقد ارتفعت مقارنةً بالربع السابق بنسبة 45.5% لتبلغ 676 مليون شيكل (29% من إجمالي الإيرادات المحلية) كما ارتفعت مقارنةً بالربع المناظر من عام 2012 بنحو 16.9%. وتعود الزيادة الكبيرة في هذا البند للربعين المتتاليين، كما ذكرنا سابقاً، إلى أن الربع الأول من بداية كل عام يشهد استحقاق

¹⁵ شملت هذه التدابير أن يتم تقدير المقاصة وفقاً لقاعدة بيانات الجانب الإسرائيلي حول التجارة في ما بين إسرائيل وال الضفة الغربية وغزة وأن يتم تسوية فواتير الكهرباء المستحقة لشركة الكهرباء الإسرائيلية مع وزارة المالية الفلسطينية بشكل مباشر وعدم اقتطاعها تلقائياً من المقاصة إلا بعد الرجوع لوزارة المالية الفلسطينية.

كانت قيمة المنح والمساعدات أعلى مما كانت عليه في الربع المناظر من عام 2012 بأكثر من ضعفين. وتجدر الإشارة إلى عدم وجود نمط ثابت لتحويلات وتطور هذه المنح والمساعدات. (انظر جدول 3-2).

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل الخارجية (المنح والمساعدات) المخصصة لدعم الموازنة والمشاريع التطويرية، فقد بلغت خلال الربع الأول من عام 2013 حوالي 1.9 مليار شيكل (ضعف ما كانت عليه في الربع السابق تقريباً) خصص أغلبها لدعم الموازنة العامة. كذلك

جدول 3-2: مؤشرات الإيرادات العامة والمنح خلال الربع الأول 2013

البيان	2012				2013
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إجمالي الإيرادات المحلية (صافي) مليون شيكل	2,118.4	1,904.6	2,845.8	1,780.0	2,311.8
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	72.8	68.0	75.3	64.9	55.1
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	81.2	63.6	96.2	56.2	79.2
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	22.8	18.9	28.3	17.7	23.8
الإيرادات الخارجية (منح ومساعدات) مليون شيكل	792.8	898.3	932.3	963.2	1,886.0
نسبة إلى إجمالي الإيرادات والمنح (%)	27.2	32.0	24.7	35.1	44.9
نسبة إلى النفقات الجارية (%)	30.4	30.0	31.5	30.4	64.6
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	8.5	8.9	9.3	9.6	19.4

المصدر: جدول رقم (1-3)

(المملكة العربية السعودية والجزائر وعمان) بنسبة 30.8% من هذا التمويل المخصص للموازنة. أما الشق المتعلق بالدعم التطويري فقد بلغ حوالي 72 مليون شيكل، أو ما يعادل 3.8% من إجمالي المنح والمساعدات (انظر الجدول 3-3).

وقد ساهمت الآلية الفلسطينية الأوروبية (بيغاس) بنسبة 16.3% من الدعم المخصص للموازنة خلال الربع الأول من العام 2013، وبما يعادل 296 مليون شيكل، فيما ساهم البنك الدولي بنسبة 12.5% بما يعادل 227 مليون شيكل. كما ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 40.4%، وبما يعادل 732.6 مليون شيكل. فيما ساهمت الدول العربية

جدول 3-3: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية

خلال الربع الأول 2013

البيان	2012				2013
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
التمويل لدعم الموازنة	739.4	771.4	723.5	751.4	1,814.1
منح عربية	113.7	259.6	499.7	177.0	558.6
منح دولية	625.7	511.8	223.8	574.4	1,255.5
التمويل التطويري	53.5	126.9	208.8	211.8	71.9
إجمالي التمويل الخارجي	793.0	898.3	932.3	963.1	1,886.1

المصدر: جدول رقم (7)- جدول الدعم الخارجي.

3-2 النفقات العامة

(أساس نقدي) مقارنة مع الربع السابق لتبلغ حوالي 3 مليار شيكل (30.8% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي). وقد

شهدت النفقات العامة (الجارية والتطويرية) خلال الربع الأول من عام 2013 تراجعاً ملحوظاً بنسبة 11.9%

أما صافي الإقراض¹⁷ فقد انخفض بشكل كبير خلال الربع الأول من عام 2013 ليلبغ حوالي 100 مليون شيكل مقارنةً مع نصف مليار شيكل للربع السابق (انظر العدد 32 من المراقب لأسباب ارتفاع صافي الإقراض في الربع السابق). كما تراجعت النفقات التطويرية إلى الثلث مقارنةً بالربع السابق (بلغت 72 مليون شيكل مقارنةً مع 224.7 مليون شيكل)، وتراجعت إلى النصف تقريباً مقارنةً بالربع المناظر.

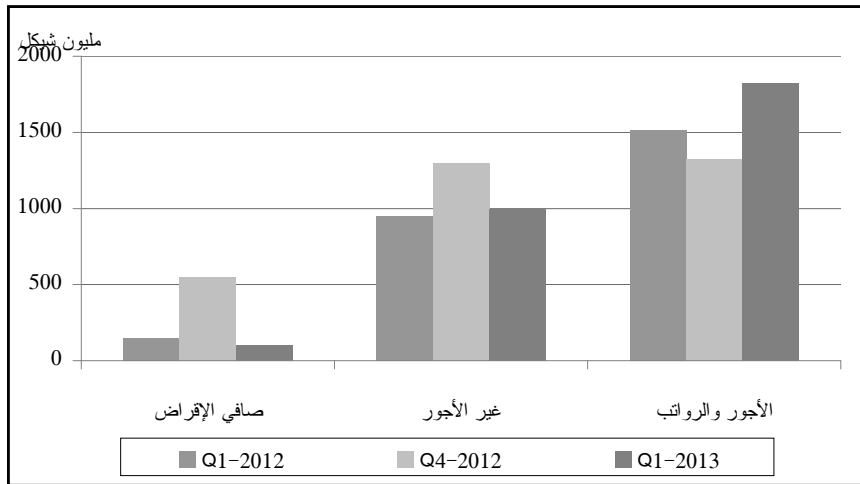
جاء هذا الانخفاض على خلفية تراجع كل من نفقات غير الأجر وصافي الإقراض. ومن الجدير بالملاحظة أن إجمالي النفقات العامة ارتفعت بمقدار 8% في الربع الأول من العام مقارنةً بالربع المناظر في العام 2012 (انظر جدول 3-4). شهد هذا الربع مقارنةً بالربع السابق تراجع نفقات غير الأجر بنحو 23.4% لتبلغ 995.8 مليون شيكل. وجاء هذا التراجع بشكل أساسي نتيجة قيام السلطة الفلسطينية بتخفيض إنفاقها التشغيلي بالإضافة لتخفيض التحويلات لصالح الخدمات الاجتماعية التي تتم عبر الوزارات (باستثناء مخصصات وزارة شؤون الأسرى)¹⁶.

جدول 3-4: مؤشرات النفقات العامة خلال الربع الأول 2013

البيان	2012				2013
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
النفقات الجارية (مليون شيكل)	2,608.6	2,993.3	2,958.6	3,169.6	2,919.1
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	94.0	93.9	92.9	93.4	97.6
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	28.0	29.8	29.4	31.5	30.1
النفقات التطويرية (مليون شيكل)	167.7	193.8	226.8	224.7	71.5
نسبة إلى إجمالي النفقات العامة (%)	6.0	6.1	7.1	6.6	2.4
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	1.8	1.9	2.3	2.2	0.7

المصدر: جدول 3-1

شكل 3-2: هيكل النفقات الجارية



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

¹⁶ سبق للحكومة أن أعلنت عن مجموعة من التدابير التقشفية في مواجهة الأزمة المالية من أهمها الإعلان عن إجراء تقليص في موازنة مختلف المؤسسات الرسمية، باستثناء الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية، وبما يشمل تحديداً وقف الالتزام بأي نفقات جديدة تتعلق بمهمات السفر والإيجارات، والمصاريف الإدارية خاصة تلك المتعلقة بالموصلات والمحروقات.

¹⁷ يمثل بند صافي الإقراض المبالغ التي يتم استقطاعها من إيرادات المقاصة وتحويلها لشركات المنافع العامة الإسرائيلية لتسديد المستحقات على هيئات الحكم المحلي، وشركات الكهرباء في الأراضي الفلسطينية.

مليون شيكل، مقارنة مع عجز بلغ 1402.5 مليون شيكل خلال الربع السابق. غير أن هذا في الربع الأول من العام 2013 كان قريباً من العجز في الربع المناظر من العام 2012 (حوالي 604.4 مليون شيكل). وشكل هذا العجز حوالي 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

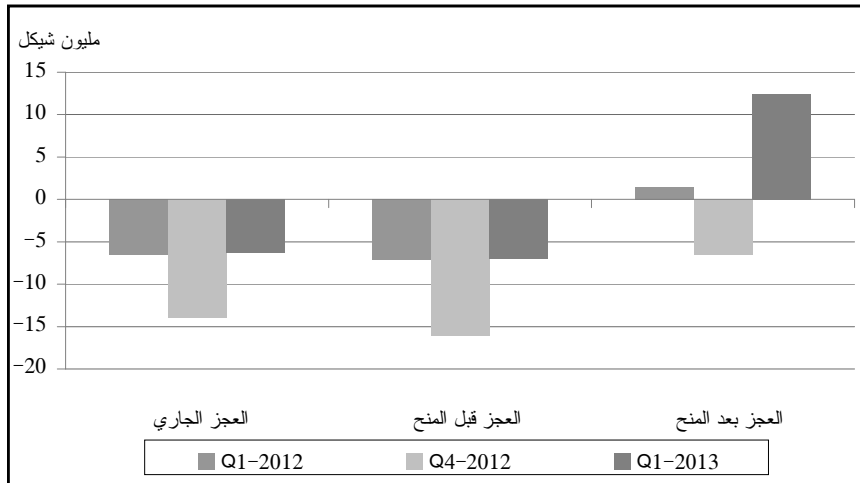
أما على صعيد العجز الكلي (قبل المنح والمساعدات) فقد بلغ حوالي 678.8 مليون شيكل (7% من الناتج المحلي الإجمالي). على أن الرصيد بعد المنح والمساعدات سجل فائضاً بحوالي 1.2 مليار شيكل (على أساس نقدي). ولقد انعكس فائض الرصيد الكلي بشكل مباشر، كما سنوضح لاحقاً، في انخفاض رصيد الدين العام.

ومن المعلوم أن المكون الأكبر في الإنفاق الجاري هو بند الأجور والرواتب (انظر الشكل 3-2). وتشير البيانات إلى أن فاتورة الرواتب بلغت 1.8 مليار شيكل في الربع الأول وهذا أعلى من مستوى الالتزام (الرواتب التي يتوجب دفعها) بحوالي 115.2 مليون شيكل. ويعود السبب في ذلك إلى تحميل متأخرات رواتب سابقة على فاتورة الرواتب نقداً لهذا الربع¹⁸.

3-3 الفائض/العجز المالي

أدى تراجع النفقات الجارية وارتفاع إجمالي الإيرادات المحلية (الصافية)، إلى تراجع العجز الجاري (قبل المنح والمساعدات) خلال الربع الحالي ليبلغ حوالي 606.9

شكل 3-3: مؤشرات العجز المالي كنسبة لإجمالي الناتج المحلي الاسمي



المصدر: جدول 3-1.

4-3 المتأخرات¹⁹

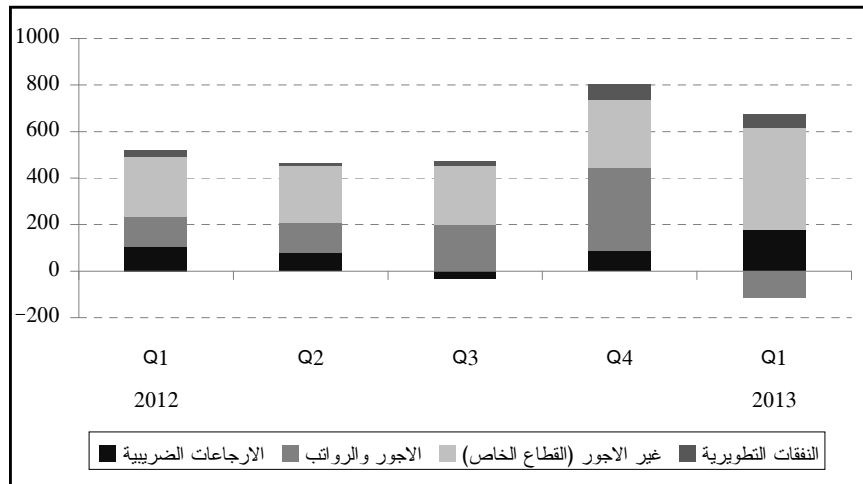
تراكم المتأخرات هذا (671.9 مليون شيكل) إلى العجز الكلي على الأساس النقدي (678.8 مليون شيكل) يصبح رصيد العجز وفقاً لأساس الالتزام 1,350 مليون شيكل. هذا يعني أن الموازنة الكلية (بعد المنح والمساعدات) تتحول من فائض بمقدار 1.2 مليار (على أساس نقدي) إلى فائض بمقدار 536 مليون شيكل فقط (على أساس الالتزام).

بلغ إجمالي المتأخرات على السلطة الفلسطينية خلال الربع الأول من العام 2013 حوالي 671.9 مليون شيكل، توزعت بين متأخرات لصالح القطاع الخاص (435.6 مليون شيكل)، وإرجاعات ضريبية غير مسددة (180.6 مليون شيكل)، ومتأخرات تخص الإنفاق التطويري (56.2 مليون شيكل) انظر الشكل 3-4. وعند إضافة إجمالي

¹⁸ بلغ القصور النقدي في تغطية فاتورة الرواتب الفعلية حوالي 204.1 مليون شيكل بالمتوسط في كل ربع من أرباع العام 2012 مقارنة بحوالي 93.6 مليون شيكل في العام 2011.

¹⁹ بند تراكم المتأخرات = الالتزامات المستحقة على السلطة وغير المدفوعة. وهو يعبر عن الفرق بين العجز على أساس الالتزام والعجز على الأساس النقدي (انظر المراقب رقم 32 ص 36، لتوضيح الفرق بين الأرقام على الأساس النقدي وأساس الالتزام).

شكل 3-4: التطورات الربعية على إجمالي تراكم المتأخرات (مليون شيكل)



المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

5-3 إيرادات المقاصة

مساهمة المكونات الرئيسية الثلاث في إيرادات المقاصة (الجمارك، والقيمة المضافة، والمحروقات) متساوية، التلت تقريباً لكل بند، بأفضلية بسيطة لصالح ضريبة القيمة المضافة.

يعرض الجدول 5-3 التطورات الربعية في إيرادات المقاصة وفقاً لأساس الالتزام. ويتضح من الجدول أن الإيرادات بلغت حوالي 1388.6 مليون شيكل خلال الربع الأول من العام 2013 منخفضة بنحو 1.8% مقارنة بالربع السابق. وعند النظر في مكونات المقاصة يُلاحظ أن

جدول 5-3: إيرادات المقاصة (أساس الالتزام)*

(مليون شيكل)

البيان	2012				2013
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
إيرادات مقاصة	1343.0	1,410.3	1,449.8	1,413.6	1,388.7
الجمارك	465.8	473.7	522.6	511.9	459.3
القيمة مضافة	449.5	485.5	456.5	469.4	488.6
المحروقات	420.8	449.8	466.1	421.3	431.5
ضريبة الشراء (المبيعات)	4.5	-1.8	4.6	7.7	5.5
ضريبة الدخل	2.4	3.1	0.0	3.3	3.7

المصدر: جداول العمليات المالية، تفاصيل الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل (أساس الالتزام)، وزارة المالية.

* تم استخدام أساس الالتزام كون بيانات جداوله هي الوحيدة التي تحتوي على تفاصيل المقاصة بمكوناتها.

6-3 الدين العام الحكومي

6-3). بلغت حصة الدين الخارجي منه نحو 48.4% مقابل 51.6% للدين المحلي. توزع الدين الخارجي بين مؤسسات مالية عربية بنسبة 57.2%، ومؤسسات دولية وإقليمية بنحو 31.2%، وقروض ثنائية بنسبة 11.6%. أما الدين المحلي فقد كان في أغلبه مستحقاً للجهاز المصرفي علماً أن نحو

شهد الدين العام خلال الربع الأول من العام 2013 تراجعاً ملحوظاً بلغ نحو 10.6% مقارنة بالربع السابق، ليستقر عند حوالي 8.2 مليار شيكل، أو ما نسبته 21.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنحو 22.9% في الربع السابق و22.3% في الربع المناظر من عام 2012 (انظر الجدول

14% هي قروض مقدمة لهيئة البترول من القطاع المصرفي بكفالة السلطة الفلسطينية (انظر الجدول 3-6). تجدر الإشارة إلى أن خدمة الدين لهذا الربع بلغت حوالي 52.8 مليون شيكل مقارنة بحوالي 31.2 مليون شيكل للربع السابق أي بزيادة بنحو 68%. هذا على الرغم من انخفاض قيمة الدين بنحو 10%.

جدول 3-6: الدين العام الحكومي خلال الربع الأول 2013

(مليون شيكل)					البيان
2013	2012				
الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
4,257.3	5,142.8	4,329.8	4,760.2	4,092.7	أ- الدين المحلي
2,376.8	2,669.1	2,230.8	2,142.5	1,788.2	قروض البنوك
1,255.1	1,783.8	1,423.9	1,893.2	1,664.3	تسهيلات بنكية
594.9	659.4	642.5	691.9	609.7	قروض هيئة البترول
30.5	30.5	32.6	32.6	30.5	قروض مؤسسات عامة أخرى
3,989.9	4,077.1	4,290.7	4,417.1	4,185.6	ب- الدين الخارجي
2,283.0	2,335.9	2,457.8	2,467.9	2,342.9	مؤسسات مالية عربية
1,906.0	1,940.5	2,043.9	2,049.6	1,940.8	صندوق الأقصى
204.6	211.0	219.9	221.3	209.1	الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
172.4	184.4	194.0	197.0	193.0	البنك الإسلامي للتنمية
1,244.1	1,257.5	1,335.6	1,338.4	1,256.0	مؤسسات مالية إقليمية ودولية
1,051.9	1,077.8	1,141.5	1,151.5	1,095.8	البنك الدولي
109.8	95.9	106.0	99.2	77.0	بنك الاستثمار الأوروبي
11.2	11.7	12.5	12.4	12.2	الصندوق الدولي للتطوير الزراعي
71.2	72.1	75.6	75.3	71.0	الأوبك
462.8	483.7	497.3	610.8	586.7	قروض ثنائية
8,247.2	9,219.9	8,620.5	9,177.3	8,278.3	مجموع الدين العام الحكومي
21.2%	22.9%	21.5%	22.8%	22.3%	نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي

المصدر: وزارة المالية الفلسطينية

صندوق 3: كلفة الحواجز الإسرائيلية في الضفة: 7 آلاف عاطل وانخفاض حاد في الأجور!

قام البنك الدولي في أيار 2013 بنشر دراسة جديدة أعدها ماسيميليانو كالي وسامي ميعاري بعنوان "تأثير القيود على حركة العمل: الضفة الغربية نموذجاً"²⁰. وتقدم الدراسة أدلة رقمية جديدة على الخسائر الناجمة عن القيود التي تفرضها إسرائيل على حركة العمل داخل الضفة الغربية.

اقتصرت الدراسة على حساب أثر ما يدعى "بالحواجز الأمنية"، نظراً لتأثيرها الكبير على مكونات سوق العمل الأساسية (العمالة، الأجور، عدد أيام وساعات العمل) وليس على أنواع الأخرى من الحواجز (مثل الأكوام الترابية، أو المكعبات الأسمنتية، أو البوابات الحديدية).

اعتمدت الدراسة في بياناتها على مسوحات القوى العاملة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبيانات مركز أريج ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عن الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية. وقسمت الدراسة آثار الحواجز على سوق العمل إلى آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة. الآثار المباشرة تتعلق بدور الحواجز في تقييد قدرة العمال من الوصول إلى أماكن عملهم. وهو ما ينعكس

²⁰ The World Bank (2013): "The Labor Market Impact of Mobility Restrictions: Evidence from the West Bank". May: http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/05/22/000158349_20130522112115/Rendered/PDF/WP_S6457.pdf

على وقت وتكلفة التنقل للعمال، إذ يجبر العمال إلى سلوك طرق التقافية أطول للوصول إلى مكان العمل. وفي بعض الحالات تمنع هذه الحواجز العمال من الوصول إلى عملهم نهائياً (في حالات منع التجول والإغلاقات).

أما الآثار غير المباشرة فتتعلق بالتأثير على ربحية الشركات نتيجة لتقييد حركة السلع والعمال الأمر الذي ينتج عنه ارتفاع في تكلفة التجارة الداخلية والخارجية، وزيادة أسعار المواد الخام، وهو ما ينعكس على أرباح الشركات، وإنتاجها. وتوصلت الدراسة إلى أن الحواجز أدت إلى تقليص مبيعات الشركات، وبشكل خاص إلى الانخفاض الواضح في مبيعات شركات الضفة الغربية خارج مناطق تواجدها من 58% إلى 41% خلال الفترة ما بين 2000-2005، وهي الفترة التي زادت فيها القيود الإسرائيلية.

وبحسب الدراسة، فإن هذين الأثرين (المباشر وغير المباشر) يؤثران على المكونات الأساسية للسوق على النحو التالي. **العمالة:** تعمل الحواجز على خفض احتمالية حصول العمال على عمل في جميع محافظات الضفة الغربية. إذ أن إضافة حاجز يبعد دقيقة واحدة عن مكان سكن العامل يخفض احتمالية حصوله على وظيفة بمقدار نصف نقطة مئوية. وفي عام 2007 أدت الحواجز إلى 6,900 عامل عاطل عن العمل وترافق عن هذا خسارة مالية بنحو 150 مليون شيكل إسرائيلي (38 مليون دولار).

أيام العمل وساعات العمل: تؤثر الحواجز بشكل مباشر فقط على العمال الذين يواجهون حواجز في طريقهم للعمل. وتعمل على خفض عدد أيام العمل خلال الشهر. في المقابل تعمل على رفع عدد ساعات العمل في اليوم.

الأجور: ارتفاع تكلفة الوصول إلى أماكن العمل تعمل على رفع الفارق بين الأجر الإجمالي والأجر الصافي. كذلك فإن انخفاض ربحية الشركات الناتجة على القيود المفروضة على الحركة والحواجز تجبر الشركات على خفض الأجور، أو حرمان الموظفين من المكافآت. وبالأرقام فإن إضافة حاجز يبعد دقيقة واحدة عن مكان سكن العامل يخفض أجره بالساعة بمقدار 5.2%. وفي العام 2007 أدت الحواجز إلى تقليص الأجور بمقدار 902 مليون شيكل (229 مليون دولار)، أو ما يقارب 6% من الناتج الإجمالي المحلي.

صندوق 4: صندوق النقد الدولي: على السلطة تقليص فاتورة الرواتب والإعفاءات الضريبية

نشر السيد ديونقاند، رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والسيد كوك، الممثل المقيم للصندوق، مقالة في عدد من الصحف في 10 حزيران 2013. ودعت المقالة السلطة الوطنية إلى إعادة تقييم أولوياتها، وركزت بشكل خاص على ضرورة أن تولي السلطة أولوية عالية لحل الأزمة المالية عبر تقليص فاتورة الرواتب والمعاشات التقاعدية والتحويلات من جهة، وإلغاء الإعفاءات الضريبية السخية التي تقدمها الحكومة للقطاع الخاص من جهة أخرى. ونقطة من مقالة المدراء في صندوق النقد الدولي الفقرات التالية:

"خلص خبراء صندوق النقد الدولي منذ عامين إلى أن السلطة الفلسطينية قادرة على تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة المنتظرة من دولة تعمل بكفاءة. واستند هذا التقييم إلى التقدم الهائل الذي أحرزته في بناء مؤسسات المالية العامة والقطاع المالي والسياسة الاقتصادية. ولا يزال هذا التقييم في محله، ولكن على السلطة الفلسطينية، والجهات المانحة - أن تعيد تقييم الأولويات."

"وتتضمن هذه الأولويات تخفيض فاتورة الرواتب لإتاحة المجال أمام الاستثمار في التعليم والبنية التحتية العامة ولضمان استمرارية الأوضاع المالية والاقتصادية في المستقبل. وهذا التحول الكبير في تخصيص الموارد العامة ليس أمراً سهلاً وستطلب التعاون والدعم من المجتمع الدولي." (...)

"ويتركز الإنفاق العام تركيزاً كبيراً على الرواتب ومعاشات التقاعد والتحويلات، بدلاً من التوجه إلى الاستثمارات العامة التي تمثل احتياجاً ملحاً. أما معونة المانحين التي تستهدف بناء القدرات الإنتاجية، فتستخدم بدلاً من ذلك في تمويل عجز الموازنة الذي بلغ العام الماضي 1.7 مليار دولار (17% من إجمالي الناتج المحلي) بينما ظلت الفواتير المستحقة دون سداد - مما يلحق الضرر بالقطاع الخاص أيضاً. وفضلاً على ذلك، يلاحظ ارتفاع دين البنوك إلى 1.3 مليار دولار. ويؤدي هذا النموذج المالي إلى الإضرار بالاقتصاد، كما أنه غير مُرضٍ بالنسبة للمانحين، ولا يمثل طريقة قابلة للاستمرار في إدارة الموارد العامة." (...)

"وتتفق السلطة الفلسطينية 17% من إجمالي الناتج المحلي على رواتب موظفيها مقابل 8% من إجمالي الناتج المحلي تنفقها مصر، و5% من إجمالي الناتج المحلي تنفقها الأردن. ويأتي تضخم فاتورة الرواتب ومعاشات التقاعد على حساب نفقات أخرى أكثر دعماً للإنتاجية، كما يتسبب في ارتفاع معدلات العجز. وهناك تحسن في تحصيل الإيرادات، لكن ضعف الامتثال الضريبي وسخاء الإعفاءات الضريبية يتسببان في ضياع المزيد من الإيرادات. ومن المؤكد أن القطاع الخاص يعاني، لكن توليد الاستثمارات وتوفير فرص العمل من خلال الحوافز الضريبية أمر مشكوك فيه نظراً لأنها غالباً ما تُمنح في صورة إعفاءات ضريبية طويلة الأجل دون استهداف المستحقين. ومن الممكن تخفيض الإنفاق على الأجور والحد من الحوافز الضريبية، واستخدام بعض المدخرات والإيرادات الإضافية في تخفيض العجز والاستثمار في التعليم والبنية التحتية." (...)

4- القطاع المصرفي²¹

- ✧ شهد مجموع صافي موجودات/مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين في الربع الأول من العام 2013 ارتفاعاً بنسبة 3.2% مقارنة بالربع السابق (إلى نحو 10.1 مليار دولار)، وبنسبة 10.5% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012.
- ✧ وفيما يلي تلخيص لأبرز التغيرات التي طرأت على البنود الرئيسية لجانب الميزانية المجمعة للمصارف خلال الربع الأول من العام 2013 مقارنة بالربع السابق.

جانب الأصول:

يلخص الجدول 1-4 البنود الرئيسية للميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين، وفيما يلي عرض لأهم التطورات على جانبي الأصول والخصوم على النحو التالي:

1. جانب الأصول (الموجودات)

ارتفع صافي موجودات المصارف العاملة في فلسطين بقيمة 313.4 مليون دولار وبنسبة 3.2% خلال الربع الأول من العام 2013 مقارنة بالربع السابق، وبنحو 10.5% بالمقارنة بالربع المناظر من العام 2012. وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع جميع البنود المكونة للأصول باستثناء التسهيلات الائتمانية والأصول الثابتة التي تراجعت بشكل طفيف. ويوضح الشكل 1-4 توزيع موجودات المصارف خلال الربع الأول من العام 2013 مقارنة مع الربع السابق والربع المناظر.

- ✧ تراجع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 3.0%.
- ✧ زيادة في الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف بنسبة 5.6%.
- ✧ زيادة بند النقدية والمعادن الثمينة بنسبة 13.5%.
- ✧ زيادة محفظة الأوراق المالية بنسبة 7.3%.
- ✧ زيادة قيمة الأصول الأخرى بنسبة 40.3%.
- ✧ زيادة القبولات المصرفية بنسبة 5.7%.
- ✧ تراجع قيمة الأصول الثابتة بنسبة 1.5%.

جانب الخصوم:

- ✧ زيادة ودائع الجمهور (العملاء) بنسبة 3.1%.
- ✧ زيادة حقوق الملكية بنسبة 3.2%

²¹ بيانات أولية قابلة للتعديل.

جدول 4-1: الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين خلال الربع الأول 2013

(مليون دولار)

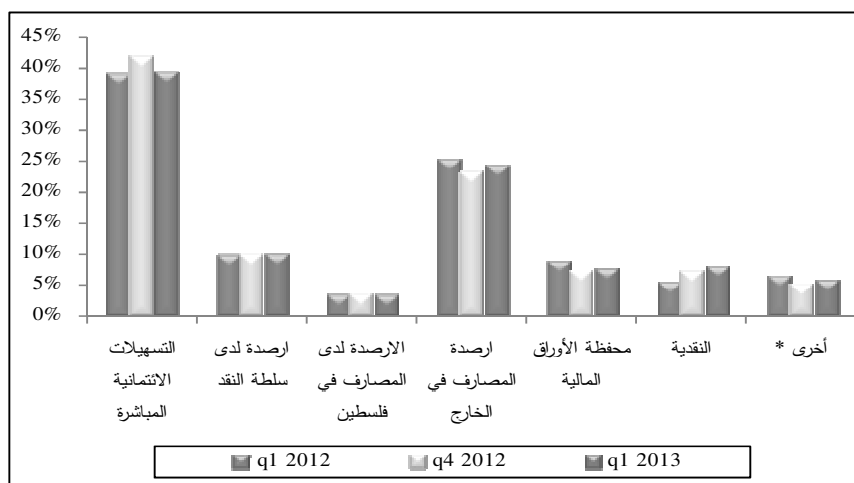
2013	2012				البيان *
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
10,111.9	9,798.5	9,293.6	9,045.4	9,151.1	مجموع صافي الأصول
3,997.4	4,121.6	3,756.4	3,783.6	3,594.5	التسهيلات الائتمانية المباشرة
3,882.1	3,675.2	3,390.9	3,264.8	3,600.3	الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف
1,031.3	998.9	938.8	963.6	925.3	- أرصدة لدى سلطة النقد
368.3	372.6	294.6	340.4	337.9	- أرصدة لدى المصارف في فلسطين
2,482.5	2,303.7	2,157.5	1,960.9	2,337.0	- أرصدة لدى المصارف في الخارج
794.1	740.2	748.3	820.2	829.7	محفظة أوراق الدين المالية
830.3	731.1	778.7	602.8	518.5	النقدية والمعادن الثمينة
180.2	182.9	178.2	176.6	175.1	الأصول الثابتة
143.7	143.7	144.7	144.1	141.4	الاستثمارات
5.6	5.3	4.7	6.4	6.1	القبولات المصرفية
278.5	198.5	291.7	246.9	285.6	الأصول الأخرى
10,111.9	9,798.5	9,293.6	9,045.4	9,151.1	مجموع صافي الخصوم
7,713.2	7,484.1	7,200.8	6,911.5	7,045.4	إجمالي ودائع الجمهور
1,297.4	1,257.5	1,240.0	1,212.4	1,232.3	حقوق الملكية
734.7	725.2	501.4	582.0	530.5	أرصدة سلطة النقد والمصارف
195.9	182.5	202.5	185.6	186.7	مخصص ضرائب وأخرى
156.5	139.2	139.8	142.3	141.8	المطلوبات الأخرى
14.2	10.0	9.1	11.6	14.5	القبولات المنفذة والقائمة

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف.

* البنود الواردة في الجدول أعلاه بالاصافي وليس بالاجمالي.

شكل 4-1: الأهمية النسبية لاصافي موجودات المصارف خلال الربع الأول

من العام 2013 مقارنة بالربعين السابق والمناظر



* أخرى تشمل الأصول الثابتة، والاستثمارات، والقبولات المصرفية، والأصول الأخرى

✦ التسهيلات الائتمانية المباشرة

وتتمويل تأجيري بنحو 0.3%. وفيما يتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية بين القطاعين العام والخاص ارتفع حصة القطاع الخاص لتبلغ حوالي 68.9%. وذهبت معظم التسهيلات إلى المقيمين.

أما من حيث توزيع التسهيلات حسب العملة، فقد أظهرت البيانات أن نحو 54.4% من التسهيلات الائتمانية المباشرة مقدمة بعملة الدولار الأمريكي، وبلغت التسهيلات الممنوحة بالشيك الإسرائيلي نحو 32.3%، أما التسهيلات الممنوحة بالدينار الأردني شكلت حوالي 12.7% (انظر الجدول 4-2).

تراجعت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال الربع الأول من عام 2013 بنحو 3% مقارنة بالربع السابق، لتبلغ نحو 4 مليار دولار، وتشكل 39.5% من صافي الموجودات. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض التسهيلات الائتمانية الممنوحة للسلطة الفلسطينية بنحو 160.7 مليون دولار وبنسبة 11.5%. رغم هذا الانخفاض، لا تزال التسهيلات الائتمانية المباشرة تزيد بنحو 402.9 مليون دولار وبنسبة 11.2% على ما كانت عليه في الربع المناظر من العام 2012.

توزعت التسهيلات الائتمانية المباشرة خلال هذا الربع بين قروض بنسبة 71.6%، وجاري مدين بنسبة 28.1%،

جدول 4-2: توزيع صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة حسب الجهة المستفيدة والنوع والعملة للفترة من الربع الأول 2012-الربع الأول 2013

مليون دولار					
2013	2012				
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
حسب الجهة المستفيدة					
1,242.6	1,406.6	1,114.9	1,203.4	1,121.0	قطاع عام
2,715.4	2,671.7	2,589.2	2,526.2	2,419.0	قطاع خاص مقيم
39.4	43.3	52.3	54.0	54.5	قطاع خاص غير مقيم
حسب النوع					
2,864.2	2,901.9	2,785.0	2,665.1	2,526.1	قروض
1,122.3	1,209.4	961.9	1,110.0	1,060.2	جاري مدين
10.9	10.3	9.5	8.5	8.2	تمويل تأجيري
حسب العملة					
2,176.3	2,210.6	2,233.2	2,236.0	2,209.2	دولار أمريكي
506.0	539.7	539.5	538.0	427.8	دينار أردني
1,291.2	1,344.4	949.1	985.5	935.0	شيكل إسرائيلي
23.9	26.9	34.6	24.1	22.5	عملات أخرى
3,997.4	4,121.6	3,756.4	3,783.6	3,594.5	المجموع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

والداخلية فقد حصل على ما نسبته 18.3% من تسهيلات القطاع الخاص²².

يشير الجدول 4-3 إلى هيمنة القروض الاستهلاكية على الحصة الأكبر بنسبة 28.1% وبقيمة 795.6 مليون دولار خلال الربع الأول من عام 2013. يليها قطاع العقارات والإنشاءات بنسبة 21.1% (60.5% منها عبارة عن قروض سكنية). أما قطاع التجارة بشقيها الخارجية

²² توزيع التسهيلات على القطاعات الاقتصادية حسب الإجمالي وليس الصافي (حيث أن إجمالي التسهيلات = صافي التسهيلات + مخصصات الديون غير النظامية) ولذلك هناك فروق في المجموع بين الأرقام في الجدولين 4-3، 4-4.

جدول 3-4: توزيع إجمالي التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية المستفيدة للفترة من الربع الأول 2012-الربع الأول 2013 (%)

القطاع الاقتصادي	2012				2013
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
العقارات والإنشاءات	21.4	21.3	21.4	21.1	21.1
تطوير الأراضي	1.0	1.0	1.2	1.5	1.4
التعدين والصناعة	10.5	10.4	8.9	6.2	6.1
التجارة الداخلية والخارجية	21.2	21.0	20.8	18.0	18.3
الزراعة وتصنيع الأغذية	1.8	1.2	1.2	1.3	1.0
السياحة والفنادق والمطاعم	2.1	2.1	2.0	2.1	2.0
النقل والمواصلات	0.8	0.9	0.8	0.8	0.8
الخدمات	11.3	10.5	9.6	9.6	9.9
تمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية	2.6	2.1	2.4	2.2	2.2
تمويل شراء السيارات	4.0	4.1	4.3	4.1	4.2
تمويل السلع الاستهلاكية	16.5	18.8	20.2	28.0	28.1
أخرى في القطاع الخاص	6.7	6.6	7.1	5.1	4.9
مجموع التسهيلات (مليون دولار)	2,536.1	2,644.6	2,713.7	2,791.8	2,833.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

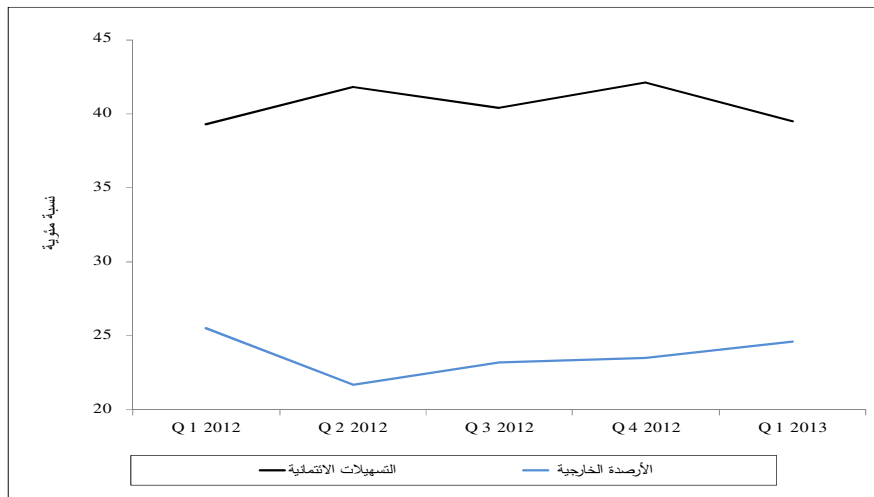
✦ الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

لبلغت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف خلال الربع الأول من عام 2013 حوالي 3.9 مليار دولار مرتفعة بنحو 5.6% مقارنة مع الربع السابق، نتيجة لارتفاع الأرصدة لدى المصارف في الخارج، بالإضافة لارتفاع الأرصدة لدى سلطة النقد. فقد ارتفعت الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنحو 7.7% مقارنة بالربع السابق،

لبلغت الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف خلال الربع الأول من عام 2013 حوالي 3.9 مليار دولار، وتبلغ هذه نحو 24.5% من صافي موجودات المصارف. وجاء هذا الارتفاع نتيجة لانخفاض التسهيلات الائتمانية الممنوحة في فلسطين، وبحث المصارف عن فرص استثمارية أخرى. ويوضح الشكل 2-4 العلاقة التبادلية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة والأرصدة الخارجية.

شكل 2-4: التسهيلات الائتمانية والأرصدة لدى المصارف في الخارج كنسبة

من صافي موجودات المصارف خلال الفترة من الربع الأول 2012-الربع الأول 2013



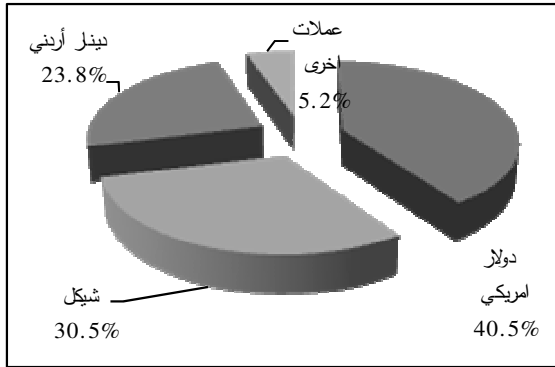
المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

3.1% عن الربع السابق و9.5% عن الربع المناظر. أما بند صافي حقوق الملكية فقد بلغ نحو 1.3 مليار دولار، مرتقعا بنحو 3.2% عن الربع السابق و5.3% عن الربع المناظر من العام السابق.

توزعت ودائع الجمهور بين القطاعين العام والخاص بنسب 9% و91% على التوالي. كما توزعت ودائع القطاع الخاص بين ودائع للمقيمين بنسبة 96.6% وودائع لغير المقيمين بنسبة 3.4%.

أما حسب نوع الوديعة، فقد شكلت الودائع الجارية (تحت الطلب) ما نسبته 40.5%، والودائع الآجلة 29.3%، وودائع التوفير 30.2% من إجمالي ودائع الجمهور (انظر الشكل 4-3). واستمرت سيطرة عملة الدولار الأمريكي على هذه الودائع (40.5%) وعملة الشيكل (30.5%)، ثم الودائع بالدينار الأردني (23.8%)، أما العملات الأخرى حازت على 5.2% فقط، أبرزها اليورو والجنيه الإسترليني (انظر الشكل 4-4).

شكل 4-4: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع عملة الإيداع نهاية الربع الأول 2013



ولتشكل ما نسبته 7.3% من مطلوبات المصارف العاملة في فلسطين. ويعود سبب هذا الارتفاع إلى النمو في ودائع سلطة النقد بنحو 11.1% لتصل إلى 192.2 مليون دولار.

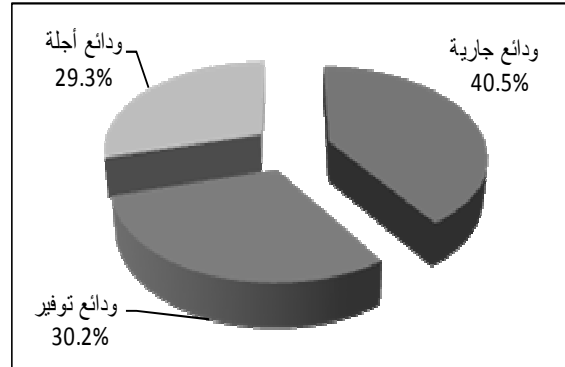
أما أرصدة المصارف لدى سلطة النقد فقد بلغت 1031.3 مليون دولار، مرتفعة بحوالي 3.2% عن الربع السابق، إلا أن أهميتها النسبية بقيت دون تغيير في حدود 10.2% من صافي موجودات المصارف. وتوزعت هذه الأرصدة بين احتياطات إلزامية بنسبة 67.1%، وحسابات جارية بنسبة 8.7%، وحسابات أخرى بنسبة 24.2%.

في المقابل سجلت الأرصدة لدى المصارف في فلسطين انخفاضا بنسبة 1.2% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 368.3 مليون دولار خلال الربع الأول 2013. وشكلت ما نسبته 3.6% من صافي موجودات المصارف مقارنة مع 3.8% في الربع السابق.

2. جانب المطلوبات

يتكون جانب المطلوبات في الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في فلسطين بشكل رئيس من إجمالي ودائع الجمهور (76.3%) وصافي حقوق الملكية (12.8%). بلغت ودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية) نهاية الربع الأول من العام 2013 حوالي 7.7 مليار دولار، مسجلة نموا بنحو

شكل 4-3: توزيع ودائع الجمهور حسب نوع الوديعة نهاية الربع الأول 2013



المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمعة للمصارف

أما الودائع المصرفية (أرصدة سلطة النقد والمصارف) فقد ارتفعت قيمتها نهاية الربع الأول من العام الحالي بنحو 1.3% لتبلغ 734.7 مليون دولار مقارنة مع الربع السابق،

جدول 4-4: توزيع ودائع الجمهور حسب الجهة المودعة والنوع والعملة
للفترة من الربع الأول 2012-الربع الأول 2013

مليون دولار

2013	2012				
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
حسب الجهة المودعة					
691.4	620.2	566.4	515.9	566.1	قطاع عام
6,786.0	6,621.3	6,409.2	6,180.6	6,276.1	قطاع خاص مقيم
235.8	242.6	225.2	215.0	203.2	قطاع خاص غير مقيم
حسب نوع الوديعة					
3,121.0	2,984.4	2,894.8	2,691.0	2,746.1	ودائع جارية
2,258.9	2,234.9	2,167.6	2,122.4	2,200.9	ودائع أجلية
2,333.3	2,264.8	2,138.4	2,098.1	2,098.4	ودائع توفير
حسب نوع عملة الإيداع					
3,120.3	3,063.0	2,789.0	2,709.1	2,740.8	دولار أمريكي
1,838.9	1,740.4	1,781.4	1,795.1	1,849.8	دينار أردني
2,353.4	2,323.6	2,306.3	2,088.9	2,093.4	شيكل إسرائيلي
400.6	357.1	324.1	318.4	361.4	عملات أخرى
7,713.2	7,484.1	7,200.8	6,911.5	7,045.4	المجموع

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

2-4 مؤشرات أداء المصارف

المصاحبة للأصول. أما نسبة الدخل من الفوائد إلى صافي الإيرادات (74.8%) فقد ارتفعت نسبياً مقارنة بالربع السابق والمناظر من العام 2012.

من جانب آخر انخفضت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى ودائع الجمهور بنحو 3.3 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق، نتيجة لتراجع التسهيلات بنحو 3% وزيادة الودائع بنفس النسبة تقريباً. مما انعكس على نسبة الأرصدة في الخارج من إجمالي الودائع (انظر جدول 4-5). ولكن عند المقارنة مع الربع المناظر من عام 2012، نجد أن نسبة التسهيلات إلى ودائع الجمهور قد ارتفعت بنحو 0.8 نقطة مئوية، يعود هذا الارتفاع إلى نمو التسهيلات الممنوحة (11.2%) بأسرع من الزيادة في ودائع الجمهور (9.5%).

أظهرت المؤشرات العامة لأداء المصارف تغيرات متباينة. فقد انخفض مؤشر كفاية رأس المال بنحو 0.6 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر والربع السابق ليصل إلى نحو 19.8%، ولا يزال هذا المؤشر يعبر عن مستوى جيد وأعلى من الحد الأدنى المحدد من سلطة النقد وهو 12%، ومن الحد الأدنى الذي تطلبه لجنة بازل وهو 8%، وهو يدل على ملاءة المصارف العاملة في فلسطين، وقدرتها على مواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها.

كما حافظت نسبة حقوق الملكية إلى الأصول على ثباتها خلال الربع الأول 2013 مقارنة بالربع السابق، مستقرة عند 12.8%، بينما سجلت انخفاضاً بحوالي 0.7 نقطة مئوية مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012، نتيجة لوتيرة النمو المستمرة في صافي الأصول. بشكل عام تظهر هذه النسبة قدرة جيدة للمصارف على امتصاص المخاطر

جدول 4-5: مؤشرات أداء المصارف للفترة من الربع الأول 2012 - الربع الأول 2013

(نسبة مئوية)

المؤشر	2012				2013
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
كفاية رأس المال	20.4	20.6	20.5	20.4	19.8
حقوق الملكية/ الأصول	13.5	13.4	13.3	12.8	12.8
العائد على الأصول (ROA)	0.5	0.9	1.3	1.7	0.5
العائد على حقوق الملكية (ROE)	3.5	6.6	9.8	13.4	3.9
نسبة الدخل من الفوائد إلى إجمالي الدخل	72.6	75.7	71.7	74.3	74.8
التسهيلات الائتمانية/ودائع الجمهور (ودائع العملاء)	51.0	54.7	52.6	55.1	51.8
تسهيلات القطاع الخاص الائتمانية/ودائع القطاع الخاص	38.3	40.5	40.9	39.6	39.2
الأرصدة في الخارج/إجمالي الودائع*	33.2	26.2	28.0	28.1	29.4
ودائع العملاء/صافي الموجودات	77.0	76.4	77.5	76.4	76.3

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

* إجمالي الودائع = ودائع الجمهور + الودائع المصرفية (ودائع سلطة النقد + ودائع المصارف)

✧ أرباح المصارف العاملة في فلسطين

بلغ صافي دخل المصارف العاملة في فلسطين 39.9 مليون دولار نهاية الربع الأول من العام 2013، مقارنة بنحو 32.4 مليون دولار في الربع السابق، ونحو 38 مليون دولار في الربع المناظر من عام 2012. ويأتي هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الأرباح المتحققة وتراجع النفقات خلال الربع الحالي. يوضح الجدول 4-6 مصادر الإيرادات والنفقات وصافي أرباح المصارف خلال الربع الأول من العام 2013.

جدول 4-6: مصادر الإيرادات والنفقات وصافي دخل المصارف

(مليون دولار)

صافي الإيرادات	2012				2013
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
صافي الإيرادات	101.2	102.1	107.2	105.8	109.2
الفوائد	73.5	77.3	76.9	78.6	81.7
العمولات	19.2	17.7	18.8	17.8	18.2
أوراق الدين المالية والاستثمارات	1.8	0.1	3.0	2.9	0.73
عمليات تبديل وتقييم العملات الأجنبية	5.2	5.7	6.7	7.0	7.3
عمليات التحوط والمتاجرة (المشتقات)	0.05	0.03	0.4	0.1	0.13
الدخول التشغيلية الأخرى	1.4	1.3	1.4	0.6-	1.2
النفقات	63.2	78.7	77.5	73.4	69.3
النفقات التشغيلية	54.7	57.5	56.7	58.7	57.2
المخصصات	3.1	7.6	8.7	0.3	1.4
الضريبة	5.4	13.6	12.1	14.4	10.7
صافي الدخل*	38.0	23.4	29.7	32.4	39.9

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- الميزانية المجمع للمصارف

* صافي الدخل = صافي الإيرادات - النفقات

4-3 حركة المقاصة

تفيد بيانات غرفتي المقاصة التابعتين لسلطة النقد في كل من رام الله وغزة، إلى تراجع عدد وقيمة الشيكات المقدمة

للتقاص خلال الربع الأول من العام 2013، حيث بلغ عددها 1,021,161 شيكاً بقيمة 2,326.7 مليون دولار،

16.9% مقابل انخفاض في قيمتها بنسبة 8.8% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012 (انظر الجدول 4-7). الجدير بالذكر استمرار سيطرة الشيكات المقدمة للتقاص بعملة الشيك على النصيب الأكبر لحركة الشيكات من حيث العدد والقيمة باعتبارها العملة الرئيسية في حركة التجارة والمعاملات اليومية.

وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 10.2% في العدد و1.3% في القيمة مقارنة مع الربع السابق. في حين يلاحظ ارتفاع عددها بنسبة 1.1% وانخفاض قيمتها بنسبة 10.7% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012. أما الشيكات المعادة انخفضت بنسبة 13.9% من حيث العدد و7.4% من حيث القيمة مقارنة مع الربع السابق. في حين ارتفع عددها بنسبة

جدول 4-7: عدد وقيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعادة منها للفترة من الربع الأول 2012 - الربع الأول 2013

الشيكات المعادة		الشيكات المقدمة للتقاص		الفترة	
القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)	القيمة (مليون \$)	العدد (شيك)		
180.3	119,019	2,604.4	1,009,857	الربع الأول	2012
161.6	111,283	2,370.1	1,038,177	الربع الثاني	
157.8	127,175	2,297.6	1,102,004	الربع الثالث	
177.5	161,597	2357.5	1,137,567	الربع الرابع	
677.2	519,074	9,629.6	4,287,605	المجموع	
164.4	139,098	2,326.7	1,021,161	الربع الأول	2013

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية- النشرة الإحصائية الشهرية

4-4 الانتشار المصرفي

بقي عدد المصارف العاملة في فلسطين ثابتاً عند 17 مصرفاً، موزعة بين 7 مصارف محلية و 10 مصارف وافدة. ويوضح الجدول 4-8 الانتشار المصرفي للمصارف العاملة في فلسطين حتى نهاية الربع الأول من العام 2013.

جدول 4-8: الانتشار المصرفي في فلسطين حتى 2013/3/31

المجموع	المصارف الوافدة	المصارف المحلية	البند
17	10	7	عدد المصارف
232	111	121	عدد فروع ومكاتب المصارف
451	208	243	عدد أجهزة الصراف الآلي
146,471	29,332	117,139	عدد بطاقات ATM
53,912	30,769	23,143	عدد بطاقات الائتمان
364,984	223,815	141,169	عدد بطاقات الخصم المباشر (Debt Card)

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

4-5 الصرافون ومؤسسات الإقراض المتخصصة

القانونية للشركة، و88 صراف يتمتعون بالصفة القانونية للفرد²³ (انظر جدول 4-9).

بلغ عدد الصرافين المرخصين من قبل سلطة النقد خلال الربع الأول من العام 2013، 260 صراف، موزعين بواقع 222 في الضفة الغربية، و38 في قطاع غزة. أما من حيث الشكل القانوني فهناك 172 صراف يتمتعون بالصفة

²³ يجدر الإشارة إلى أن الشكل القانوني للصرافين الأفراد يجب أن يتحول إلى شركات وذلك استناداً إلى نظام ترخيص ورقابة مهنة الصرافة رقم (13) للعام 2008.

جدول 4-9: عدد وتوزيع الصرافين المرخصين في فلسطين في الفترة
من الربع الثالث 2012-الربع الأول 2013

البيان	2012		2013
	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول
عدد الصرافين المرخصين	275	276	260
حسب المنطقة الجغرافية			
الضفة الغربية	233	234	222
قطاع غزة	42	42	38
حسب الشكل القانوني			
أفراد	178	103	88
شركات	97	173	172

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية

- عدد الشركات المدرجة: بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الأول من العام 2013، 48 شركة، وتوزع الشركات المدرجة على كل من قطاع البنوك والخدمات المالية (9 شركات)، قطاع الصناعة (11 شركة)، قطاع التأمين (7 شركات)، قطاع الاستثمار (8 شركات) وقطاع الخدمات (13 شركة).

✧ مؤشرات السيولة:

- قيمة الأسهم المتداولة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت هذه النسبة في بورصة فلسطين للربع الأول من العام 2013 نحو 2% مقارنة مع 3% خلال الربع الرابع من العام 2012.

- نسبة الدوران: يعكس هذا المؤشر درجة سيولة السوق المالية أي السرعة التي يمكن أن يتباع بها الأسهم. بلغت هذه النسبة في الربع الأول من العام 2013 نحو 1.8%، مقارنة مع 2.5% خلال الربع السابق. وعلى صعيد القطاعات، بلغ معدل دوران أسهم قطاع الاستثمار 2.6%، قطاع التأمين 2.3%، قطاع البنوك والخدمات المالية 1.9%، قطاع الخدمات 1.6% وقطاع الصناعة 1.3%.

✧ درجة التركيز:

يستخدم هذا المؤشر لمعرفة مدى تأثير عدد من الشركات على التغيير في أسعار الأسهم. ويقاس المؤشر بحساب حصة أكبر 5 أو 10 شركات من

أما مؤسسات الإقراض المتخصصة فقد بلغ عددها 7 شركات مع نهاية الربع الأول من العام 2013، بمحظة ائتمانية بلغت حوالي 86 مليون دولار، مرتفعة بنسبة 2.1% مقارنة مع الربع السابق. وقد ارتفع عدد العملاء النشيطين في هذه المؤسسات بنسبة 3.5% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 50,036 عميل، موزعين بين الضفة الغربية وقطاع غزة بنسب 67.8% و32.2% على التوالي. وقد بلغت نسبة النساء المقترضات 41.4% من إجمالي عدد المقترضين. وحصلت الضفة الغربية على حوالي 69% من إجمالي هذه القروض مقابل 31% حصل عليها قطاع غزة²⁴.

4-6 بورصة فلسطين

سيتم التطرق إلى ثلاث مجموعات من المؤشرات المالية التي ترصد واقع بورصة فلسطين والتطورات الحاصلة فيه:

✧ مؤشرات السوق المالي:

- الرسملة السوقية²⁵: بلغت نسبة الرسملة السوقية في بورصة فلسطين في العام 2012 نحو 28% وهي نفس النسبة تقريبا في العام 2011.

²⁴ الأرقام والبيانات الواردة في هذه الفقرة مصدرها "الشبكة الفلسطينية للتمويل الصغير ومتناهي الصغر (شراكة)".

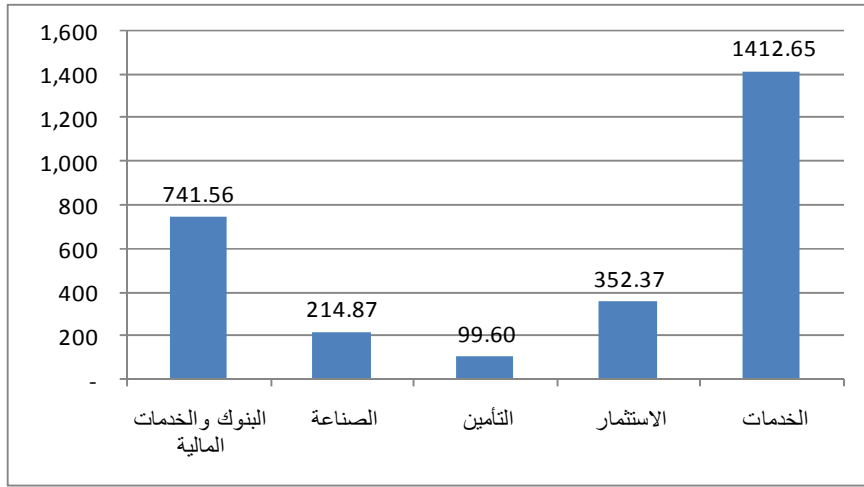
²⁵ يستخدم هذا المؤشر لقياس أهمية ودور السوق المالي في الاقتصاد ويُحسب من خلال قسمة القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وتجدر الملاحظة أن هذه النسبة تحسب للسنة ككل وليس لأرباعها.

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين في نهاية الربع الأول من العام 2013 حوالي 2.8 مليار دولار، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 1% مقارنةً بنهاية العام 2012. أما على صعيد القطاعات، فما زال قطاع الخدمات يستحوذ على الحصة الكبرى من إجمالي القيمة السوقية بنسبة 50%، يليه قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 26% (انظر شكل 4-5).

حيث قيمة الأسهم المتداولة. حيث حظيت الشركات الخمس الأولى على حوالي 81% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الربع الأول من العام 2013، وهذه الشركات هي الاتصالات الفلسطينية (41%)، بنك فلسطين (16%)، شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (14%)، البنك الإسلامي العربي (6%)، وشركة التكافل الفلسطينية للتأمين (3%).

شكل 4-5: قيمة الأسهم المدرجة في بورصة فلسطين حسب القطاع في الربع الأول 2013

(مليون دولار)



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

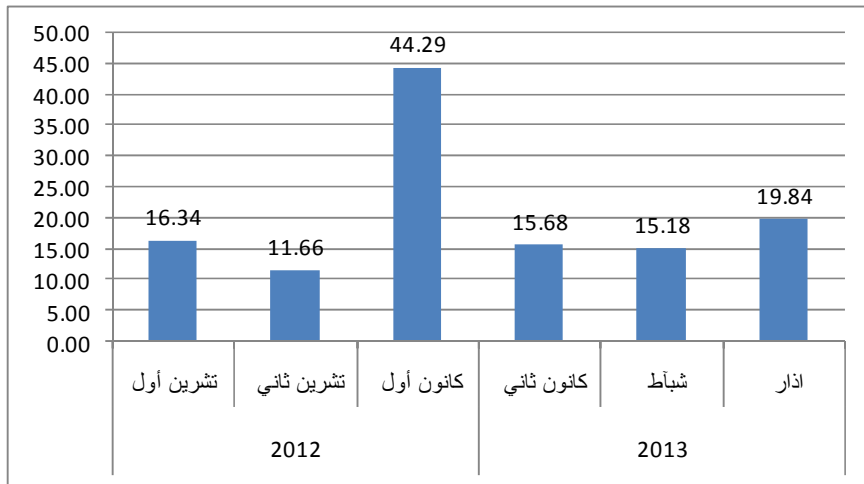
2012. كما بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 50.7 مليون دولار في الربع الأول من العام 2013، بانخفاض مقداره 30% عن الربع السابق (انظر شكل 4-6).

بلغت أعداد الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال الربع الأول من العام 2013 نحو 29.3 مليون سهم، مسجلةً انخفاضاً بنسبة 30% مقارنةً مع الربع الرابع من العام

شكل 4-6: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين خلال

أشهر الربع الرابع 2012 والربع الأول 2013

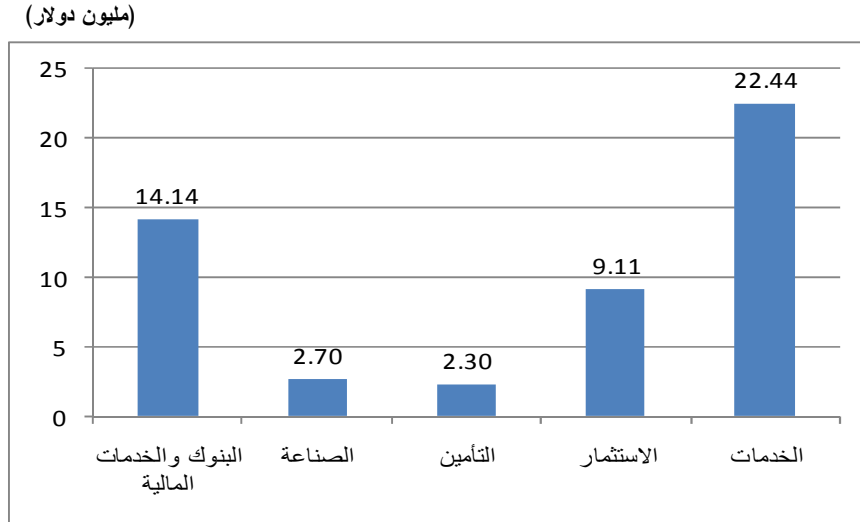
(مليون دولار)



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

أما فيما يتعلق بقيمة الأسهم المتداولة حسب القطاعات، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر منها في الربع الأول من العام 2013، بنسبة 44%، يليه كلا من قطاع البنوك والخدمات المالية وقطاع الاستثمار بنسب 28% و18% على التوالي (انظر شكل 4-7).

شكل 4-7: قيمة الأسهم المتداولة في بورصة فلسطين حسب القطاع خلال الربع الأول 2013

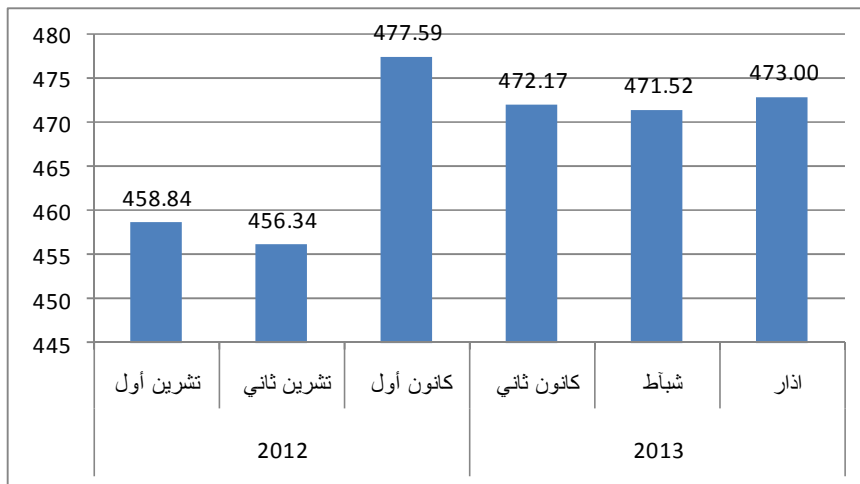


المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

مؤشر القدس

أغلق مؤشر القدس في نهاية الربع الأول من العام 2013 عند 473.00 نقطة، متراجعاً بـ 4.59 نقطة عن إغلاق الربع الرابع من العام 2012 (انظر شكل 4-8)، وبـ 13.71 نقطة مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق.

شكل 4-8: مؤشر القدس لأشهر الربع الرابع 2012، وأشهر الربع الأول 2013



المصدر: بورصة فلسطين www.p-s-e.com

صندوق 5: قرار محاربة "الإغراق": بين الجدوى وفرص التطبيق

يعقد معهد ماس سلسلة جلسات حوارية تحت عنوان "الطاوله المستديرة" لنقاش قضايا الساعة وتوفير توصيات سياساتية لأصحاب القرار. ولقد عقد المعهد حلقة نقاش تتناول قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بفرض تعرفه جمركية إضافية تصل إلى 35% لمواجهة ما يعرف باسم "الإغراق". ولقد أعد المعهد ورقة خلفية لجلسة النقاش هذه نقبتس منها ما يلي.

1. الخلفية والمبررات

قامت الحكومة الفلسطينية في منتصف شهر آذار الماضي باتخاذ قرار يقضي باستيفاء رسوم جمركية إضافية، لا تزيد على 35% من القيمة الحقيقية المخمنة، على البضائع والسلع كاملة التصنيع المستوردة في "حالة الإغراق".

ولقد أثار القرار قبل وبعد صدوره موجة من ردود الفعل، منها ما كان مؤيداً ومنها ما كان معارضاً. كما ساد الساحة الإعلامية والسياسية فوضى وتضارب في المعلومات، خصوصاً وأن الأمر طرح في البداية على أنه موجه بشكل خاص ضد صادرات جمهورية الصين الشعبية، وبهدف حماية الصناعات الجلدية وصناعات الأحذية بشكل محدد.

تهدف جلسة الطاولة المستديرة هذه إلى جمع الأطراف أصحاب العلاقة معاً لنقاش القرار الحكومي المذكور: كيف جرى صياغة القرار وما هي الأسس التي تم بناءه عليها؟ ما هي الفوائد الممكنة والمخاطر التي ستترافق مع القرار؟ ثم ما هي الإمكانيات العملية لتطبيقه والاستعدادات التي تمت لذلك، علماً بأن القرار دخل نطاق التنفيذ في مطلع شهر أيار 2013؟

دولة فلسطين

مجلس الوزراء

قرار مجلس الوزراء رقم (13/46/14/م.و.س.ف) لعام 2013م

بشأن الرسوم الجمركية على البضائع والسلع الجاهزة (كاملة التصنيع) المستوردة
قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بمدينة رام الله بتاريخ (2013/03/12م) ما يلي:

المادة الأولى

استيفاء رسوم جمركية إضافية بعد التخمين الحقيقي بما لا يزيد عن 35% على البضائع والسلع المستوردة الجاهزة (كاملة التصنيع) في حالة الإغراق، وبما يشمل الاستيراد المباشر وغير المباشر.

المادة الثانية

يستمر موظفو الجمارك والمكوس بالتدقيق اللاحق (تدقيق القيم المصرح عنها في البيانات الجمركية وفواتير المقاصة، والقيام بما يلزم وفقاً لأحكام القانون من إعادة تخمين القيم واستيفاء الرسوم الجمركية عن فروقات القيم) ويشمل ذلك الاستيراد المباشر وغير المباشر.

المادة الثالثة

يتولى وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني باعتماد ونشر السلع الخاضعة لما هو مبين في هذا القرار.

المادة الرابعة

على الجهات المختصة تنفيذ أحكام هذا القرار كل فيما يخصه، ويعمل به من تاريخ 2013/05/01م، وينشر في الجريدة الرسمية.

سلام فياض
رئيس الوزراء

2. اتفاق محاربة الإغراق في منظمة التجارة العالمية (WTO)²⁶

من المفيد أن نبدأ بمراجعة تعريف "الإغراق" وقواعد "محاربة الإغراق" كما هي في تشريعات منظمة التجارة العالمية. وهذا ليس فقط لأن هذه هي قواعد السلوك المتعارف عليها دولياً، ولكن أيضاً لأن فلسطين تسعى جاهدة للانضمام إلى هذه المنظمة العالمية، ولذا فإن مراعاة القواعد الدولية يمكن أن تشكل رباحاً مواتية في أسرع المسعى الفلسطيني.

تهدف منظمة التجارة العالمية (واتفاقية الجات من قبلها) إلى تنظيم وتسهيل انسياب التجارة بين الدول. ويقوم سعيها هذا على مبدئين أساسيين:

1. ربط التعرفة الجمركية (Binding Tariff): أن تقوم كافة الدول الأعضاء بتحويل مختلف أشكال القيود على التجارة الدولية إلى تعرفة جمركية تناسبية على القيمة (ad valorem)، وأن يتم الإعلان عن حد أقصى لهذه التعرفة لا يحق للدول تجاوزه خلال الأمد المنظور.
2. أن يتم تطبيق تلك التعرفة على بضائع كافة الدول الأعضاء في المنظمة دون تمييز بينها. أي أن الدول ملزمة بتطبيق تعرفه موحدة ولا يجوز أن تمنح بضائع دولة ما معاملة مفضلة على بضائع دول أعضاء آخرين. ويدعى هذا المبدأ مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" (Most Favored Nation): أي أن المعاملة التي تطبق على بضائع الدولة الأكثر تفضيلاً يجب أن تطبق أيضاً على بضائع كافة الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التجارة.

هناك بطبيعة الحال استثناءات لهاتين القاعدتين. ومن أهم هذه الاستثناءات التالي:

1. يمكن إعطاء معاملة تفضيلية لبعض الدول وحجبتها عن غيرها إذا ما كان هناك اتفاقيات تجارة حرة بين تلك الدول. وهناك شروط متعددة يجب الوفاء بها حتى يمكن الاستفادة من هذا الاستثناء، من بينها أن يكون تحرير التجارة بين الدول المعنية شاملاً، وأن يكون التحرير التجاري متبادلاً.
2. يمكن للدولة أن تزيد التعرفة الجمركية وتطبقها بشكل متمايز، لا بل أن توقف الاستيراد كلياً، في حالات "الطوارئ"، أو التهديد الجدي للنشاطات المحلية. ولكن تطبيق هذا محكوم بعدد من الشروط الصارمة، وهو بكل الحالات إجراء مؤقت.
3. يمكن لدولة ما أن تفرض تعرفه جمركية على بضائع معينة لدولة معينة دون غيرها إذا ما ثبت أن تلك الدولة تمنح مساعدات لشركاتها ودعم لصادراتها، أو أن الأطراف المصدرة تمارس "الإغراق".

أما تعريف "الإغراق" فهو أن يقوم المصدر ببيع سلعة ما في الدولة المستوردة بسعر أدنى مما يبيعه في سوقه المحلية. وهناك خلاف بين الاقتصاديين حول ما إذا كان "الإغراق" يمثل منافسة مشروعة أم غير مشروعة. وعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية لا تأخذ موقفاً تجاه هذا الجدل النظري إلا أنها تسعى إلى تنظيم الإجراءات التي يمكن للدول أن تطبقها ضد الإغراق.

تسمح قواعد منظمة التجارة الدولية للدول بتطبيق إجراءات ضد الإغراق فقط في الحالات التي يؤدي بها إلى آثار حقيقية وجديّة على الصناعات المحلية. ويقتضى هذا من الدولة المعنية أن 1) تبرهن على أن هناك إغراقاً حقاً، 2) أن تقدر وتحسب مقدار هذا الإغراق، أي مقدار الفرق بين السعر في سوق التصدير والسعر في السوق المحلي، وأخيراً 3) أن توثق وتبرهن كيف يؤدي هذا الإغراق إلى التأثير السلبي على الصناعة المحلية.

تحدد المادة السادسة من اتفاقية "الجات"، واتفاق "مواجهة الإغراق" (Anti-Dumping Agreement) أن التعرفة الإضافية ضد الإغراق يجب أن تهدف إلى الوصول بسعر السلعة المستوردة إلى أقرب ما يمكن من "السعر أو القيمة العادية". والقيمة العادية يمكن الوصول إليها من سعر السلعة في السوق المحلية للمصدر، أو من السعر الذي يطلبه المصدر في الأسواق الأخرى، أو من حساب كلفة إنتاج السلعة (بما فيها هامش الربح العادي).

وكما أشرنا سابقاً، إن تقرير وحساب مقدار الإغراق غير كافٍ، إذ يتوجب أيضاً إثبات أن الإغراق يؤدي فعلاً إلى أضرار جسيمة على الصناعات المحلية. ولا يتم قبول الدعوى إذا كانت قيمة الإغراق طفيفة (2% من سعر التصدير) أو نسبة الاستيراد محدودة (3% من

²⁶ http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/agrm8_e.htm

إجمالي استيراد السلعة المعنية). وعند الإقرار بوجود إغراق وبأثاره السلبية فإن المصدر يجب أن تتاح له الفرصة لرفع أسعاره قبل فرض التعرفة الإضافية على منتجاته. أيضاً إن الفترة التي يسمح بها لفرض التعرفة الإضافية محدودة زمنياً (5 سنوات).

3. بروتوكول باريس

يهدف هنا إلى تحليل ما إذا كان فرض السلطة الوطنية لتعرفة جمركية إضافية يتعارض مع التعهدات الفلسطينية في اتفاق باريس. نظم بروتوكول باريس بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأراضي الفلسطينية وإسرائيل. وحدد البروتوكول:

- ✧ حق السلطة الوطنية بفرض التعرفة الجمركية والمواصفات الخاصة بها على المستوردات من كميات محددة من سلع معينة ومن مصادر محددة: قوائم A1 و A2 (الفقرة 2 من المادة الثالثة).
- ✧ على السلطة الفلسطينية أن تطبق السياسة التجارية الإسرائيلية (تعرفه ومواصفات وضرائب مشتريات ورسوم) على مستورداتها من كافة السلع غير الواردة في القوائم A1 و A2 كحد أدنى. تنص الفقرة 5 من المادة 3 في الاتفاق على أن "معدلات التعرفة الإسرائيلية وضرائب المشتريات والرسوم وغيرها السائدة أثناء توقيع الاتفاق وكما تتبدل من وقت إلى آخر سوف تكون الحد الأدنى الذي ستطبقه السلطة الفلسطينية. ويمكن للسلطة الفلسطينية أن تقرر تطبيق أية زيادة ترتبها على هذه المعدلات على هذه البضائع وعلى الكميات التي تزيد عن الكوتا المحددة في قوائم A1 و A2".

من الواضح إذن أن بروتوكول باريس يسمح للسلطة الفلسطينية بفرض تعرفة جمركية أعلى من التعرفة التي تفرضها إسرائيل. ولكن هذا الأمر لا جدوى منه ولا فائدة منه بظلم وجود "اتحاد جمركي" بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية، نظراً لأن الاتحاد الجمركي يقتضي التدفق الحر للبضائع بين المنطقتين. وعلى ذلك فإن رفع الجمارك على السلع المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية سيؤدي إلى تحول الاستيراد باتجاه إسرائيل أولاً ومن ثم انسيابها بحرية إلى الضفة الغربية. الوضع يختلف طبعاً إذا ما كان هناك إمكانية لحظر أو مراقبة وتقدير قيمة البضائع الواردة من إسرائيل إلى الأراضي الفلسطينية.

ولكن، ما يزال هناك إشكالية عميقة. إذ طالما أن إسرائيل ما زالت تعتبر الأراضي الفلسطينية بمثابة "غلاف جمركي" داخل "المنطقة الجمركية" الإسرائيلية فإنها ستكون مسؤولة في النهاية، أمام منظمة التجارة العالمية، عن تبرير فرض تعرفة مضادة للإغراق داخل "المنطقة الجمركية الواحدة". بكلمات أخرى، إذا قبلت إسرائيل بأن تفرض السلطة الفلسطينية تعرفة جمركية خاصة بها فهذا يعني ضمناً أنها وافقت على أن الأراضي الفلسطينية هي "منطقة جمركية مستقلة". إما إذا ما أصرت على أن الأراضي الفلسطينية هي مجرد "غلاف جمركي"، وهو ما أكدت عليه مراراً، فإن قيام السلطة الفلسطينية بفرض تعرفة مضادة للإغراق قد يتعارض مع تعهدات إسرائيل داخل منظمة التجارة العالمية.

4. احتمالات الربح والخسارة

هناك مبدئياً 4 أطراف يمكن أن تستفيد أو تخسر من تطبيق قرار محاربة الإغراق الذي أصدرته الحكومة الفلسطينية:

1. **المنتجون** الذين يقومون بالإنتاج محلياً للسلع والبضائع المنافسة للمستوردة والتي سوف يتم فرض جمارك إضافية عليها. المكسب المحتمل لهؤلاء يعتمد على عاملين، **أولها** ما إذا كان بإمكانهم إنتاج سلع ذات نوعية مطابقة للمستوردات موضع "الإغراق"، وبيعها بسعر أقل من سعر المستوردات المنافسة مضافاً لها التعرفة الجمركية الجديدة. على سبيل المثال، إذا كان سعر البضاعة المستوردة 50 شيكل، وبافتراض أن درجة الإغراق فيها تبلغ 20%، وهو ما يؤدي إلى فرض جمارك إضافية عليها تعادل 10 شيكل، فإن مكسب المنتج المحلي يعتمد على قدرته على إنتاج وبيع السلعة بسعر يقل عن 60 شيكل. **ثانيها**، أن لا يكون هناك إمكانية لاستيراد ذات السلعة من مصدر آخر، غير المصدر الذي اتهم بالإغراق، بسعر يقل عن 60 شيكل.
2. **المستوردون** للبضاعة التي اتهمت بالإغراق. كما في السابق فإن خسارة هؤلاء تعتمد على قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة، أي على الإنتاج والبيع بسعر يقل عن 60 شيكل، وعلى عدم توفر مصادر استيراد أخرى للبضاعة بسعر يقل عن 60 شيكل.
3. **المستهلكون**: هؤلاء سوف يعانون من خسارة بسبب فرض التعرفة الإضافية وارتفاع الأسعار. ومن بين النتائج الأولى التي يتعلمها تلاميذ الاقتصاد في تحليلات الرفاه (welfare analysis) أن خسارة المستهلكين عند فرض تعرفة جمركية تزيد على المكاسب التي

يحصل عليها المنتجون وعلى الدخل الإضافي الذي تحققه الحكومة من الجمارك. بكلمات أخرى، أن مكاسب المنتجين والحكومة من رفع التعرفة الجمركية لا تكفي لتعويض خسائر الرفاه عند المستهلكين: هناك خسائر صافية في الرفاه عند فرض تعرفة جمركية.²⁷

4. **الحكومة والاقتصاد الوطني:** المكاسب المحتملة على الاقتصاد الوطني (مثل زيادة التشغيل والطلب المحلي وإيراد الضرائب وتحسن الميزان التجاري... إلخ) تعتمد على قدرة الإنتاج المحلي على المنافسة في ظل بنية الأسعار الجديدة. أما بالنسبة للأثر على إيرادات الحكومة من الجمارك فهو غير مؤكد أيضاً. ذلك لأن زيادة الجمارك عما هي عليه في إسرائيل يمكن أن يؤدي إلى زيادة الاستيراد غير المباشر، وهو ما سينعكس سلباً على إيراد الجمارك (وإيراد ضرائب الدخل أيضاً). من ناحية أخرى، يصعب أن نتوقع أن تقوم سلطات الجمارك الإسرائيلية بتطبيق دفتر جمركي فلسطيني على البضائع المستوردة إلى الأراضي الفلسطينية. وهذا يعني أن السلطة الفلسطينية ذاتها ستكون مسؤولة عن تحصيل ضرائب محاربة الإغراق. وهذا أمر، كما لا يخفى، يترافق مع صعوبات لوجستية وفنية وإدارية جمة.²⁸

على أن السؤال الأكثر أهمية هنا هو أي اقتصاد تطمح الحكومة إلى بناءه في الأراضي الفلسطينية؟ من الواضح أن قرار الحكومة يستهدف الحماية في حقل المنتجات الاستهلاكية البسيطة ذات المحتوى التقني المتدني، والتي تعتمد أساساً على التنافسية النابعة من رخص اليد العاملة. هل هناك أفق حقا لتطوير الاقتصاد الفلسطيني على هذه القاعدة؟ هل الطريق هو العودة إلى الإنتاج البسيط الرخيص عوضاً عن تطوير القدرات للتخصص في منتجات القيمة المضافة العالية وفي بضائع النوعية الرفيعة للأسواق المميزة؟

5- مؤشرات الاستثمار

5-1 تسجيل الشركات

تقوم وزارة الاقتصاد بتسجيل الشركات في الأراضي الفلسطينية بموجب قانونين مختلفين في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.²⁹ يتناول هذا العدد من المراقب الشركات الجديدة المسجلة خلال الربع الأول من العام 2013 في الضفة الغربية فقط وذلك لعدم توفر بيانات عن تسجيل الشركات في قطاع غزة.

بلغ عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من هذا العام 272 شركة، بارتفاع بنسبة 11% مقارنة مع الربع السابق، وبانخفاض بنسبة 15% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق (انظر جدول 5-1).

جدول 5-1: تطور عدد الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الأعوام (2008-2013)

الربع	العام 2008	العام 2009	العام 2010	العام 2011	العام 2012	العام 2013
الربع الأول	247	454	334	389	319	272
الربع الثاني	334	412	428	373	278	
الربع الثالث	315	349	164	287	228	
الربع الرابع	287	438	290	337	245	
المجموع	1,183	1,653	1,216	1,386	1,070	

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2013.

²⁷ من المفيد أن نذكر أن النظرية الاقتصادية ترى أن تقديم الدعم المباشر للمنتجين هو خيار أقل سوءاً من فرض تعرفة جمركية لحماية الإنتاج المحلي. كما أن قواعد منظمة التجارة العالمية أكثر تساهلاً مع تقديم الدعم المباشر للصناعات المحلية، عوضاً عن فرض الجمارك الحمائية، خصوصاً بالنسبة للدول النامية.

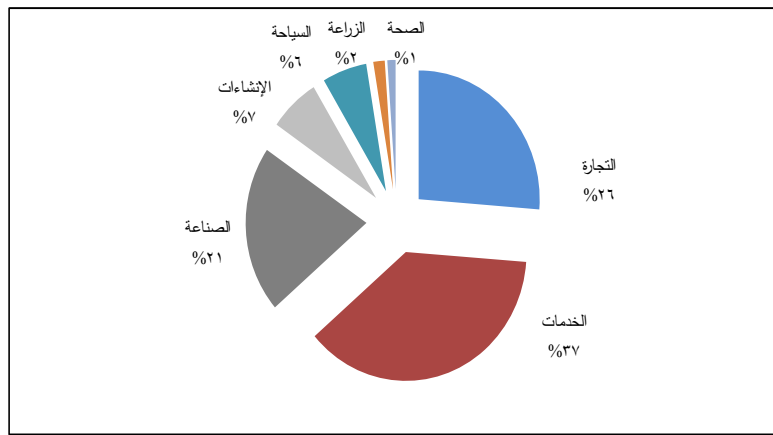
²⁸ لاحظ أن رفع الجمارك على المنتجات النهائية المستوردة، وتخفيضها على المنتجات الوسيطة (كما ينص قرار الحكومة)، يؤدي إلى زيادة كبيرة في "معدل الحماية الفعلي" (EPR)، مقارنة "بمعدل الحماية الاسمي" (NPR) الذي يقيس متوسط التعريفات الجمركية.

²⁹ يطبق قانون الشركات الأردني رقم (12) لسنة 1964 في الضفة الغربية، بينما يطبق قانون الشركات رقم (18) للعام 1929 في قطاع غزة.

بنسبة 37% (16.6 مليون دينار أردني)، يليه قطاع التجارة الذي استحوذ على 26% (11.6 مليون دينار أردني) من إجمالي قيمة رأس المال المسجل، وجاء في المركز الثالث والرابع كلاً من قطاعي الصناعة والإنشاءات بنسب 21% و 7% على التوالي (انظر شكل 5-1).

بلغت قيمة إجمالي رؤوس الأموال للشركات الجديدة المسجلة في الربع الأول من العام 2013 حوالي 44 مليون دينار أردني³⁰، بانخفاض مقداره 24% مقارنة مع الربع السابق. أما فيما يتعلق بتوزيع رؤوس أموال الشركات حسب الأنشطة الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من رؤوس أموال الشركات الجديدة المسجلة

شكل 5-1: التوزيع النسبي لرأس المال للشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية حسب الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الأول، 2013



المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2013.

أجنبية (3 شركات)، واستحوذت شركات المساهمة الخصوصية على 36% إجمالاً رأس المال المسجل، بينما استحوذت كلاً من الشركات المساهمة الأجنبية والشركات العادية العامة على 32% و 31% على التوالي.

أخذت الشركات الجديدة المسجلة في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2013 الأشكال القانونية التالية: شركات عادية عامة (115 شركة)، شركات مساهمة خصوصية (154 شركة)، وشركات مساهمة خصوصية

جدول 5-2: توزيع قيمة رؤوس الأموال للشركات المسجلة في الضفة الغربية حسب الكيان القانوني خلال أرباع العام 2012 والربع الأول 2013

المجموع (مليون دينار)	الكيان القانوني				السنة
	مساهمة خصوصية أجنبية	مساهمة عامة	مساهمة خصوصية	عادية عامة	
86.112	30.110	5.000	35.488	15.514	الربع الأول 2012
37.296	2.123	0	17.594	17.580	الربع الثاني 2012
454.458	428.127	0	15.050	11.281	الربع الثالث 2012
57.976	17.628	0	28.233	12.115	الربع الرابع 2012
635.842	477.988	5.000	96.365	56.490	2012
44.347	14.346	0	16.346	13.936	الربع الأول 2013

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني - رام الله، دائرة تسجيل الشركات، 2013.

³⁰ تم تسجيل الشركات في الربع الأول من العام 2013 بخمس عملات وهي: الدينار الأردني، الدولار الأمريكي، الشيكيل الإسرائيلي، اليورو الأوروبي، واللييرة التركية، اللين الياباني. وتم اعتماد أسعار الصرف حسب المعدل الربعي لأسعار صرف الدينار الأردني مقابل كل من هذه العملات والذي بلغ (0.7063)، (0.1904)، (0.9328)، (0.3956) على التوالي.

2-5 رخص الأبنية في فلسطين

من أنشطة البناء، خاصة في المناطق الريفية، لا يتم تسجيلها واستصدار رخص لبنائها. شهد الربع الأول من العام 2013 ارتفاعاً في عدد الرخص الصادرة بمقدار 5% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012.

كما يلاحظ زيادة مجموع المساحات المرخصة بنسبة 2.5% خلال الربع الأول 2013 مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012 (انظر الجدول 3-5).

عدد رخص الأبنية الصادرة خلال فترة زمنية معينة هو مؤشر مهم على النشاط الاستثماري بشكل عام والاستثمار في قطاع الإسكان بشكل خاص. هناك تحول موسمي في عدد الرخص خلال أرباع السنة المختلفة، إذ يزداد نشاط البناء والتشييد خلال الربعين الثاني والثالث (فصل الصيف)، في حين يتراجع خلال الربعين الأول والرابع. من ناحية ثانية يجب ملاحظة أن عدد الرخص الصادرة لا تشمل جميع أنشطة البناء في قطاع الإنشاءات. إذ أن جزءاً

جدول 3-5: عدد رخص الأبنية الصادرة في فلسطين، 2012-2013 (المساحة ألف م²)

213	2012					المؤشر
	الربع الأول	المجموع	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
2281	8239	2,099	1,778	2,190	2,172	مجموع الرخص الصادرة
2053	7318	1860	1624	1930	1904	مبنى سكني
228	921	239	154	260	268	مبنى غير سكني
1001.0	3778.3	1125.5	805.9	870.1	976.8	مجموع المساحات المرخصة
3173	13,103	3,673	3,107	3,006	3,317	عدد الوحدات الجديدة
541.4	2302.9	636.5	529.6	518.6	618.2	مساحة الوحدات الجديدة
1035	2,333	623	541	643	526	عدد الوحدات القائمة
171.8	420.5	112.5	92.7	106.3	109.0	مساحة الوحدات القائمة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013). إحصاءات رخص الأبنية، رام الله - فلسطين.

3-5 استيراد الإسمنت

الاستيراد إلى الضفة الغربية، إذ أن الاستيراد إلى قطاع غزة حافظ تقريباً على نفس مستواه في الربعين الأولين في 2012 و 2013 (انظر الجدول 4-5).

انخفضت كمية الاسمنت المستوردة إلى فلسطين خلال الربع الأول من العام 2013 بمقدار 2.8% مقارنة مع الربع المناظر من العام 2012. وجاء هذا نتيجة انخفاض

جدول 4-5: كمية الإسمنت المستوردة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2012-2013 (ألف طن)

2013	2012				المؤشر
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
246.3	328.3	292.4	341.9	254.3	الضفة الغربية
13.1	9.4	13.1	13.5	12.6	قطاع غزة
259.4	337.7	305.5	355.4	266.9	فلسطين

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - سجلات إدارية، 2013. رام الله - فلسطين.

4-5 تسجيل السيارات

بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة التي سُجلت في الضفة الغربية خلال الربع الأول من هذا العام 3,434 سيارة. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 5.5% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2012 وانخفاضاً بنحو 8% مقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ويلاحظ أن نحو 39% من السيارات المسجلة خلال الربع الأول من العام الحالي هي سيارات مستعملة ومستوردة من الخارج، مقابل 37% سيارات جديدة مستوردة من الخارج، و24% سيارات مستعملة مستوردة من السوق الإسرائيلي (انظر جدول 5-5).

يرصد هذا القسم أعداد السيارات المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية، والمستوردة من إسرائيل والخارج، بهدف إعطاء مؤشر على الحالة الاقتصادية للسكان من جهة، ودرجة الموثوقية والتفاؤل بالظروف الاقتصادية في المستقبل من جهة أخرى. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات ونظراً لأن شرائها يتم غالباً عبر الاقتراض من المصارف، فإن هذا المؤشر يعبر عن مدى الثقة لدى كل من السكان والمصارف في استمرار الاحتفاظ بالوظائف والقدرة على دفع الالتزامات.

جدول 5-5: عدد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية

المجموع	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	
3,742	612	2,080	1,050	الربع الأول 2012
3,256	702	1,322	1,232	الربع الرابع 2012
1,481	263	737	481	كانون الثاني
964	289	228	447	شباط
989	263	380	346	آذار
3,434	815	1,345	1,274	الربع الأول 2013

المصدر: دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

5-5 النشاط الفندقي

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 101 فندقاً في نهاية الربع الأول من العام 2013 مقارنة مع 98 فندقاً في نهاية الربع الرابع من العام 2012. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الأول 2013 ما مجموعه 120,441 نزلياً، أقاموا 279,591 ليلة مبيت. وبالمقارنة مع الربع الأول من العام 2012 ارتفع عدد النزلاء بنسبة 2.5%، في حين انخفض بنسبة 20.8% مقارنة مع الربع السابق (انظر جدول 5-6).

بلغ عدد الفنادق العاملة في الضفة الغربية 101 فندقاً في نهاية الربع الأول من العام 2013 مقارنة مع 98 فندقاً في نهاية الربع الرابع من العام 2012. وقد بلغ عدد النزلاء في فنادق الضفة الغربية خلال الربع الأول 2013 ما مجموعه

جدول 5-6: أبرز المؤشرات الفندقية في الضفة الغربية للأعوام 2011-2013

المؤشر	2011		2012			2013
	المجموع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	المجموع
عدد الفنادق العاملة	91	90	86	92	98	101
متوسط عدد العاملين	2,091	2,334	2,471	2,446	2,476	2,635
عدد النزلاء	507,372	117,470	159,254	146,612	152,159	120,441
عدد ليالي المبيت	1,245,509	292,684	371,563	310,327	362,286	279,591
متوسط إشغال الغرف	1417.1	1,167.8	1,655.0	1,487.6	1,519.7	1,212.0
متوسط إشغال الأسرة	3412.4	3,152.1	4,087.3	3,369.2	3,937.9	3,106.6
نسبة إشغال الغرف %	28.4	23.1	34.2	28.3	28.2	22.0
نسبة إشغال الأسرة %	31.9	27.7	36.7	27.8	31.9	24.6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2013. النشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية. رام الله- فلسطين.

صندوق 6: مشاكل وعقبات تسوية وتسجيل ملكية الأراضي في الضفة الغربية

يعقد معهد ماس سلسلة جلسات حوارية تحت عنوان "الطاولة المستديرة" لنقاش قضايا الساعة وتوفير توصيات سياساتية لأصحاب القرار. ولقد عقد المعهد حلقة نقاش تتناول "مشاكل وعقبات تسوية وتسجيل ملكية الأراضي في الضفة الغربية". وأعد المعهد ورقة خلفية لجلسة النقاش هذه نقتبس منها ما يلي.

1. الخلفية والمبررات

الأرض هي أساس الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. والأرض من عوامل الإنتاج المهمة والأساسية التي لا يجوز لأي مشروع تنموي أن يهملها. والتخطيط لاستخدام الأراضي (land use planning) هو مفتاح التطوير الفعال للموارد الطبيعية.

يتمثل الشرط الأولي لتحقيق الاستغلال الأمثل لمورد الأرض في توفر المسوح والتسويات الدقيقة إلى جانب تسجيل شامل للملكيات. وتشير الإحصاءات الأولية المتاحة الآن إلى أن نسبة الأراضي غير مسجلة الملكية تبلغ نحو 66%، فقط من إجمالي أراضي الضفة الغربية، والنسبة هذه قريبة أيضاً من نسبة الأراضي غير المسجلة في مناطق "أ" و"ب" (أنظر الجدول 1). كما تشير دراسة للبنك الدولي أن نسبة العقود والترتيبات غير الرسمية في مجال صفقات الأراضي عالية جداً في الضفة الغربية، وتصل إلى 85%³¹.

تتمثل الآثار المباشرة لغياب أعمال التسوية وتسجيل الأراضي في عدم قدرة أصحاب الأراضي على استخدامها كضمان للقروض المصرفية، وهو ما ينعكس سلباً على فرص تحقيق الاستثمارات الإنتاجية. من ناحية ثانية فإن توفر حقوق الملكية المضمونة يشجع على الاستثمار في الأرض ذاتها، كما ينعكس إيجابياً على أسعار الأراضي (سعر الأرض يتضاعف من 15 إلى 30 دولار للمتر المربع بالمتوسط عقب تسجيل الملكية حسب تقدير البنك الدولي). كذلك فإن تسوية وتسجيل الأراضي يمكن أن يوفر موارد مالية مهمة تساهم في التخفيف من الأزمة المالية المزمنة للسلطة الوطنية، فضلاً عن دعم موازنات السلطات المحلية التي تستمد معظم مواردها من ضرائب الأملاك.

من ناحية أخرى، فإن القصور الفادح في تسوية الأراضي وتحديد الملكيات هو مصدر كبير للنزاعات والتوتر الاجتماعي. وتذكر بعض المصادر أن أكثر من ربع القضايا المرفوعة أمام المحاكم في الأراضي الفلسطينية هي قضايا تتعلق بنزاع الأراضي.³²

وأخيراً وليس آخراً، إن تسوية الأراضي وتثبيت حقوق الملكية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في لجم المساعي الصهيونية المستديرة لمصادرة الأراضي والاستيلاء عليها سواء بالمصادرة المباشرة أو عبر عمليات البيع الاحتياطية.

في مقابل هذه الإيجابيات الواضحة والمهمة يثار السؤال المشروع: لماذا لم تتمكن السلطة الوطنية، خلال ما يقرب من العقدين، من استغلال الحق الذي منح لها في اتفاقات أوسلو، لتحقيق إنجازات ملموسة في مجال تسوية وتسجيل الأراضي في مناطق ألف وباء؟³³

هذا هو موضوع الحوار في جلسة الطاولة المستديرة التي يعقدها معهد ماس. وتهدف الورقة الحالية إلى تقديم معلومات خلفية حول هذا الموضوع لإغناء النقاش وتأطيره.

2. الإطار القانوني والمؤسسي

يسري في الأراضي نحو 26 تشريع تتعلق بأعمال تسوية وتسجيل الأراضي، وهذه التشريعات مورثة من السلطات العثمانية والانتكيزية والأردنية التي حكمت الأراضي الفلسطينية في القرون الماضية. وهناك إلى جانب هذا سجلات أملاك وصفقات بيع وشراء من الفترات

³¹ World Bank: The Economic Effects of Restricted Access to Land in the West Bank. <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/EconomicEffectsofRestrictedAccessToLandintheWestBankOct.21.08.pdf>

تؤكد دراسة البنك الدولي أن هذه النسب تخمينية نظراً لفقدان المعلومات الموثقة.

³² البنك الدولي. المرجع السابق.

³³ انظر المادة 22 من الملحق 3 المتعلق بنقل صلاحيات الشؤون المدنية في اتفاق أوسلو لعام 1995:

<http://www.mideastweb.org/intanx3.htm#app-22>

الثلاث. فيما يلي عرض موجز للأطر القانونية المطبقة في الأراضي الفلسطينية خلال الحقب التاريخية المختلفة، مع التركيز على موضوع تسجيل الأراضي.

❖ الحكم العثماني

صدر في العام 1856 مجموعة من القوانين العثمانية التي كانت تهدف بالأساس إلى زيادة حصيلة الضرائب على الأراضي والمزارعين. إلا أن محاولة المزارعين التهرب من الضرائب العالية وعدم إدراكهم لأهمية تسجيل أملاكهم، أدت إلى نتيجة عكسية تمثلت بقيام صغار الملاك والمزارعين بتسجيل ممتلكاتهم وأراضيهم باسم كبار الملاك والتجار، أو إلى عدم تسجيل المساحة الحقيقية للأرض للتهرب من الضرائب. وتشير إحدى الدراسات إلى أن 48% فقط من سجلات الأراضي تلك كانت تعكس المساحة الحقيقية للأراضي آنذاك. ولقد أدت تلك الإجراءات في المحصلة إلى تركيز ملكية الأراضي بأيدي عدد قليل من العائلات وكبار الملاك.³⁴

❖ الانتداب البريطاني

أصدرت السلطات البريطانية قانون تسوية حقوق الملكية والأراضي رقم (9) لسنة 1928 بهدف ترسيم وتوضيح حدود الأراضي المملوكة للدولة العثمانية السابقة والتي آلت لسلطة الانتداب فيما بعد. أضف إلى ذلك رغبتها في تثبيت ملكية الأراضي باسم أصحابها وإزالة الشبوح لتسهيل عمليات المتاجرة بالأراضي وانتقال ملكيتها بين الأفراد. ولكن الشكوك العامة بالغايات السياسية الخبيثة لسلطات الانتداب أدت إلى عدم حدوث اختراقات مهمة في مجال زيادة مساحة الأراضي المسجلة.

❖ الحكم الأردني للضفة الغربية

عملت السلطات الأردنية في الضفة الغربية على حث الأفراد على تسجيل أراضيهم في الدوائر الرسمية للحفاظ عليها وتوثيقها باسم أصحابها. وأصدرت في سبيل ذلك عدداً من القوانين، كان من أهمها قانون تسوية الأراضي والمياه رقم (40) لسنة 1952، والذي ينظم عملية تسجيل الأراضي داخل مناطق التسوية، وقانون تسجيل الأموال غير المنقولة التي لم يسبق تسجيلها رقم (6) لسنة 1964 لتنظيم تسجيل الأراضي الواقعة خارج مناطق التسوية (وهذا ما يسمى بالتسجيل المجدد). ولكن وتيرة تنفيذ هذه القوانين كانت بطيئة ولم تؤد إلى اختراقات مهمة على نطاق واسع. ولم تزد نسبة الأراضي المشمولة بأعمال التسوية في الضفة الغربية مع حلول 1967 على 30% تقريباً من إجمالي أراضي الضفة. وتركزت هذه النسبة في شمال الضفة وفي مراكز المدن.³⁵ تجدر الإشارة إلى أن تلك النسبة لا تشمل الأراضي التي بدأت إجراءات التسوية فيها، مثل إعداد وتعليق جداول التسوية الخاصة بها، إلا أن تلك الإجراءات لم تكتمل في حينه بسبب اندلاع حرب العام 1967. وتقدر نسبة تلك الأراضي بحوالي 11.5% من مساحة الضفة الغربية.³⁶

❖ فترة الاحتلال الإسرائيلي المباشر

كان من بين أول القرارات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية عقب الاحتلال قرار في عام 1968 بتجميد كافة عمليات تسجيل الأراضي أمام الجمهور. ولقد تم استغلال النقص في تسجيل الأراضي، إلى جانب الادعاءات الأمنية والحماية الطبيعية إلى مصادرة مساحات شاسعة من أراضي الضفة الغربية بلغت ما يقرب من 2,910 كم²، أو نحو 51% من مساحة الضفة الغربية، وتسميتها كأملك دولة.³⁷

أدى الحظر على تسجيل الأراضي إلى ازدياد استخدام "الوكالات الدورية" (IPA) كعقود لبيع وشراء الأراضي بين الأفراد. والوكالة الدورية هي عبارة عن عقد ذو طبيعة مؤقتة يتوجب تسجيله لدى دائرة تسجيل الأراضي. والوكالة لا تشكل سنداً يثبت الملكية ما دام لم يسجل. ولقد حدد القانون الأردني المدة التي يتوجب خلالها تنفيذ (أي تسجيل) الوكالة الدورية بخمس سنوات (أي أن الوكالة تلغى ما لم يتم تسجيلها خلال هذه الفترة). ولقد أصدرت سلطات الاحتلال الأمر العسكري رقم 847 لعام 1980 الذي مدد بموجبه مدة الوكالة الدورية إلى 15 سنة عوضاً عن 5 سنوات.

³⁴ Hussini, H (2008): Legal Report - Land Administration Report. Palestinian National Authority: <http://www.husseini1.com/resources/file/publications/1273744294012/Legal%20Report.%20Palestinian%20National%20Authority.%20Palestinian%20Land%20Administration.%20Ministry%20of%20Planning.%202008.pdf>

³⁵ المرجع السابق (ص 14).

³⁶ مركز تطوير القطاع الخاص (2005): "تسجيل الأراضي والشق _ الوضع الراهن ومتطلبات التطوير". سلسلة تقارير الأبحاث (23)

³⁷ ARIJ : The Dilemma of Land Registration in the West Bank: [http://www.arij.org/publications\(2\)/papers/2009The%20dilemma%20of%20land%20registration%20in%20the%20West%20Bank.pdf](http://www.arij.org/publications(2)/papers/2009The%20dilemma%20of%20land%20registration%20in%20the%20West%20Bank.pdf)

السلطة الوطنية

ورثت السلطة الوطنية، حال تسلمها للسلطات المدنية في عام 1994، فوضى تشريعات عارمة، وتعدد واثق تسجيل للأراضي لا تعكس البنية واقع الملكية الحقيقي، حال تسلمها للسلطات المدنية في عام 1994. واقتصرت الولاية المدنية الفلسطينية على منطقتي "أ" (18% من مساحة الضفة الغربية) و"ب" (22% من مساحة الضفة). وكانت وظائف إدارة الأراضي (سلطات التحكيم في قضايا الأرض ومسح الأراضي وتسجيلها وإدارة الأراضي العامة) موزعة ومشتتة بين هيئات حكومية متعددة.

أعدت السلطة الوطنية العمل بالإجراءات الأردنية التي كانت سائدة قبل 1967 وساعد هذا في التخفيف من المشاكل التي كان المواطنون يعانون منها خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي المباشر فيما يتعلق بصفقات الأراضي وتسجيلها.

وتوجب الأمر الانتظار حتى العام 2002 حين صدر المرسوم الرئاسي رقم 10 الذي أنشأ "سلطة الأراضي". تم بموجب هذا المرسوم توحيد دوائر تسجيل الأراضي التابعة لوزارة العدل مع دوائر المساحة التابعة لوزارة الإسكان بحيث أصبحت سلطة الأراضي هي الجهة الوحيدة المخولة بكل ما يتعلق بتسجيل وإدارة الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وقام مجلس الوزراء في كانون الأول 2004 بوضع استراتيجية تتضمن أهداف محددة لسلطة الأراضي تشمل على تحسين ضمانات ملكية الأراضي وتطوير أسواق فعالة لبيع وشراء الأراضي وإدارة الأراضي بشكل عادل وشفاف.

تسجيل الأراضي في المنطقة "ج"

تشكل الأراضي الواقعة في المنطقة (ج) حوالي 60% من مساحة الضفة الغربية. وقد بلغت مساحة الأراضي التي لم تجر عليها أعمال التوسية في تلك المنطقة حوالي 2,345 كم مربع، أو ما نسبته 68% من تلك المنطقة. ومن الإجراءات التي تفرضها سلطات الاحتلال لتقليل حوافز المواطنين الفلسطينيين في المنطقة "ج" لتسجيل أملاكهم ارتفاع رسوم تسجيل الأراضي مقارنة مع مثيلاتها في مناطق السلطة، إذ تبلغ 5% من قيمة الأراضي المنوي تسجيلها. ويضاف إلى ذلك أن تخمين قيمة تلك الأراضي يتم من قبل المخمين العاملين في دوائر الأراضي الإسرائيلية وتكلفة هذا التخمين مرتفعة أيضاً. ومن المعوقات للتوسع في عمليات تسجيل الأراضي وفرزها بأسماء مالكيها ارتفاع المساحة الدنيا للحصة القابلة للفرز والتي تبلغ 10 دونمات، مما يعد مطلباً تعجيزياً بسبب عدم تمكن صغار الفلاحين وأصحاب الأراضي في العديد من الحالات من امتلاك هذه المساحة.³⁸

سعت السلطة إلى تشجيع عملية تسجيل الأراضي، وقامت في سبيل ذلك بتخفيض رسوم تسجيل الأراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة، من 5% إلى 1%³⁹. كما تم في قرار رئاسي لاحق تعديل رسوم تسجيل الإرث لتصبح 1 بالألف بعد أن كانت تتراوح بين 1%-2%.

جدول 1: أرقام تقريبية لمساحة وتوزيع الأراضي المسجلة وغير المسجلة في الضفة الغربية

منطقة "ج"		منطقة "ب"		منطقة "أ"		الضفة الغربية		
%	كم2	%	كم2	%	كم2	%	كم2	
100	3,450	100	1,250	100	1,000	100	5,700	المساحة الكلية
31%	1,100	24%	300	50%	500	33%	1,900	أراضي مسجلة
69%	2,350	76%	950	50%	500	67%	3,800	أراضي غير مسجلة

وعلى الرغم من عدم وجود إحصائيات رسمية موثقة للدلالة على التطور الحاصل في مجال سوق الأراضي، إلا أن معلومات سلطة الأراضي تشير إلى حدوث بعض التطور الإيجابي في معاملات تسجيل الأراضي ونقل الملكية والإرث، وإلى تحول عدد من المواطنين

³⁸ مركز تطوير القطاع الخاص (2005). تسجيل الأراضي والشقق "الوضع الراهن ومتطلبات التطوير". سلسلة تقارير الأبحاث (23).

³⁹ تم مؤخراً رفع رسوم التسجيل إلى 3%، موزعة بين البائع والمشتري، بواقع 2% على البائع و1% على المشتري.

باتجاه أساليب التسجيل القانونية في الدوائر الرسمية كبديل للوكالة الدورية في معاملاتهم المتعلقة بالأراضي. وبالرغم من بعض التحسن إلا أن ما تم انجازه ما يزال ضئيلاً مقارنة بالمطلوب لحل المشاكل والتحديات التي يعانها قطاع الأراضي في فلسطين.⁴⁰

تشير المعلومات المتوفرة (أنظر الجدول 1) إلى أن مساحة الأراضي التي لم تجر عليها عمليات المسح والتسوية والواقعة ضمن المنطقة "أ" والمنطقة "ب" تبلغ حوالي 1,450 كم مربع، أي ما نسبته 64% من مساحة المنطقتين معاً. وبلغت نسبة الأراضي الواقعة خارج مناطق التسوية في المنطقة "أ" وحدها حوالي 50% من إجمالي الأراضي في تلك المنطقة، في حين بلغت النسبة المماثلة في المنطقة "ب" حوالي 76%.⁴¹

أراضي الدولة في الضفة الغربية

استناداً إلى معلومات قدمتها "الإدارة المدنية" إلى محكمة العدل العليا، نشرت صحيفة هآرتس في 28 آذار تقريراً جاء فيه أن مساحة "أراضي الدولة" في الضفة الغربية تبلغ 1.3 مليون دونم.⁴² معظم هذه المساحة تم تسجيلها كأراضي دولة بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة، وخصوصاً عقب العام 1979 إثر قرار المحكمة العليا الذي حد من إمكانية مصادر الأراضي للأغراض العسكرية. ولقد اعترف أحد كبار موظفي الإدارة المدنية مؤخراً، في محكمة عوفر العسكرية، أن قرارات تسجيل الأراضي كأراضي دولة كانت قرارات سياسية في المحل الأول.

تفيد المعلومات الرسمية الواردة في التقرير أن 30% من إجمالي مساحة "أراضي الدولة" في الضفة منحت إلى المنظمة الصهيونية العالمية لإقامة المستعمرات عليها، وأن نحو نصف أراضي الدولة في الضفة تم فعلياً التصرف بها. من ناحية ثانية لم يحصل الفلسطينيون سوى على أقل من 1% من هذه الأراضي (انظر الجدول 1).

جدول 2: توزيع إجمالي مساحة "أراضي الدولة" في الضفة الغربية

	دونم	%
إجمالي مساحة "أراضي الدولة" في الضفة الغربية	1,346,600	100
- أراضي منحت إلى المنظمة الصهيونية العالمية	400,000	30
- أراضي منحت إلى شركات المحمول والسلطات المحلية الإسرائيلية	103,000	8
- أراضي منحت لشركات الماء والهاتف والكهرباء الإسرائيلية	160,000	12
- أراضي ما تزال بحوزة الإدارة المدنية	671,000	50
- أراضي منحت للفلسطينيين	8,600	0.7
في جنين	6,910	
في بيت لحم	630	
في أريحا	1,000	
في طولكرم	10	

يفند تقرير الصحيفة ادعاءين إسرائيليين جوهريين: أن المستعمرات الصهيونية تقوم فقط على "أراضي الدولة"، وأن أراضي الدولة لا تشمل على أراضي تعود ملكيتها الخاصة إلى أفراد فلسطينيين.

3. المشاريع التجريبية وبرامج تسوية الأراضي قيد التنفيذ⁴³

نفذت سلطة الأراضي مشروعاً تجريبياً/دراسياً (pilot project) لمسح وتسوية الأراضي في مناطق بيتونيا-بيرنابالا-قراوة بني زيد في بداية العام 2008. وبلغت المساحة الإجمالية للأراضي المستهدفة بالمشروع حوالي 15,000 دونم، توزعت بواقع 8,000 في بيتونيا،

يذكر تقرير البنك الدولي أن 10% فقط من صفقات بيع وشراء الأراضي كانت حتى عهد قريب تسجل في سلطة الأراضي، في حين كان يتم تسجيل الباقي في "الوكالات الدورية" وذلك لتجنب تكاليف التسجيل ومعاملاتها المعقدة.

⁴¹ مركز تطوير القطاع الخاص (2005). مرجع سابق

⁴² <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/just-0-7-of-state-land-in-the-west-bank-has-been-allocated-to-palestinians-israel-admits-premium-1.512126>

⁴³ المعلومات هنا مستقاة من مقابلة مع السيد مقيبل حمدان، مدير عام التسوية في سلطة الأراضي (بتاريخ 26 آذار 2013).

2,000 في بيرنابالا، 5,000 دونم في قراوة. وأنجزت سلطة الأراضي هذا المشروع الذي تم تمويله من الحكومة الفنلندية (عن طريق البنك الدولي) في مطلع العام 2011.

هناك ثلاثة مشاريع لتسوية الأراضي في ثلاث مناطق من الضفة الغربية. والعمل ما يزال جارياً على المشاريع الثلاثة إذ لم يتم حتى الآن إنجاز أي منها بشكل كامل، علماً بأن تسجيل الأراضي هو أحد أهم الأولويات في خطة التنمية الوطنية (2011-2013):

- ✧ **مشروع بيت لحم:** بدأ العمل في هذا المشروع نهاية العام 2008. وهو يهدف إلى تسوية جميع أراضي محافظة بيت لحم. وتركزت المرحلة الأولى منه على تسوية أراضي مدن بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا ومنطقة الدوحة. وتم حتى الآن إنجاز العمل على نحو 20,000 دونم في المدن التي وقع عليها. وتم تمويل الأعمال التي تم إنجازها من الموارد المالية للسلطة الفلسطينية، كما جرى التنفيذ بواسطة أطقم وتجهيزات سلطة الأراضي الفلسطينية.
- ✧ **مشروع سلفيت:** يهدف هذا المشروع إلى تسوية جميع أراضي محافظة سلفيت. وتركزت المرحلة الأولى منه على مدينة سلفيت ذاتها، وتم المباشرة في العمل عليه في منتصف العام 2010. تم حتى الآن إنجاز حوالي 9,000 دونم من أراضي المدينة. وتمول الحكومة الفلسطينية بالإمكانات المتاحة لديها الأعمال في هذا المشروع.
- ✧ **مشروع دورا (الخليل):** بدأ العمل على المشروع في شهر آذار من العام الحالي. ويستهدف المشروع تسوية 180 ألف دونم من أراضي مدينة دورا خلال السنوات الثلاث القادمة بكلفة إجمالية تبلغ 8.7 مليون دولار. وخلافاً للمشاريع السابقة، تقوم الحكومة الفنلندية بتمويل هذا المشروع من خلال البنك الدولي.⁴⁴

4. بعض الاقتراحات والإجراءات الضرورية لتطوير سوق الأراضي:

- ✧ الإسراع في الدراسة المعمقة لقانون الأراضي والإسراع في مسار إقراره بعد مناقشته على نطاق واسع مع أصحاب العلاقة.⁴⁵
- ✧ إلغاء الوكالات الدورية، أو على أقل تقدير تحديد الأفق الزمني للوكالات بعام واحد فقط.
- ✧ تشيير المعلومات المتوفرة إلى أن وزارة المالية تجمع ضرائب الأملاك لصالح 26 بلدية في الضفة. ولكن هناك 36 بلدية لا يتم فيها تحصيل ضرائب الأملاك. هناك ضرورة لإعادة تقييم الأملاك (التي يتم على أساسها تقدير الضريبة) والالتزام بجباية الضرائب على الأملاك في كافة المناطق. إذ تدلل الأبحاث النظرية أن ضرائب الأملاك تحول دون الاستغلال غير الأمثل للأرض وتحفز أسواق البيع والشراء. كذلك فإنها تحفز البائعين على تسجيل الأراضي. وهناك أيضاً مزايا قوية لإعادة وظيفة جمع ضرائب الأملاك إلى البلديات عوضاً عن أن تقوم وزارة المالية بتحصيلها بالنيابة.
- ✧ هناك مشاكل خاصة مع قضايا وريثة الأراضي: مشاكل تقسيم الأرض إلى قطع صغيرة، ومشاكل غياب الورثة. يتوجب تطوير أساليب وطرق مبتكرة لحل هذه الإشكالات (بما فيها دراسة إمكانية فرض حد أدنى مختلف لمساحة الأرض القابلة للتسجيل).
- ✧ هناك قيود على حق الاطلاع على ملفات تسجيل الأراضي: الحق محصور بالملك والورثة فقط. إذ يحتاج الطرف الثالث إلى قرار محكمة حتى يحصل على حق الاطلاع. تعميم حق الاطلاع يمكن، كما يقترح البنك الدولي، أن يزيد الشفافية ويقلل المشاكل المترافقة مع نزاع الأراضي.
- ✧ الإسراع بتأسيس "محكمة الأراضي" كما يقترح مشروع "قانون الأرض" كمحكمة متخصصة بمنازعات الأراضي لضمان الكفاءة المهنية وسرعة البت والتحكيم.
- ✧ أخيراً هناك ضرورة لدعم سلطة الأراضي بالكوادر الكفؤة ومنحها تسهيلات مادية أكبر حتى تستطيع أداء دورها وتحقيق فوائض مالية مهمة للموازنة العامة. يبلغ العدد الحالي لموظفي سلطة الأراضي ودوائر الطابو التابعة لها في المحافظات الفلسطينية حوالي 480 موظفاً. ورغم تضاعف هذا العدد مقارنة بالوضع قبل 5 سنوات، إلا أنه مازال أقل من المستوى المطلوب في ظل الكم الكبير من المهام المنوطة بهذه المؤسسة في مجال تسوية ومسح وتثبيت ملكية الأراضي الخاصة وإدارة الأراضي العامة.

⁴⁴<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:23183412~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html>

⁴⁵ قامت مؤسسة (Land Equity International) الأمريكية بوضع 9 دراسات حول "قانون الأراضي" لصالح وزارة التخطيط الفلسطينية في 2007. انظر: <http://www.landequity.com.au/projects/land-administration-project/>

صندوق 7: ماس تصدر "مرصد الريادة الفلسطيني" للمرة الثالثة

أصدر معهد ماس في أواسط شهر تمّوز الماضي "مرصد الريادة الفلسطيني 2012". والمرصد هو نشرة عالمية يتم فيها قياس وتقييم النشاطات الريادية في عدد كبير من دول العالم بشكل موحد ومتناسق يتيح المقارنة. وهذه هي المرة الثالثة التي يتم إصدار مرصد الريادة الفلسطيني فيها وهو ما يتيح فرصة مقارنة تطوّر النشاطات الريادية خلال 2010 و2011 و2012. يستفاد من تقرير المرصد للعام الحالي المعلومات التالية:

معدل النشاط الريادي الإجمالي في المراحل المبكرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة يبلغ (9.8%)، وهو منخفض نسبياً لاقتصاد تحركه عوامل الإنتاج (factor driven). ومع ذلك، فإن هذا المعدل يقارب المتوسط في جميع البلدان المشاركة في المرصد.

ومن ناحية أخرى فإن معدلات النشاط الريادي الإجمالي في المراحل المبكرة في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2012 كانت أكثر تقارباً مقارنة بعام 2010، ففي حين بلغ المعدل في الضفة الغربية في عام 2010 حوالي 14%، انخفض في عام 2012 إلى أقل بقليل من 10%، بينما في قطاع غزة ارتفع المعدل من حوالي 2.5% في عام 2010 إلى ما يقرب من 10% في عام 2012. وقد يعزى السبب في ذلك إلى الانتعاش الذي شهده قطاع غزة، وخاصة في أواسط الذكور. أمّا في الضفة الغربية، فقد تراجعت معدلات النشاط بسبب انخفاض مشاركة الإناث.

وعند مقارنة عام 2012 بعام 2010، نجد هناك تحولاً في التوزيع العمري لصالح الشباب الرياديين. فقد وجد مسح السكان البالغين (الذي اجري على مدار 3 سنوات) أن أصحاب المشاريع من فئة الشباب الصغار (الذين تتراوح أعمارهم بين 18 - 24) لديهم أدنى معدل نشاط ريادي إجمالي في المراحل المبكرة.

وأما بخصوص الدخل، فتشير البيانات انه كلما ازداد معدل النشاط الريادي الإجمالي في المراحل المبكرة، كلما ازداد الدخل. كما تشير البيانات إلى انه مقابل كل 100 ريادي مدفوعين بالفرصة، هناك 72 مدفوعين بالحاجة. وقد وجد المسح أن ثلثي الرياديين في الضفة الغربية تدفعهم الحاجة، في حين أن نسب الحاجة والفرصة تتساوى في قطاع غزة.

وفقاً لمسح الخبراء الوطنيين (الذي يهتم بالأساس بالظروف الريادية المحيطة)، يعتبر البعد الاجتماعي للريادة من أكثر العوامل المشجعة على بدء النشاط الريادي في فلسطين. هناك أيضاً عاملان آخران محفزان، وهما البنية الأساسية المادية والرغبة بالابتكار. أما المعوقات الأساسية، فتمثلت في مستوى التعليم والتدريب، حقوق الملكية الفكرية، والبرامج الحكومية. ويرى غالبية الخبراء أن الدعم المالي هو المعيق الأول لريادة الأعمال على المستوى العالمي، أما على مستوى فلسطين، فإن 40% فقط منهم يعتبرونه من المعوقات. أما أكبر المعوقات في فلسطين، بحسب الخبراء، فيتمثل في السياق السياسي والمؤسسي والاجتماعي.

وعلى الرغم من إن الخبراء لم يعتبروا "التعليم والتدريب" من المعوقات الأساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن التوصيات التي خرجوا بها تركز في جزء كبير منها على تحسين "التعليم والتدريب".

بلغت نسبة المستثمرين غير الرسميين من السكان البالغين الذين قدموا الأموال إلى شخص ما لبدء نشاط ريادي في السنوات الثلاث الماضية حوالي 2.6%. وبالإستعانة بعدد السكان البالغين (18-64) في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2012 (حوالي 2.1 مليون نسمة)، ومفترضين وسط حسابي للاستثمارات غير الرسمية بقيمة 5814 دولاراً، فإن المبلغ الإجمالي للاستثمارات غير الرسمية يساوي حوالي 317.68 مليون دولار أمريكي. ويمثل هذا المبلغ 3.18% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012. وهذه النسبة قريبة جداً من تلك التي رصدت في عام 2010، حيث شكلت إجمالي الاستثمارات غير الرسمية حوالي 3.19% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كانت 1.52% في عام 2009.

حظيت روح المبادرة لدى الشباب باهتمام خاص في عام 2012، وهناك أيضاً مجموعة من الأسئلة التي تمت إضافتها من قبل فريق فلسطين على الإستمارة الدولية الموحدة. جاءت إجابات الخبراء على السؤال عن أهم معوقات الريادة لتؤكد أن ما يقرب من 75% قالوا بأن حالة الصراع هي المعيق الأساسي أمام الرياديين الشباب، كما يرى هؤلاء الخبراء أن هذا الصراع يدفع بهؤلاء الشباب إلى البحث

عن فرص خارج البلاد. وبسبب صغر سنهم، فإن الشباب يعانون من معيقات كثيرة بالمقارنة مع السكان البالغين (معظم هذه القيود تتعلق بالموارد أو عدم وجودها). وهذا هو السبب في أن الشباب الصغار يعتمدون على دعم الأسرة لبدء مشاريعهم. ويرى الخبراء الوطنيون أن هناك حاجة إلى منح هذه الفئة التسهيلات الائتمانية وخدمات دعم المشاريع.

أظهرت بيانات مسح السكان البالغين أنه لا توجد علاقة بين العمر وحجم رأس مال البدء، حيث أن نسبة كل فئة عمرية ضمن أي من فئات رأس المال المطلوب للبدء متساوية تقريباً في فئتي الشباب وغير الشباب.

6- الأسعار والقوة الشرائية

1-6 أسعار المستهلك

الربع الأول هي أسعار مجموعة المسكن ومستلزماته، إذ ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 2.6% مقارنة مع الربع السابق. كما ارتفعت أسعار هذه المجموعة بنسبة 3.65% مقارنة بالربع المناظر من العام 2012 (انظر جدول 1-6).

سجلت الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في فلسطين ارتفاعاً بنسبة 0.45% خلال الربع الأول من العام 2013 مقارنة بالربع الرابع من العام 2012. كما سجلت ارتفاعاً بنسبة 1.7% خلال الربع الأول من العام 2013 مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. يلاحظ أن أبرز المجموعات التي أثرت على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال

جدول 1-6: نسب التغير في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك على مستوى المجموعات الرئيسية في فلسطين

المجموعة	نسبة تغير الربع الأول 2013 عن الربع الأول 2012	نسبة تغير الربع الأول 2013 عن الربع الرابع 2012
المواد الغذائية والمشروبات المرطبة	0.53	0.51
المشروبات الكحولية والتبغ	9.28	0.82
الأقمشة والملابس والأحذية	(0.57)	(0.80)
المسكن ومستلزماته	3.65	2.60
الأثاث والمفروشات والسلع المنزلية	2.76	(0.16)
الخدمات الطبية	2.29	(0.71)
النقل والمواصلات	0.93	(0.27)
الاتصالات	(0.46)	(0.16)
السلع والخدمات الترفيهية والثقافية	0.78	(0.74)
خدمات التعليم	2.95	1.52
خدمات المطاعم والمقاهي والفنادق	2.66	1.77
سلع وخدمات متنوعة	2.21	(0.61)
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	1.70	0.45

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

الطازجة بنسبة 4.43%، حيث ارتفعت أسعار الخيار بنسبة 29.36%، حيث وصل سعر خيار بيوت بلاستيكية - محلي إلى 4.60 شيكل/1 كغم خلال شهر شباط 2013 على سبيل

يستعرض جدول 2-6 حركة أسعار بعض المجموعات السلعية في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2013 مقارنة بالربع السابق. ارتفعت أسعار مجموعة الخضروات

/ 1 كغم خلال شهر شباط 2013). كما انخفضت أسعار مجموعة الفواكه الطازجة بمقدار 1.12%. كذلك انخفضت أسعار مجموعة المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات بمقدار 0.68%، وصل سعر بنزين 95 دون رصاص- إسرائيلي إلى 7.34 شيكل / 1 لتر خلال شهر كانون ثاني 2013، كما وصل سعر سولار- إسرائيلي إلى 6.88 شيكل / 1 لتر خلال شهر كانون ثاني 2013.

المثال. وقد طرأ ارتفاع أيضاً على أسعار منتجات الألبان والبيض بنسبة 2.04%. كما ارتفعت أسعار الوقود المنزلي بنسبة 2.35% (ارتفعت أسعار الغاز بنسبة 8.71%، ووصل سعر اسطوانة الغاز إلى 86.19 شيكل/ اسطوانة 12 كغم خلال شهر شباط 2013). في المقابل انخفضت أسعار مجموعة السكر بمقدار 5.81%، كما انخفضت أسعار مجموعة اللحوم الطازجة بمقدار 2.21% (وصل سعر لحم الغنم الطازج مع العظم- محلي إلى 65.91 شيكل

جدول 6-2: حركة أسعار بعض المجموعات السلعية الأساسية في فلسطين خلال الربع الأول من العام 2013

نسبة تغير الربع الأول 2013 عن الربع الرابع 2012	السلع الاستهلاكية الأساسية
(0.68)	المحروقات المستخدمة كوقود للسيارات
2.35	أسعار الوقود المنزلي
4.43	الخضراوات الطازجة
(2.21)	اللحوم الطازجة
(5.81)	السكر
(3.61)	الأرز
0.67	الدواجن الطازجة
(0.51)	الطحين
2.04	منتجات الألبان والبيض
(1.12)	الفواكه الطازجة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

2-6 أسعار المنتج والجملة

التغير في أسعار الجملة للربع الأول 2013 بين انخفاض الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة (بمقدار 0.69%) وارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية (بنسبة 0.62%).

كما سجل الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتج صافية من كافة الضرائب بما فيها ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الشحن) انخفاضاً مقداره 0.18% خلال الربع الأول من العام 2013 مقارنة بالربع الرابع من العام 2012. نتيجة لانخفاض أسعار السلع الزراعية بمقدار 0.93% (وهي تشكل 36% في سلة أسعار المنتج). بينما سجلت أسعار سلع الصناعات التحويلية ارتفاعاً بنسبة 0.15% خلال الربع الأول من العام 2013 بالمقارنة مع

سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة، (وهو سعر البيع إلى تجار التجزئة أو إلى المنتجين في المجالات الصناعية أو التجارية إلى غيرهم من تجار الجملة؛ شامل لضريبة القيمة المضافة وأجور النقل) انخفاضاً طفيفاً مقداره 0.01% خلال الربع الأول من العام 2013 مقارنة بالربع الرابع من العام 2012. نتج هذا الانخفاض عن انخفاض أسعار الصناعات التحويلية بمقدار 0.05% (وهي تشكل 70% من وزن سلة أسعار الجملة)، كما انخفضت أسعار صيد الأسماك بمقدار 3.36%، في حين ارتفعت أسعار السلع الزراعية بنسبة 0.04%. كما ارتفعت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 2.05%. وبمقارنة الربع الأول 2013 مع الربع المناظر من العام السابق سجل الرقم القياسي لأسعار الجملة انخفاضاً مقداره 0.57%. وتوزعت الأسباب وراء

وغير السكنية في الضفة الغربية خلال الربع الأول من العام 2013 ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.06% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2012. ولا تتوفر بيانات من قطاع غزة عن تطور أسعار هذا المؤشر.

أما مؤشر أسعار تكاليف الطرق، وهو رقم قياسي للتغيرات الحاصلة على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في إنشاء الطرق في الضفة الغربية، فقد شهد خلال الربع الأول من العام 2013 ارتفاعاً بنسبة 0.55% مقارنة بالربع الرابع من العام 2012. هنا أيضاً لا تتوفر معلومات عن تطور التكاليف في قطاع غزة (انظر جدول 3-6).

الربع الرابع من العام السابق. كما ارتفعت أسعار مجموعة التعدين واستغلال المحاجر بنسبة 1.19%. كما سجلت أسعار صيد الأسماك والجمبري ارتفاعاً بنسبة 20.26%. وتوزعت الأسباب وراء التغير في أسعار المنتج للربع الأول 2013 بين انخفاض الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المحلية (بمقدار 0.21%) وارتفاع الرقم القياسي لأسعار المنتج للسلع المصدرة بنسبة 0.05%.

3-6 أسعار تكاليف البناء والطرق

مؤشر أسعار تكاليف البناء هو رقم قياسي للتغيرات التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستخدمة في البناء. شهد الرقم القياسي لأسعار تكاليف البناء للمباني السكنية

جدول 3-6: الأرقام القياسية ونسب التغير الشهرية والربعية لأسعار تكاليف البناء والطرق في الضفة الغربية

نسبة التغير الربعية		نسبة التغير الشهرية		الرقم القياسي		الفترة الزمنية
تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	تكاليف الطرق	تكاليف البناء	
				شهر الأساس كانون أول 2008 = 100	شهر الأساس كانون أول 2007 = 100	
		(0.26)	(0.42)	116.08	113.12	تشرين أول 2012
		0.03	0.10	116.12	113.23	تشرين ثاني 2012
		0.08	0.07	116.21	113.31	كانون أول 2012
0.85	(0.14)			116.14	113.22	متوسط الربع الرابع 2012
		(0.05)	(0.35)	116.15	112.91	كانون ثاني 2013
		0.64	0.31	116.88	113.26	شباط 2013
		0.35	0.38	117.30	113.69	آذار 2013
0.55	0.06			116.78	113.28	متوسط الربع الأول 2013

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

*الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة (هبوط في الأسعار).

4-6 الأسعار والقوة الشرائية⁴⁶

إلى تراجع القوة الشرائية للدولار الأمريكي بنحو 4.12% مقارنة بالربع السابق، أي حدث تراجع في القوة الشرائية لمن يتلقون رواتبهم بالدولار بنسبة 4.12% بين الربعين الرابع 2012 والأول 2013. وتجدر الإشارة إلى أن القوة الشرائية للدينار الأردني قد سجلت تراجعاً بنفس النسبة

سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعاً خلال الربع الأول من العام 2013 بنسبة 0.45% مقارنة بالربع الرابع من العام السابق، كما شهدنا سابقاً. ولكن، نظراً لأن هذا الربع شهد تراجعاً في سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 3.67% (إلى 3.70 شيكل لكل دولار) فإن هذا أدى

⁴⁶ تعرف القوة الشرائية على أنها القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من نقود، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وسعر صرف العملة، لذا فإن التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل + معدل التضخم.

بنحو 1.9% على سعر الصرف، في حين بلغ معدل التضخم نحو 1.7% بين الربعين المتناظرين. أي أن المحصلة النهائية تراجع القوة الشرائية بين الربعين المتناظرين بنحو 3.5% لمن يتلقون أجورهم بالدولار (أو بالدينار) على افتراض ثبات الدخل (انظر جدول 4-6).

تقريباً (3.9%) خلال نفس الفترة وذلك لارتباطه بسعر صرف ثابت مقابل الدولار الأمريكي. أي أن تراجع القوة الشرائية لمن يتلقون رواتبهم بالدينار كانت نفس نسبة من يتلقون رواتبهم بالدولار. وعند مقارنة سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بين الربعين المتناظرين، فإن تراجعاً قد طرأ

جدول 4-6: معدل التغير في القوة الشرائية وفي أسعار صرف الدولار الأمريكي والدينار الأردني مقابل الشيكل 2013

البيان	معدل التضخم*	دولار/شيكل		دينار/شيكل	
		متوسط سعر الصرف	معدل التغير في القوة الشرائية (%)	متوسط سعر الصرف	معدل التغير في القوة الشرائية (%)
الربع الأول	1.10	3.77	3.42	5.32	3.42
الربع الثاني	(0.45)	3.82	1.31	5.39	1.76
الربع الثالث	1.25	3.98	4.15	5.61	2.91
الربع الرابع	0.46	3.85	(3.36)	5.42	(3.82)
الربع الأول 2013	0.45	3.70	(3.67)	5.22	(4.12)
كانون ثاني	1.13	3.70	(5.0)	5.3	(4.7)
شباط	0.47	3.73	0.8	5.2	(1.7)
آذار	(0.5)	3.69	(1.1)	5.2	0.3

المصدر: احتسبت الأرقام بناءً على بيانات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني * يمثل معدل التضخم التغير في القوة الشرائية للشيكل. الأرقام بين قوسين هي سالبة.

صندوق 8: اقتصاد القدس الشرقية بين مطرقة الاحتلال وسندانته!

أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في شهر أيار من العام الجاري تقريراً بعنوان "الاقتصاد الفلسطيني في القدس الشرقية: الصمود في وجه الضم والعزل والتفكك".⁴⁷ يوضح التقرير أن قلة الإحصائيات المتوفرة عن القدس الشرقية بشكل عام، وعن اقتصادها بشكل خاص، يحول دون فهم جيد لطبيعة هذا الاقتصاد، ومع ذلك فإن التقرير لا يقدم إحصائيات جديدة للمدينة، وإنما يحاول إعادة فهم ما يجري هناك على ضوء الإحصائيات المتوفرة لما بعد العام 1994 وفي ضوء التوجهات الاقتصادية في باقي الأراضي الفلسطينية في تلك الفترة.

يتكون التقرير من ثلاثة أقسام، يتناول الأول السياقين التاريخي والسياسي لمدينة القدس الشرقية، والتحديات والصعوبات الحالية التي يواجهها المقدسيون، كذلك يتناول المدينة في ظل القانون الدولي. القسم الثاني يتناول اقتصاد القدس الشرقية وهيكلته وتطوره عبر الزمن. ويتناول القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المدينة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة، والتحديات التي تواجهها هذه القطاعات. كذلك يتناول المعوقات التي تواجه الاستثمار في المدينة. القسم الثالث يتناول المشاكل الاجتماعية التي يواجهها المقدسيون. سيركز هذا الصندوق على أهم ما جاء في القسم الثاني فقط.

بلغت مساهمة القدس الشرقية نحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية، أو ما يقارب 250 مليون دولار في العام 1990. وشكلت القدس الشرقية في تلك الفترة مكوناً مهماً في اقتصاد الضفة الغربية (16% من السكان، 14% من القوى العاملة، 18% من العمالة المحلية، 16% من الناتج القومي الإجمالي). وقد انعكست تلك الأهمية بشكل جلي في مساهمة القطاع السياحي في القدس الشرقية بأكثر من ثلث القيمة المضافة لقطاع الخدمات في الضفة الغربية.

⁴⁷ UNCTAD (2013): The Palestinian Economy in East Jerusalem: Enduring annexation, isolation and disintegration. <http://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=537>

بدأ الفصل المادي والاقتصادي لمدينة القدس بالتعمق والازدياد بشكل متسارع بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000. وما كان من المفروض أن يشكل "العصر الذهبي" للقدس الشرقية واقتصادها بعد توقيع اتفاق أسلو نتيجة لفتح الحدود، وانتعاش السياحة الإقليمية، وازدهار اقتصاد الأراضي الفلسطينية، سرعان ما تلاشى وأظهر الضعف الاقتصادي للمدينة وعدم قدرتها على تحمل الصدمات. (أنظر جدول 1).

جدول 1: أرقام الحسابات القومية الرئيسية للقدس الشرقية

(مليون دولار)				المؤشر
2000	1998	1996	1994	
358.1	337.9	291.1	227.6	الناتج المحلي الإجمالي
146.2	184.3	136.7	80.5	الدخل المباشر لغير المقيمين، صافي
148.0	181.4	137.6	91.5	تعويضات العمال، صافي
-1.8	2.9	-0.9	-11.0	الدخل المتأني من الملكية، صافي
504.4	552.2	427.8	358.1	الدخل القومي الإجمالي
4.9	55.9	37.2	42.6	التحويلات المالية المباشرة لغير المقيمين
509.3	578.1	465.0	400.8	الدخل المتاح الإجمالي
561.9	542.9	465.5	412.2	الاستهلاك النهائي
-52.7	35.3	-0.1	- 11.4	الادخار

المصدر: United Nation Conference on Trade and Development- UNCTAD
(2013): The Palestinian Economy in East Jerusalem: Enduring annexation, isolation and disintegration

يظهر التراجع في اقتصاد القدس الشرقية بعد العام 2000 من الانخفاض الملحوظ في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية من ما يقارب 15% قبل العام 2000 إلى أقل من 8% بعد ذلك. ولكن، وعلى الرغم من ذلك طرأ ارتفاع في مستوى المعيشة في القدس الشرقية بالمقارنة مع باقي الضفة الغربية. إذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في القدس الشرقية في العام 2002، 1,365 دولار مقابل 1,200 دولار في باقي الضفة الغربية. كذلك فإن الإنفاق الأسري الشهري في القدس الشرقية أعلى منه في باقي الضفة الغربية. ويعود هذا إلى الانحدار الكبير في مستويات الإنتاج والحياة في باقي الضفة الغربية عقب انتفاضة الأقصى أكثر منه لتحسن كبير في مستويات الحياة في القدس الشرقية.

المؤسسات الاقتصادية

أما فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية فيشير التقرير إلى وجود 6,680 مؤسسة اقتصادية في القدس الشرقية عام 2009 (2,659 في المنطقة ج1 و4201 في المنطقة ج2)⁴⁸. تشكل مؤسسات التجارة الداخلية وما يتصل بها من أنشطة النسبة الأكبر من هذه المؤسسات (58% في 2003) وقد وظفت في العام 2009 ما يقارب 3,256 عامل (ثلث العاملين في القدس الشرقية). في حين بلغت المشاريع الخدمائية 1,385 مشروع في العام 2008. 620 منها في المنطقة ج1، ووظفت ما يقارب 3,977 عامل. وقطاع الخدمات الموظف الأكبر للقوى العاملة في القدس حيث بلغت نسبة العاملين فيه 41% من إجمالي العاملين في القدس الشرقية بحلول عام 2010. أما المشاريع السياحية فقد وصلت في العام 2009 إلى 369 مشروع موزعة بين المطاعم والفنادق. ورغم القيود المفروضة على المدينة لا يزال القطاع السياحي المقدسي يشكل الجزء الأكبر من القطاع السياحي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية؛ حيث أن ما يقارب 43% من الفنادق الموجودة في الأراضي الفلسطينية كانت موجودة في القدس الشرقية في عام 2009. و48% من السياح تواجدوا فيها. بلغ عدد المؤسسات العاملة في الصناعة التحويلية 576 مؤسسة عام 2008 معظمها في صناعة الأثاث، يليها الصناعة الغذائية والمشروبات 384 مؤسسة، وصناعة الملابس 58 مؤسسة. وغالبيتها تقع في المنطقة ج2.

⁴⁸ **المنطقة ج1 (ج1):** تشمل تلك الأجزاء التي ضمتها إسرائيل بعد احتلال الضفة الغربية عام 1967، وهي: بيت حنينا، مخيم شعفاط، باب الساهرة، الصوانة، الطور، القدس المدينة، رأس العمود، الشياح، سلوان، الطوري، جبل المكبر، السواحة الغربية، بيت صفا، شرفات، صور باهر، أم طوبا وكفر عقب.
المنطقة ج2 (ج2): تشمل بقية المناطق في محافظات القدس، وهي: رافات، مخماس، مخيم قلنديا، جبع، بيت دقو، الجديرة، بيت عنان، الرام، ضاحية البريد، الجيب، بيت إجزاء، القبيبة، خبزة أم اللحم، بدو، النبي صمويل، حزما، بيت حنينا التحتا، قطنا، بيت سوريك، بيت اكساء، عناتا، الخان الأحمر، الزعيم، العيزرية، أبو ديس، الشيخ سعد والمجتمعات البدوية.

البنوك والائتمان

يستخلص التقرير أن القيود التي يفرضها الاحتلال تلعب دوراً رئيسياً في رسم وتشكيل الاقتصاد الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة أو في القدس الشرقية، ولكن الاحتلال يفرض معوقات إضافية على القدس الشرقية. ومن أهمها الوصول إلى التمويل والائتمان، سواء كان ذلك لأغراض استثمارية، أو استهلاكية. ويعود ذلك لعدم وجود فروع للبنوك الفلسطينية تعمل في المنطقة ج1، ومحدودية البنوك الإسرائيلية في تلك المنطقة والتي لا توفر الاحتياجات الرئيسية لأهالي القدس الشرقية. كذلك فإن أهالي القدس الشرقية يترددون في فتح حسابات لهم في البنوك الإسرائيلية لعدة أسباب منها اللغة. إلا أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو الخوف من فقدان حقوق الملكية لصالح البنوك الإسرائيلية في حال تعثر سداد القرض، مما يدفع بالمقدسيين إلى طلب التمويل من البنوك الفلسطينية العاملة في المناطق ج1 أو في بعض المناطق القريبة مثل بيت لحم ورام الله، وهنا أيضاً يفرض معوقات أخرى على المقدسيين، حيث أن البنوك الفلسطينية لا تقبل الضمانات العقارية الموجودة في القدس الشرقية. وفي حال تم منح قروض لأهالي القدس من البنوك الفلسطينية أو العاملة في فلسطين، غالباً ما يتم فرض فوائد عالية عليهم تصل إلى 8.5%.

يدور اقتصاد القدس الشرقية في فلك بعيد تماماً عن الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي، وإن إدماجه في أي منها هو أمر يصعب تحقيقه. فمن جهة يعتمد اقتصاد القدس الشرقية على الضفة الغربية للحفاظ على إنتاجه وعلى تجارة السلع والخدمات والعمالة. ومن جهة أخرى فإنه يعتمد على الأسواق الإسرائيلية التي لا بد من الالتزام بلوائحها وأنظمتها، وتشكل هذه الأسواق مصدراً للعمالة والتجارة والسياحة له. وضعت القدس الشرقية في مأزق يجعلها تعيل نفسها بنفسها. كذلك فإن انقطاع الولاية القضائية للسلطة الفلسطينية عنها يخضع المقيمين فيها لضروريات السكان اليهود وألويات دولة إسرائيل.

صندوق 9: الشباب والمشاركة السياسية: فقط ربع الشباب في الضفة والقطاع منتمون سياسياً

نشر منتدى شارك الشبابي تقريراً بعنوان "واقع الشباب الفلسطيني 2013: المستقبل يقرع الباب" يرصد فيه مشاكل وتوجهات وآراء الشباب الفلسطيني داخل وخارج الضفة والقطاع⁴⁹. ومن بين المعلومات التي وفرها التقرير معطيات عن مشاركة الشباب في الحياة السياسية. وتم الوصول إلى هذه المعلومات عن طريق مسح شمل 1,851 شاباً وشابة، تراوحت أعمارهم بين 18 إلى 30 عاماً، من الضفة الغربية وقطاع غزة. فيما يلي أبرز النتائج المتعلقة بمشاركة الشباب الفلسطيني في النشاط السياسي:

أظهرت نتائج المسح أن 73% من الشباب لا ينتمون لأي فصيل أو حزب سياسي. وترتفع نسبة الانتماء في الضفة مقارنة بغزة، وبين الذكور مقارنة بالإناث. وعن أسباب انخفاض الانتماء السياسي للشباب الفلسطيني، أشار 39% منهم إلى عدم تقهّم بالفصائل، بينما أرجع 20% منهم السبب إلى عدم تمثيل الأحزاب لوجهات نظرهم. وأشار 10% منهم إلى أنهم تركوا الأحزاب السياسية بعد الانقسام بين الضفة والقطاع.

وعبر 68% من الشباب أن الانقسام أدى برأيهم لضعف الفلسطينيين داخلياً وخارجياً كما أثر سلباً على شرعية القوى القائمة. وأشار 42% منهم إلى أن أي من القوى الموجودة لا تمثل الشعب الفلسطيني، فيما اعتبر 33% منهم أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للفلسطينيين، بينما أشار 20% إلى أن فتح هي الممثل الشرعي، في حين قال 5% فقط أن حماس هي من يمثل الفلسطينيين.

أما فيما يتعلق بقيام دولة فلسطينية على أراضي 1967، عبر 60% من الشباب عن الشك بإمكانية تحقيقها. ومن اللافت للنظر أن نسبة المتفائلين بقيام الدولة تزيد في قطاع غزة (54%) عن الضفة الغربية (35%)، وانها أعلى بين الإناث (46%) مقارنة بالذكور (32%)، وبين اللاجئين (44%) مقارنة بغير اللاجئين (36%). أما من ناحية الاستراتيجية الأمثل لمواجهة الاحتلال، فيفضل 36% من الشباب الجمع بين المقاومة الشعبية والمقاومة المسلحة، 27% يفضلون الجمع بين المفاوضات والمقاومة الشعبية. وجاء الجمع بين المقاومة الشعبية والمقاومة في المرتبة الثالثة (21%). أما الذين حذبوا المقاومة المسلحة فكانت نسبتهم (13%)، وأخيراً عبر 3% فقط عن المفاوضات على أنها الاستراتيجية الأمثل لمواجهة الاحتلال.

⁴⁹ منتدى شارك الشبابي وبالشراكة مع مركز التمكين الاقتصادي للشباب (2013): واقع الشباب الفلسطيني 2013: المستقبل يقرع الباب.

7- التجارة الخارجية

1-7 الميزان التجاري

أعلى 7.3% مقارنة مع الربع الأول من عام 2012. أي أن عجز الميزان التجاري السلعي وصل إلى 871 مليون دولار خلال الربع الأول 2013 وهذا يزيد بنسبة 3.2% عنه في الربع الرابع من عام 2012، كما يزيد بمقدار 4.1% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2012. أما بالنسبة لاستيراد وتصدير الخدمات مع إسرائيل ففقد بلغ عجز الميزان 2 مليون دولار في الربع الأول من العام، وهو قريب من الرقم الذي تحقق في الربع المناظر من العام 2012.

الميزان التجاري هو سجل لصادرات وواردات الأراضي الفلسطينية من السلع والخدمات. بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة في الربع الأول من عام 2013 حوالي 1,067.1 مليون دولار. يبين الجدول 1-7 أن قيمة الواردات السلعية المرصودة ارتفعت بمقدار 2.9% في الربع الأول من العام الحالي مقارنة مع الربع الرابع من العام الماضي. بينما ارتفعت بمقدار 4.7% مقارنة مع الربع المناظر من عام 2012. أما الصادرات السلعية المرصودة في الربع الأول فقد بلغت نحو 196 مليون دولار، وهذا

جدول 1-7: واردات وصادرات السلع والخدمات المرصودة⁵⁰ للفترة 2011 - 2013 (مليون دولار)

المؤشر	عام 2011	الربع الأول 2012	الربع الثاني 2012	الربع الثالث 2012	الربع الرابع 2012	إجمالي عام 2012**	الربع الأول 2013
واردات سلع	4,221.1	1,019.5	1,109.2	1,053.0	1,036.5	4,218.2	1,067.1
واردات خدمات*	100.2	33.8	36.4	34.7	***	***	36.9
صادرات سلع	719.6	182.5	185.2	178.0	193.4	739.1	195.8
صادرات خدمات*	147.9	32.1	32.8	31.8	***	***	34.8

المصدر: التجارة الخارجية المرصودة. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2013).

* واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل فقط.

** بيانات عام 2012 كما وردت من المصادر الرسمية وهي عرضة للتعديل.

*** لا يمكن توفير تفصيل لبيانات الربع الرابع بسبب عدم ورود بعض البيانات من الجانب الإسرائيلي

2-7 ميزان المدفوعات

ميزان التحويلات الجارية بمقدار 670.1 مليون دولار جاء معظمها من مساعدات الدول المانحة.

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 191.9 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أن هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة. من المفترض نظرياً أن يحدث توازن تام بين عجز الحساب الجاري وفائض الحساب الرأسمالي والمالي. أي أن القيمة الصافية لهما يجب أن تساوي الصفر. ولكن غالباً ما يكون هناك فارق بينهما وهو ما يتم تسجيله تحت بند "حساب السهو والخطأ". ولقد بلغت قيمة هذا البند نحو 48.3 مليون دولار.

يتكون الحساب الجاري في ميزان المدفوعات من ثلاثة موازين فرعية رئيسية هي الميزان التجاري، وميزان دخل عوامل الإنتاج وميزان التحويلات الجارية. ويستفاد من أرقام ميزان المدفوعات الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء وسلطة النقد الفلسطينية أن عجز الحساب الجاري بلغ حوالي 240.2 مليون دولار أمريكي، بما نسبته 8.8% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الربع الأول من عام 2013 (انظر الجدول 2-7). وهذا العجز أقل بنسبة 63.5% عن الربع السابق. ولقد تحقق هذا نتيجة عجز في الميزان التجاري 1.1 مليار دولار، مقابل فائض في ميزان الدخل تولد أساساً من دخل العمال الفلسطينيين في الخارج (292.9 مليون). كما كان هناك فائض في

⁵⁰ الواردات والصادرات من السلع المرصودة، أي كما وردت من مصادرها الرسمية. أما الخدمات فهي واردات وصادرات الخدمات من وإلى إسرائيل فقط.

جدول 7-2: ميزان المدفوعات الفلسطيني خلال العام 2011 وأرباع العام 2012 والربع الأول 2013

(مليون دولار)

الربع الأول 2013	*2012	الربع الرابع 2012	الربع الثالث 2012	الربع الثاني 2012	الربع الأول 2012	2011	
-1203.2	-5,266.5	-1,270.7	-1,316.2	-1,328.4	-1,351.2	-4,729.5	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات*
-1106.1	-4,884.0	-1,159.3	-1,232.0	-1,237.5	-1,255.2	626.0	- صافي السلع
-97.1	-382.5	-111.4	-84.2	-90.9	-96.0	-103.6	- صافي الخدمات
292.9	1,072.4	273.6	279.1	278.0	241.7	1,217.2	2. ميزان الدخل
292.5	1,051.2	258.4	269.4	272.8	250.6	1,258.9	- تعويضات العمال المقبوضة من الخارج
28.6	122.8	29.8	32.1	30.2	30.7	99.3	- دخل استثمار المقبوض من الخارج
28.6	101.7	14.7	22.4	25.0	39.6	140.9	- الدخل المدفوع للخارج
670.1	1,379.4	339.1	364.5	256.8	419.0	1,319.8	3. ميزان تحويلات الجارية
314.1	520.2	69.2	129.2	117.5	204.3	750.5	- تحويلات مقبوضة من الخارج (قطاع الحكومة)
393.1	1,129.4	323.2	308.8	211.3	286.1	1,226.4	- تحويلات مقبوضة من الخارج (للقطاعات الأخرى)
37.1	270.2	53.3	73.5	72.0	71.4	657.1	- تحويلات مدفوعة للخارج
-240.2	-2,814.8	-658.1	-672.6	-793.6	-690.5	-2,192.6	4. ميزان الحساب الجاري (3+2+1)
191.9	2,832.0	633.9	614.1	875.2	708.8	2,155.7	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
144.2	297.9	65.1	81.4	71.1	80.3	536.2	- صافي التحويلات الرأسمالية
47.7	2,534.1	568.9	532.7	804.1	628.5	1,619.5	- صافي الحساب المالي
71.3	246.1	42.7	69.3	48.1	86.0	605.2	- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر
-72.1	44.0	2.6	22.6	-8.7	27.5	-69.5	- صافي استثمار الحافظة
69.3	2,410.0	521.8	478.0	784.4	625.8	1,050.2	- صافي الاستثمارات أخرى
-20.8	-166.0	1.7	-37.2	-19.7	110.8	33.7	- التغيير في الأصول الاحتياطية - = ارتفاع)
48.3	17.2	24.2	58.4	81.5	18.3	36.9	6. صافي السهو والخطأ

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية 2013. النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني السنوي والربعي للأعوام 2011، 2012، 2013. * أرقام الصادرات والواردات السلعية والخدمية في ميزان المدفوعات تختلف عن الأرقام الواردة في الميزان التجاري نظراً لأن الأخير يسجل فقط الصادرات والواردات " المرصودة"، أي المسجلة في حسابات المقاصة والفواتير فقط، في حين يسجل ميزان المدفوعات تقدير الاستيراد والتصدير الكلي. أيضاً استيراد وتصدير الخدمات من إسرائيل فقط مسجل في الميزان التجاري، في حين يسجل ميزان المدفوعات التجارة بالخدمات من مختلف المصادر.

صندوق 10: إنتاجية العمل في إسرائيل: 24% أدنى من المتوسط في الدول المتطورة

تناول بنك إسرائيل في تقريره السنوي للعام الحالي قضية إنتاجية العمال في إسرائيل. وأشار التقرير إلى أن إنتاجية العمال في إسرائيل تقل بنسبة 24% عنها في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وأقل بمقدار 37% من المتوسط في دول G7، وأن معدل نمو الإنتاجية في إسرائيل خلال الفترة 1995-2011 كان أقل من متوسط النمو في دول المنظمة. يرجع التقرير هذا الانخفاض في الإنتاجية إلى عدد من العوامل هي⁵¹:

الاستخدام غير الأمثل للعمل: يشير التقرير أن متوسط ساعات العمل لكل عامل في إسرائيل هو 37.1 ساعة/أسبوع، وهو أعلى من المتوسط في دول منظمة التعاون (33.6 ساعة). هذا الارتفاع يفسر جزئياً سبب انخفاض إنتاجية العمال، إذ تشير اختبارات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى وجود علاقة عكسية بين إنتاجية العمال وعدد ساعات العمل لكل عامل، نظراً لأن فاعلية العامل تقل مع زيادة وقت العمل.

⁵¹ Bank of Israel (2013): Labor Productivity in Israel from an International Perspective. <http://www.boi.org.il/en/Pages/Search.aspx?s=English&k=Labor%20productivity>

رأس المال المادي وهيكلته القطاعية: يشير التقرير إلى وجود علاقة طردية بين نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي ومعدل نمو إنتاجية العمل. بلغت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي في إسرائيل 17% خلال الفترة 2000-2011، وهي أقل منها في دول منظمة التعاون والتنمية والتي بلغت 22%. هذا الانخفاض في نسبة الاستثمار يفسر جزئياً الانخفاض في إنتاجية العمال في إسرائيل عنها في دول المنظمة. (أنظر الجدول 1). وتجدر الإشارة إلى أن التقرير يعزي هذا الانخفاض في الاستثمار إلى "المخاطر الأمنية" الناجمة عن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وهو ما يقلص حوافز الاستثمار في إسرائيل.

جدول 1: إنتاجية العمل ونمو الإنتاجية ونسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي % (2011-1995)	متوسط معدل نمو الإنتاجية سنوياً % (2011-1995)	الإنتاجية في كل ساعة عمل \$ (2011)	
17	1.2	33.9	إسرائيل
22	1.5	44.6	المتوسط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
24	3.3	33.1	المتوسط في دول المنظمة ذات معدل النمو الأعلى في الإنتاجية

على الرغم من أن نسبة الاستثمار العامة في إسرائيل منخفضة، إلا أنها مرتفعة في القطاع الصناعي (30.1% في إسرائيل مقارنة مع 19.8% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 2007). ويرجع هذا الارتفاع حسب التقرير إلى بنية القطاع الصناعي الإسرائيلي القائمة على التصدير، والتي تحتم على الشركات الصناعية تبني التكنولوجيا العالية لزيادة قدرتها التنافسية مع باقي دول العالم. وعليه فإن إنتاجية العمال في القطاع الصناعي أيضاً مرتفعة. (تشكل الصناعة 18% من الناتج الإجمالي المحلي في إسرائيل).

بيئة الأعمال: يساهم ارتفاع مستوى المنافسة في الدول في رفع إنتاجية العامل على المدى الطويل، والعكس صحيح أيضاً إذ أن انخفاض مستوى المنافسة ينعكس بشكل سلبي على إنتاجية العامل، وهذا ما يسود في إسرائيل تبعاً للتقرير (باستثناء قطاع الصناعة كما أوضحنا سابقاً). ويعود السبب وراء انخفاض مستوى المنافسة في إسرائيل إلى سيطرة احتكارات تجارية معدودة على عدد كبير من الأسواق. كذلك تتأثر الإنتاجية سلباً بالتشريعات المعقدة والبيروقراطية الشديدة المتواجدة في إسرائيل، بما فيها طريقة التعامل مع إفلاس البنوك وإنفاذ العقود.

رأس المال البشري: تلعب الخبرة العملية دوراً مهماً في رفع إنتاجية العامل، وتزداد هذه الخبرة مع زيادة سنوات العمل. وعليه فإن الداخلين الجدد إلى سوق العمل لا يتمتعون سوى بخبرة عملية محدودة وهو ما ينعكس بشكل سلبي على الإنتاجية. وهذا ما حصل في إسرائيل، حيث ارتفع عدد العمال الجدد في السنوات الأخيرة الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الإنتاجية. (ارتفعت نسبة العمالة في إسرائيل من 59% في منتصف التسعينات إلى 64% في 2012). ويؤكد التقرير على ضرورة أن لا يفهم من هذا أن الزيادة في القوى العاملة والتشغيل أمر سلبي.

يرى التقرير أن هذه العوامل الأربعة تقدم تفسيراً جزئياً لأسباب انخفاض الإنتاجية في إسرائيل، رغم الإقرار بأنها ليست الأسباب الوحيدة وراء التدهور في مستوى وفي معدل نمو إنتاجية العمل، أي في المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الضفة الغربية وقطاع غزة* للأعوام 2000 - 2012

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السكان في منتصف العام (ألف نسمة)													
الأراضي الفلسطينية	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.4	4,169	4,293
الضفة الغربية	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649
قطاع غزة	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.1	1,589	1,644
الحسابات القومية (مليون دولار) (بالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2004)													
ن.م.ج	4,146.7	3,810.8	3,301.4	3,800.5	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,239.3	5,724.5	6,421.4	6,797.3
ن.م.ج للفرد (دولار)	1,460.1	1,303.5	1,097.2	1,227.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.2	1,502.1	1,635.2	1,679.3
الإنتاج الأسي	3,981.3	3,884.5	3,589.7	4,088.9	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,229.4	5,204.0	5,713.0	6,436.8
الإنتاج الحكومي	1,080.3	1,003.7	930.3	886.4	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,159.5	1,322.3	1,772.2	2,027.1
انفاق المؤسسات غير الهادفة للربح	135.1	164.1	184.3	200.4	152.3	196.7	189.0	185.9	290.9	305.5	270.2	264.3	260.2
التكوين الرأسمالي الإجمالي	1,386.7	992.3	841.7	1,063.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	1,090.5	1,066.8	1,074.0
صافي الميزان التجاري السلعي	(2,239.4)	(1,887.8)	(1,917.3)	(2,194.3)	(2,209.8)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,047.4)	(2,289.5)	(1,908.7)	(2,235.3)	(2,779.4)
الواردات السلعية	2,748.3	2,225.9	2,235.5	2,561.4	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,642.4	2,881.3	2,604.0	3,091.6	3,539.9
الصادرات السلعية	508.9	338.1	318.2	367.1	412.3	457.5	535.2	537.8	595.0	591.8	695.3	856.3	760.5
صافي الميزان التجاري الخدمي	(197.3)	(346.0)	(327.3)	(243.9)	(215.6)	(194.7)	(613.2)	(268.1)	(273.5)	(302.9)	(253.8)	(159.6)	(221.4)
الواردات الخدمية	386.6	424.6	390.1	305.0	287.1	334.9	707.0	430.5	471.5	533.8	422.4	378.6	551.2
الصادرات الخدمية	189.3	78.6	62.8	61.1	71.5	140.2	93.8	162.4	198.0	230.9	168.6	219.0	329.8
الأسعار والتضخم													
متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيكل	4.086	4.208	4.742	4.550	4.478	4.482	4.454	4.110	3.567	3.929	3.739	3.578	3.85
متوسط سعر صرف الدينار مقابل الشيكل	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.042	5.542	5.275	5.050	5.43
معدل التضخم (%)	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78
سوق العمل													
عدد العاملين (ألف شخص)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858
نسبة المشاركة (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41.0	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.6
معدل البطالة (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23

المؤشر	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الأوضاع الاجتماعية													
نسبة الفقر (%) ***	-	27.9	-	-	25.9	24.3	24.0	31.2	-	26.2	25.7	25.8	
نسبة الفقر المدقع (%) ***	-	19.5	-	-	14.2	15.3	13.7	18.8	-	13.7	14.1	12.9	
المالية العامة (مليون دولار)													
صافي الإيرادات المحلية	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900	2,176	2,240
النفقات الجارية وصافي الإقراض	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,961	3,047
النفقات التطويرية	469	340	252	395	0	287	281	310	غـم	غـم	275.1	296	211
فائض (عجز) الموازنة الجاري	(260)	(822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(785)	(807)
إجمالي المنح والمساعدات	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932
فائض (عجز) الموازنة الكلي	(219)	(313)	(259)	(268)	(125)	(275)	34	61	270.2	(144)	(81)	(103)	(86)
الدين العام	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883	2,213	2,483
القطاع المصرفي (مليون دولار)													
موجودات/ مطلوبات المصارف	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8,590	9,110	9,799
حقوق الملكية	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258
ودائع الجمهور لدى المصارف	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484
التسهيلات الائتمانية	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122
عدد المصارف	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18	18	17

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. للحصول على سلسلة زمنية للأعوام ما قبل 2000، الرجاء الرجوع للعدد 23 من هذا المراقب. بيانات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004=100) ونصيب الفرد منها للعام 2011 من واقع تقديرات النموذج الاقتصادي الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

* البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).

** حسب معدل التضخم بناء على مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في سنة المقارنة مع متوسطها في السنة السابقة.

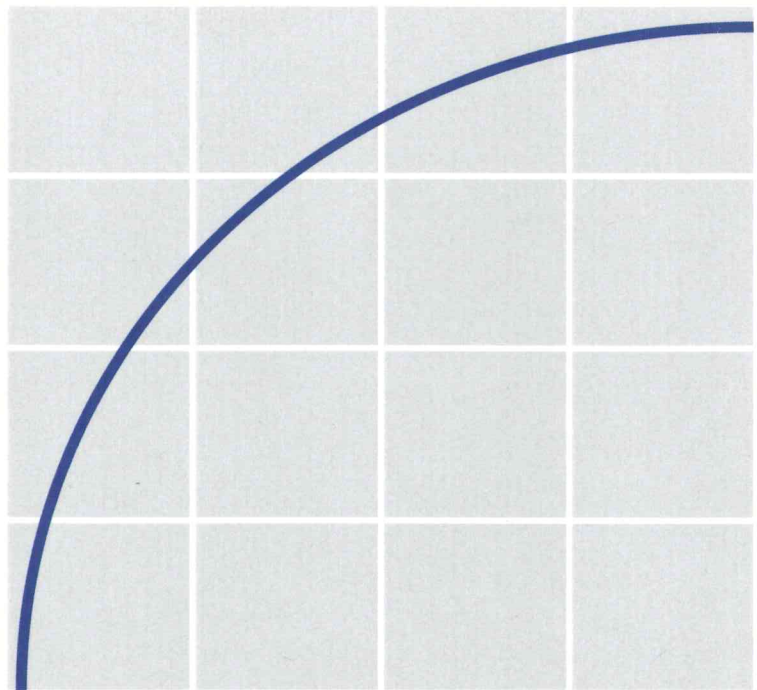
*** يعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الفقر المدقع: الأسرة المرجعية (5 أفراد) التي يقل انفاقها على الحاجات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن عن 1,783 شيكل (2010). أما الفقر: الأسرة المرجعية التي يقل انفاقها على الحاجات الأساسية المذكورة سابقاً والصحة والتعليم والمواصلات وغيرها عن 2,237 شيكل (2010).

- الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

(-) البيانات غير متوفرة.

2013

Economic & Social Monitor



Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS)
Palestine Monetary Authority (PMA)



**Palestine Monetary Authority
(PMA)**



**Palestinian Central Bureau of
Statistics (PCBS)**



**Palestine Economic Policy
Research Institute (MAS)**

***Quarterly*
Economic and Social Monitor**

Volume 33

August, 2013

This issue is based on contributions from researchers of:

Palestine Economic Policy Research Institute –MAS (General Coordinator: Haneen Ghazawneh)
The Palestinian Central Bureau of Statistics (Coordinator: Amina Khasib)
Palestine Monetary Authority (Coordinator: Shaker Sarsour)

Editor: Nu'man Kanafani

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photo copying, or otherwise, without the prior permission of the Palestine Economic Policy Research Institute/MAS, the Palestinian Central Bureau of Statistics and Palestine Monetary Authority.

Copyright

© 2013 Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)
P.O. Box 19111, Jerusalem and P.O. Box 2426, Ramallah
Telephone: +972-2-298-7053/4
Fax: +972-2-298-7055
e-mail: info@mas.ps
website: www.mas.ps

© 2013 Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O. Box 1647, Ramallah
Telephone: +972-2-2982700
Fax: +972-2-2982710
e-mail: diwan@pcbs.gov.ps
website: www.pcbs.gov.ps

© 2013 Palestine Monetary Authority
P.O. Box 452, Ramallah
Telephone: +972-2-2409920
Fax: +972-2-2409922
e-mail: info@pma.ps
website: www.pma.ps

To Order Copies

Contact the Administration on the above addresses.

This issue of the *Economic & Social Monitor* is supported by:



August, 2013

FOREWORD

We are pleased to introduce this issue of the *Economic and Social Monitor*, which covers the main developments that occurred to the Palestinian economy during the **first quarter (Q1) of 2013** (January - March). This issue of the Economic and Social Monitor presents a general statistical review and analysis of the main economic trends in Palestine. Among the topics discussed in this issue are: National accounts data, public finance, labor markets, the indicators of economic activity, prices and purchasing power and banking sector data during the first quarter of 2013. Also included in this addition, is an analysis of Balance of Payments data (the Current and Capital Account's Balances).

The present issue of the *Monitor* includes ten independent text boxes, each of which addresses a topical issue either directly or indirectly related to the policies and economic situation in Palestine. One box summarizes the findings of a report released by the United Nations Working Group in the Palestinian territories entitled "Gaza in 2020 A Livable place?" The report aims to cover the long-term impact of social and development trends and challenges facing the Gaza Strip nowadays. Another box addresses the subject of remuneration from wages of West Bank and Gaza workers working in Israel and the settlements and seeks to determine where these deductions go and whether they had any positive returns for these workers after signing of the Paris Protocol in 1994. Other box reviews a report released by the UNCTAD on the economy of East Jerusalem. The report addresses the key economic sectors in the city and their contribution to GDP and employment; also it addresses the challenges faced by these sectors and the obstacles that face investment in the city. Other box quotes the recommendations to the PA in an article by two officials of the IMF: Reconsider your priorities and cut the budget deficit. Also a box addresses the problems facing land-registration and land survey in the West Bank. Finally there is a box that analyzes the merits and implementability of the PA's decision to impose up to 35% anti-dumping charges on imports.

The statistics and analysis provided by the quarterly *Economic and Social Monitor* is of high value for decision makers, analysts and business people. The *Monitor* provides an overview of the evolution of the economy on a quarterly basis as well as picture of the major problems facing business and markets. It must be indispensable document for making well-informed, well intended policy decision and for the students of the economy of the West Bank and Gaza.

We hope that this issue further strengthens the role of the *Economic and Social Monitor* as a reliable reference to the regular changes occurring in the Palestinian economy. We also hope that this issue opens the door for necessary debate on the current constraints restrictions and future potentials of economic and social growth in Palestine.

Samir Abdullah
Director General
Palestine Economic Policy
Research Institute (MAS)

Ola Awad
President of the
Palestinian Central Bureau
Of Statistics (PCBS)

Jehad Alwazir
Governor
Palestine Monetary Authority
(PMA)

CONTENTS

1. GDP	1
Textbox 1: Gaza in 2020: A livable place?	3
2. The labor market	4
2.1 The labor force and participation rate	4
2.2 Unemployment	7
2.3 Unemployment among graduates of universities and institutes	9
2.4 Wages and working hours	10
2.5 Vacancy announcements	11
Textbox 2: Who benefits from the deductions on wages of Palestinian workers in Israel?	12
3. Public Finance	16
3.1. Revenues and grants	17
3.2 Public Expenditure	18
3.3 Financial Surplus / Deficit	19
3.4 Arrears	20
3.5 Clearing revenue	20
3.6 Public Debt	21
Textbox 3: The cost of Israeli checkpoints in the West Bank: 7 thousands unemployed and a sharp drop in wages!	21
Textbox 4: International Monetary Fund urges the PA to reduce the wage bill and tax exemptions	22
4. The Banking Sector	23
4.1 Key developments in the consolidated balance sheet for banks	23
4.2 Performance indicators of the banking system	27
4.3 Clearing Houses Activity	28
4.4 Banking Penetration	28
4.5 Money Changers and Lending institutions	29
4.6 Palestine Stock Exchange	29
Textbox 5: Anti-Dumping Tariff: Possible Benefits and Applicability	32
5. Investment Indicators	35
5.1 Company Registration	35
5.2 Building License	36
5.3 Cement Import	37
5.4 Car Registration	37
5.5 Hotel activity	37
Textbox 6: Problems and Obstacles to Land Surveying and Land Property Registration in the West Bank	38
Textbox 7: For the third time, MAS publishes the GEM country report- Palestine	42
6. Prices and Purchasing Power	43
6.1 Consumer prices	43
6.2 Producer Prices and Wholesale Prices	44
6.3 Construction and Road Costs Index	44
6.4 Exchange rates and purchasing power	45
Textbox 8: The economy of East Jerusalem: between a rock and a hard place	46
Textbox 9: Youth's Political Participation: Only a quarter of young people in the West Bank and Gaza Strip are politically affiliated	48

7. Foreign Trade	48
7.1 Balance of Trade	48
7.2 Balance of Payments	49
Textbox 10: Labor productivity in Israel: 24 percent lower than that of all the OECD countries	50 50
Key Economic Indicators in the West Bank* and the Gaza Strip for the years 2000-2012	51

Executive Summary

Gross Domestic Product: The Palestinian GDP scored a value of about \$ 1,644.8 million in the Q1 2013. This represents a decrease of 5.1% compared with the previous quarter and an increase by 2.7% compared with its corresponding quarter in 2012. Conversely, GDP per capita decreased by 5.8% in the first quarter of 2013 compared with the previous quarter and by .03% compared with its corresponding quarter in 2012. On the other hand, expenditure on final consumption amounted to \$2,060.4 million in the first quarter (125% of GDP).

The Labor Market: The number of workers in West Bank and Gaza Strip decreased from 877,000 in the fourth quarter of 2012 to 862,000 in the first quarter of 2013. Respect to place of work, workers were distributed in the first quarter as follows: 58.5% in West Bank, 30.7% in Gaza Strip and 10.8% in Israel and settlements. The unemployment rate increased to 23.9% in the first quarter of 2013 compared with 22.9% in the fourth quarter of 2012. On the other hand, average daily wage of workers in Gaza increased to 65.2 shekel in the Q1 2013 compared to 63.1 shekel in Q4 2012.

Public Finance: In the first quarter of 2013 the domestic revenues in the PA's budget increased by 29% compared with the previous quarter. Conversely, the aggregate public expenditure decreased by 12% and current expenditure by 8% (to Nis 2.9 billion) during the same period. Thus the pre-aid current budget deficit decreased by 57% (to Nis 606 million). After aid however, the budget scored surplus by Nis 1.2 billion. On the base of commitment, the total deficit decreased by 10% in the First quarter of 2013.

The Banking Sector: Total direct credit facilities were \$3,997.4 million in the first quarter of 2013. This is a decrease of about 3% from the previous quarter (76.6% of these facilities were loans). On the other hand, public deposits were \$7.4 billion in the first quarter of 2013. This is an increase of 3.1% from the previous quarter. Conversely, the number of checks offered for clearance decreased by 10.2% in number and 1.3% in value compared with the previous quarter.

Palestine Exchange: the number of shares traded in the Palestinian Stock Exchange decreased by 30 in the first quarter of 2013 compared with the previous quarter. The value of shares during Q1 2013 was around \$ 50.7 million, a decrease of 30% from the previous quarter. On the other hand, Al-Quds index decreased by 4.59 points at the end of Q1 2013 compared with the previous quarter.

Investment Indicators: The following four variables serve as proxies to indicate the current investment climate in Palestine:

Company registration: The number of newly registered companies reached 272 in the West Bank in the first quarter of 2013. An increase by 11% compared with the previous quarter and a decrease by 15% compared with the corresponding quarter of 2012. The total capital of these companies in the first quarter of 2013 was about 44 million JD.

Building Licenses and Cement Imports: The number of building licenses in West Bank and Gaza Strip increased by 8.7% during the first quarter of 2013 compared with the previous quarter of 2012. On the other hand, the total space of registered buildings (new and existing) decreased during the first quarter of 2013 to 4,208 compared with 4,296 with the previous quarter. On the other hand, the quantity of cement imported into the Gaza Strip was 13.1 thousand tons during the first quarter of 2013 compared with 12.6 thousand tons in the corresponding quarter of 2012. In the West Bank, the quantity of imported cement decreased by 3% during the same period.

Car Registration: 3,434 new and used cars were registered in the West Bank during the first quarter of 2013. An increase by 5.5% compared with the previous quarter, and a decrease by 8% compared with the corresponding quarter of 2012. The majority of registered cars were used and imported cars from abroad (39%).

Hotel Activity: The number of hotels in the West Bank increased from 98 hotels in the fourth quarter of 2012 to 101 hotels at the end of the first quarter of 2013. The total number

of guests staying in these hotels was 120,441 in the first quarter of 2013. This is a decrease of 20.9% compared with the previous quarter and an increase of 2.5 compared with the corresponding quarter of 2012.

Prices and Purchasing Power: The Consumer Price Index (CPI) increased by 0.45% during the first quarter of 2013 compared with the previous quarter. The Wholesale Price Index slightly decreased by 0.01% during the same period. On the other hand, the purchasing power (measured in dollar) decreased by 4.12% in the first quarter of 2013 compared with the previous quarter and the purchasing power (measured in JD) decreased in the same proportion during the same period due to the link between the two currencies.

Trade Balance: The total value of commodity imports recorded during the first quarter of 2013 was about 1,067 million dollar, where the value of commodity exports recorded during the same period was about 196 million dollar. Consequently, the commodity trade balance deficit during this period was recorded at 871 million dollar.

Balance of Payment: The current account deficit during the first quarter of 2013 was 240.2 million dollar, a decrease by 63.5% compared with the previous quarter. This deficit was funded from the financial and capital accounts, by 191.9 million dollar (a decrease by 69.8% of previous quarter). The difference between the current account and financial and capital account (48.3 million dollar) is called "Errors and Omissions account".

Box topics – The current issue of *the Economic and Social Monitor* includes ten boxes addressing various sociopolitical and economic topics of special relevance to Palestine. A summary of the content of these boxes are provided below:

Gaza in 2020 A Livable place?: This box summarizes the most important findings of a report that was released by the United Nations Working Group in the Palestinian territories entitled "Gaza in 2020, would it be a viable place to live?" The report aims to cover the long-term impact of social and development trends and challenges facing the Gaza Strip

nowadays. The report is based on two scenarios that predict the economic growth of Gaza Strip between the period 2012 - 2015, the first optimistic scenario supposes that the Israeli siege on Gaza Strip would be reduced, and a growth of (9% - 10%) would be achieved in gross domestic product (GDP). The other pessimistic scenario supposes that the conditions would remain the same, resulting in a low growth that doesn't exceed 4% - 5%. Also, the box presents the water problem in Gaza Strip.

Where do wage deductions go for workers in Israel? Remuneration for workers from the West Bank and Gaza Strip working in Israel and its settlements is through indirect channels. They go through the Payments Department of the Israeli Ministry of Interior. The department withholds the various deductions and income taxes as they make the net payment for workers. The deductions include the "Equalization Tax" health stamps, participation fees in the Histadrut, retirement and other deductions. This box identifies the various types of deductions being withheld from Palestinian workers in Israel and its settlements. It also seeks to determine where these deductions go and whether it had any positive returns for these workers after signing of the Paris Protocol in 1994.

The cost of Israeli checkpoints in the West: 7 thousands of unemployed and a sharp reduction in wages!: This box reviews a World Bank's study entitled "The impact of the restrictions on the movement of labor: the West Bank as a model." This study discusses the effects of the checkpoints in the West Bank on workers and on the Palestinian labor market. Furthermore, it develops estimated figures of the losses caused by the checkpoints and their large negative effects on employment, wages and the number of working days in 2007.

The International Monetary Fund: the authorities must reduce wages bills and tax exemptions: This box presents the most important issue in an article that was published by the *Head of Mission* of the International Monetary Fund (IMF) in the West Bank and Gaza Strip, and by the resident representative of the Fund on June 10, 2013. This article aims to advise the Palestinian Authority to

rearrange its priorities as it has to reduce wages bills, pensions and tax exemptions. Also it advises the Palestinian Authority to allow investments in education and in infrastructure.

Against "Dumping" decision: between feasibility and application opportunities: this box quotes the most important issue that was discussed in a background paper for the round table held by the Institute on the Palestinian Cabinet's decision to impose additional tariffs up to 35% of the face of what is known as "dumping." The paper discusses how that decision took place and the bases that have been built on them. It also discusses the potential benefits and caveats that the decision might come up with the practical possibilities for its application and the government's preparations to it. Furthermore, the paper discusses the decision from three different aspects which are: the *fight* against dumping in the World Trade Organization, the Paris Protocol, and the potential for profit and loss.

Problems and Obstacles to Land Surveying and Land Property Registration in the West Bank: This box presents the background paper of the roundtable that was held by MAS institute entitled "Problems and obstacles settlement and registration of ownership of land in the West Bank". This box provides a summary of the most important issues that was contained in that paper, which dealt with the following topics: legal and institutional framework for land registration in different historical eras (Ottoman rule, the British Mandate, Jordanian rule of the West Bank, the direct Israeli occupation, the Palestinian Authority). This box discusses some of the most important obstacles and problems that have prevented the extensive process of land registration, and also it addresses some statistics related to this process during these periods. The paper also provides a summary of the under experience projects, in progress land settlement programs and achievements in these projects till now.

MAS issues the Third Global Entrepreneurship Monitor (GEM) for Palestine: This box presents main results of the Palestine Entrepreneurship Monitor 2012, recently published by MAS. This is the third round in which the Palestine Global

Entrepreneur Monitor (GEM) is produced. The GEM is a periodic report produced in many countries allowing for country – level comparisons, as well as tracking changes in entrepreneurship indicators over time within the same country.

East Jerusalem's economy between the hammer of the occupation and its anvil!: The United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) issued a report entitled "The Palestinian economy in East Jerusalem: Enduring annexation, isolation and disintegration." The report tries to re-understand of what is happening in East Jerusalem, in the light of the available statistics beyond the year 1994 and in the light of economic trends in the rest of the Palestinian territory in that period. The second part of the report discusses the East Jerusalem economy, its structure and its evolution over time. Furthermore, it addresses the key economic sectors in the city and their contribution to GDP and employment, also it addresses the challenges faced by these sectors and the obstacles that faces investment in the city.

Youth and Political Participation: Only a quarter of youth in the West Bank and Gaza strip are politically affiliated: This box summarizes the most important findings of the Sharek Youth Forum's report entitled "The Reality of the Palestinian Youth 2013: the future knocks on the door". This report tracks problems, attitudes and opinions of Palestinian youth, including information on youth participation in political life. The report found that only 25% of Palestinian youth are politically affiliated. The reasons behind this minor percentage goes to several reasons including: lack of confidence in the factions, the lack of representation of political parties for their point of views, and the split between the West Bank and Gaza. The report also discussed the point of views of the youth of who represents the Palestinians and the optimal type of resistance that will lead to end the occupation.

Labor productivity in Israel: lower than the average in developed countries by 24%: The Bank of Israel presented in its annual report of the current issue the matter of workers' productivity in Israel, and concluded that the

workers' productivity in Israel is significantly lower than the average of the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD). The report attributed this decline to

four factors: the non-optimal use of labor, the physical capital and its sectoral structure, the business environment, and the human capital.

1. GDP

During quarter 1 2013, GDP declined by 5.1% from the fourth quarter 2012. Given that GDP is strongly influenced by quarter shifts, economists tend to compare GDP in terms of corresponding quarters rather than successive quarters. As such, GDP grew by 2.7% in the first quarter 2013 compared with the corresponding quarter of 2012. On the other

hand, the per capita GDP (which is almost equivalent to the growth rate of the total output minus the growth rate of the population) dropped by 5.8% compared to the fourth quarter of 2012, while it declined by 0.3% compared with the corresponding quarter of 2012 (See Table 1-1).

Table 1-1: GDP in Palestine* (constant prices, base year 2004)

Indicator	2012				2013
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
GDP (million dollars)	1,601.7	1,754.5	1,707.9	1,733.2	1,644.8
– West Bank *	1,187.8	1,283.8	1,256.1	1,302.8	1,180.4
– Gaza Strip	413.9	470.7	451.8	430.4	464.4
GDP per capita (US dollar)	400.2	435.2	420.4	423.5	398.9
– West Bank *	499.4	536.1	521.0	536.8	483.1
– Gaza Strip	255.0	287.5	273.6	258.4	276.4

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, National Accounts Statistics, Ramallah - Palestine.

Data of 2012 are preliminary and thus subject to further revision.

Data of Q1 2013 are preliminary and subject to further revision.

* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Looking into the structure of GDP in Q1 2013 (compared to the corresponding quarter of 2012), we notice that the share of manufacturing grew by 5.3%, while that of the

construction sector fell by 22.5%. Similarly, the share of the financial intermediation to GDP rose by 6.1%, while that of the services sector declined by 4.4% (See Table 1-2).

Table 1-2: Percentage Distribution of the Contributions of Sectors to GDP in Palestine* (constant prices, base year 2004)

Economic activity	2012				2013
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Agriculture, forestry and fishing	4.4	5.1	4.3	5.7	3.9
Mining, manufacturing, water and electricity	11.8	11.8	12.1	11.9	12.3
Mining and quarrying	0.8	0.7	0.7	0.6	0.6
Manufacturing	9.4	9.6	9.8	9.9	9.9
Electricity, gas, steam and air conditioning	1.5	1.4	1.5	1.3	1.6
Water supply, sanitation activities and waste management & treatment	0.1	0.1	0.1	0.1	0.2
Construction	12.9	15.6	14.5	13.1	15.8
Wholesale & retail and repair of vehicles and motorcycles	14.4	14.0	13.9	13.7	13.1
Transport and storage	2.0	1.9	1.8	1.6	1.9
Financial and insurance activities	3.3	3.1	3.2	3.3	3.5
Information and communication	7.0	6.7	7.1	6.8	6.5
Services	20.6	19.1	18.9	21.6	19.7
Accommodation and food services	0.6	0.7	0.7	0.7	0.6
Real Estate and Renting	4.3	3.6	4.0	4.6	3.6

Economic activity	2012				2013
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Professional, scientific and technical activities	1.1	1.0	0.9	1.3	1.1
Administrative and support services	0.6	0.5	0.7	0.5	0.6
Education	8.0	7.8	7.1	8.4	8.0
Health and social work	3.7	3.5	3.3	4.0	3.9
Arts, recreation and leisure	0.6	0.5	0.6	0.5	0.3
Other services	1.7	1.5	1.6	1.6	1.6
Public administration and defense	12.1	11.6	12.2	11.6	12.4
Home Services	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
Financial intermediation Services Indirectly Measured	-2.5	-2.3	-2.4	-2.5	-2.7
Customs duties	6.0	5.3	6.1	6.2	6.2
Net value added tax on imports	7.9	8.0	8.2	6.9	7.3
Total (%)	100	100	100	100	100

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, National Accounts Statistics, Ramallah - Palestine.

Data of 2012 are preliminary and thus subject to further revision.

Data of Q1 2013 are preliminary and subject to further revision.

* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Table 1-3 shows spending on major items of GDP during 2012 and quarter1 of 2013. The table features the basic equation in the national

accounts: Private consumption + investment + government consumption + exports - imports = GDP (GDP = C + I + G + X - M).

Figures for Q1 2013 are shown below (in billion dollars):

	Billion dollars
Private consumption	1.6
Investment (capital formation)	0.2
Government consumption	0.5
Exports	0.3
Imports (-)	(1.0)
GDP	1.6

We can conclude from Table 1-3 that:

- ✧ The final consumption expenditure in Palestine in Q1 2013 was 25.3% more than the gross domestic product. The final consumption expenditure was distributed this way: household spending (74.5%); government spending (23.5%); and non-profit organizations that serve households (2%).
- ✧ During Q1 2013, the final consumption of households fell by 4.2% from the corresponding quarter of 2012. By contrast, government spending grew by 4.7%, while spending of non-profit

organizations fell by about 31.6% during the same period.

- ✧ Gross capital formation dropped by a scant 0.3% from the corresponding quarter of 2012.
- ✧ Exports of goods and services saw a growth of 41.4% over the corresponding quarter.
- ✧ The rise in exports and the decline of imports by 2% between the corresponding quarters led to a decline in the trade deficit by 14%, posting \$ 647 million in the first quarter of the year.

Table 1-3: GDP and its expenditure in Palestine *
(Constant prices, base year 2004)

Item	2012				2013
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Final consumption expenditure	2,125.5	2,213.6	2,223.0	2,162.0	2,060.4
Household final consumption expenditure	1,602.5	1,602.6	1,679.7	1,552.0	1,534.4
Government final consumption expenditure	464.1	541.9	486.1	535.0	485.7
Final consumption expenditure of non-profit organizations serving households	58.9	69.1	57.2	75.0	40.3
Gross capital formation	232.0	297.4	264.9	279.7	231.2
Gross fixed capital formation	292.7	386.1	341.6	332.6	299.4
- buildings	237.6	325.1	282.0	276.1	243.1
- non-buildings	55.1	61.0	59.6	56.5	56.3
Changes in inventories	-60.7	-88.7	-76.7	-52.9	-68.2
Net precious property	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
Net exports of commodity and services	-755.8	-756.5	-780.0	-708.5	-646.8
Exports	223.7	302.9	279.5	284.2	316.2
- commodity	145.4	222.1	193.1	199.9	244.2
- services	78.3	80.8	86.4	84.3	72.0
Imports	979.5	1,059.4	1,059.5	992.7	963.0
- commodity	846.6	916.8	919.1	857.4	838.3
- services	132.9	142.6	140.4	135.3	124.7
GDP	1,601.7	1,754.5	1,707.9	1,733.2	1,644.8

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, National Accounts Statistics, Ramallah - Palestine.

Data of 2012 are preliminary and thus subject to further revision.

Data of Q1 2013 are preliminary and subject to further revision.

* Data do not include that part of Jerusalem governorate which was forcefully annexed by Israel following its occupation of the West Bank in 1967.

Textbox 1: Gaza in 2020: A livable place?

In August 2012, the United Nations Country Team in Palestine released a report entitled "Gaza in 2020: A livable place?"¹ The report is intended to highlight the longer-term effects and implications of current developmental and social trends and challenges affecting the Gaza Strip; raise awareness of these both locally and internationally; and inform the strategic programming of the United Nations in support of the Palestinian people of the oPt. To achieve this, the report reviewed the evolution of the economic situation in the Gaza Strip, along with the population growth and the development of basic infrastructure and social services in an extrapolation eight years forward to 2020.

Gaza's economy is expected to grow only modestly in the coming years, such that the GDP per capita will reach only \$1,273 in 2015, which is lower than the level reported in the nineties of the last century. The report adopted high and low-growth scenarios from the International Monetary Fund for 2012-2015. The high-growth scenario, which is based on a significant easing of trade and other restrictions, expects a growth of 9% to 10%. Given the high annual population growth rate of 3.33%, real GDP per capita would grow at between 5.7% to 6.6% in the high-growth scenario. The low-growth scenario assumes an annual growth rate of real GDP of 4% to 5%, while the real GDP per capita would only grow at between 0.6% and 1.5% annually. The report suggests that the expansion of the productive sectors, increased productive investment, and enabling exports to third countries, including Israel, and transfers to the West Bank will therefore be essential to secure longer-term economic growth.

¹ United Nations Country Team in the Occupied Palestinian Territories, (2012): Gaza in 2020, A livable place? <http://www.unrwa.org/userfiles/file/publications/gaza/Gaza%20in%202020.pdf>

When studying the basic infrastructure in Gaza, the report addresses the scarcity of water and the pollution it suffers. Due to the lack of any other sources of water, the population relies almost completely on the underlying coastal aquifer, which is partly replenished by rainfall and runoff from the Hebron hills to the east, with the recharge estimated at 50 to 60 million cubic meters annually. However, current abstraction of water from the aquifer, 160 million cubic meters per year to meet current overall demand, is well beyond that. As groundwater levels subsequently decline, sea water infiltrates from the nearby Mediterranean Sea. Salinity levels have thus risen well beyond guidelines by the World Health Organization (WHO) for safe drinking water. This pollution is compounded by contamination of the aquifer by nitrates from uncontrolled sewage, and fertilizers from irrigation of farmlands. Today 90% of water from the aquifer is not safe for drinking without treatment. The aquifer could become unusable as early as 2016, with the damage irreversible by 2020. The United Nations Environment Program recommends ceasing abstraction immediately as it would otherwise take centuries for the aquifer to recover.

Economic deterioration, environmental degradation, population growth and Israeli restrictions are the main factors behind the doubt the report casts on the likelihood of a dignified, healthy life in the Gaza Strip over the coming years to 2020.

2. The labor market

2.1 The labor force and participation rate

During the first quarter of 2013, participation rate (i.e. the ratio of workers and the unemployed to those of working age) in the West Bank and Gaza Strip was 43.4%, compared to 43.9% in the previous quarter (see Table 2-1). The quarterly data also indicate a decline in the number of employees

in the West Bank and Gaza Strip- from 877 thousand in the Q 4, 2012 to 862 thousand in Q 1, 2013, a drop of 1.7%. However, compared to the corresponding quarter of the previous year, the number of workers grew by 3% (See Table 2-2).

Table 2-1: Labor force participation rate for individuals 15 years and over in the West Bank and the Gaza Strip by Region and Sex 2011 - 2013 (%)

Region and Sex	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013
Males & females							
West Bank	45.5	45.4	45.4	45.2	46.1	45.5	45.0
Gaza Strip	38.4	39.9	40.3	40.4	40.0	40.1	40.5
West Bank & Gaza	43.0	43.4	43.6	43.4	43.9	43.6	43.4
Males							
West Bank	71.4	70.8	71.5	71.4	72.0	71.4	71.3
Gaza Strip	63.9	65.5	65.1	65.0	64.4	65.0	65.0
West Bank & Gaza	68.7	68.9	69.2	69.1	69.2	69.1	69.0
Females							
West Bank	19.0	19.3	18.6	18.2	19.5	18.9	18.0
Gaza Strip	12.4	13.7	14.9	15.2	15.1	14.7	15.4
West Bank & Gaza	16.6	17.3	17.3	17.1	17.9	17.4	17.1

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011- Q1 2013. Ramallah, Palestine.

**Table 2-2: Individuals 15 years and above, working in Palestine-
By place of work, 2011 – 2013**

Place of work	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013
Manpower (in thousands)	2,465	2,523	2,546	2,569	2,592	2,557	2,615
Workforce	,5910	1,095	1,109	1,116	1,137	1,114	1,134
No. of workers (in thousands)	838	834	877	845	877	858	862
West Bank (%)	61.4	60.9	60.5	59.4	61.0	60.4	58.5
Gaza Strip (%)	28.8	29.9	30.3	30.2	29.0	29.9	30.7
Israel & the settlements (%)	9.8	9.2	9.2	10.4	9.9	9.7	10.8

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011- Q1 2013. Ramallah, Palestine.

Table 2-3 demonstrates that the private sector was the main employer of the Palestinian labor in the West Bank during Q1 2013, absorbing 66.1% of the total employees. The public

sector came second (employing 16.6% of total labor). In Gaza, the public sector employs about 39.3% of total labor there, a decline of 2% from the previous quarter.

**Table 2-3: % distribution of workers 15 years and over in
Palestine- By Region and Sector, 2011 – 2013**

Sector	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013
Palestine							
Public sector	22.2	23.1	21.9	22.9	22.8	22.6	23.6
Private sector	64.5	64.2	65.6	63.6	64.5	64.5	62.4
Other sectors	3.5	3.5	3.3	3.1	2.8	3.2	3.2
Israel & the settlements	9.8	9.2	9.2	10.4	9.9	9.7	10.8
Total	100	100	100	100	100	100	100
West Bank							
Public sector	15.2	16.3	14.9	16.3	15.7	15.8	16.6
Private sector	68.9	68.5	70.0	66.9	68.6	68.5	66.1
Other sectors	2.1	2.0	2.0	1.9	1.7	1.9	1.7
Israel & the settlements	13.8	13.2	13.1	14.9	14.0	13.8	15.6
Total	100	100	100	100	100	100	100
Gaza							
Public sector	39.4	39.1	37.9	38.0	40.1	38.8	39.3
Private sector	53.8	54.0	55.7	56.0	54.3	55.0	54.2
Other sectors	6.8	6.9	6.4	6.0	5.6	6.2	6.5
Total	100	100	100	100	100	100	100

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011- Q1 2013. Ramallah, Palestine.

With respect to status of workers, the Q1 2013 data show a growth in the participation rate of wage earners compared to the corresponding quarter of 2012. Meanwhile, the rate of unpaid workers who work in family projects declined significantly between the corresponding and the consecutive quarters (see Table 2-4). Regionally, the data show a growth in the

participation rate of wage earners in the West Bank (by three percentage points compared to the previous quarter). However, in the Gaza Strip, the participation rate of wage earners dropped by 2.5%, while participation rate of employees without pay saw some increase there.

Table 2-4: % Distribution of workers in Palestine- By Employment Status and Region, 2011-2013

Region & Employment Status	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013
West Bank							
Employer	7.4	7.6	7.2	7.5	8.0	7.6	7.5
Self-employed	18.9	19.7	19.0	18.2	17.7	18.7	17.5
Wage earner	64.1	63.2	63.1	65.0	64.2	63.9	67.6
Unpaid family member	9.6	9.5	10.7	9.3	10.1	9.8	7.4
Total	100	100	100	100	100	100	100
Gaza							
Employer	3.9	2.9	3.2	5.0	3.5	3.7	3.3
Self-employed	17.7	16.5	15.5	17.9	14.1	16.0	15.8
Wage earner	72.7	74.4	74.2	70.7	77.0	74.1	75.1
Unpaid family member	5.7	6.2	7.1	6.4	5.4	6.2	5.8
Total	100	100	100	100	100	100	100
Palestine							
Employer	6.4	6.2	6.0	6.7	6.7	6.4	6.2
Self-employed	18.6	18.8	18.0	18.1	16.6	17.9	17.0
Wage earner	66.6	66.5	66.5	66.8	67.9	66.9	69.9
Unpaid family member	8.4	8.5	9.5	8.4	8.8	8.8	6.9
Total	100	100	100	100	100	100	100

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011-Q1 2013. Ramallah, Palestine.

Table 2-5: % Distribution of workers in Palestine- By Sector and Region, 2011 – 2013

Sector & Region	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013
Palestine							
Agriculture, fishing, and forestry	11.9	10.5	12.7	10.3	12.3	11.5	9.6
quarrying and manufacturing	11.8	12.2	11.7	11.3	12.5	11.9	13.5
Building and construction	13.9	13.5	14.7	15.3	13.9	14.4	15.0
Trade, restaurants and hotels	20.3	20.1	19.7	19.9	18.8	19.6	18.5
Transport, storage and communications	6.1	6.6	6.3	6.8	6.2	6.5	6.7
Services and others	36.0	37.1	34.9	36.4	36.3	36.1	36.7
Total	100	100	100	100	100	100	100
West Bank							
Agriculture, fishing, and forestry	12.8	11.4	14.4	11.4	13.9	12.8	10.3
quarrying and manufacturing	14.4	14.9	14.4	14.1	15.4	14.7	16.8
Building and construction	17.1	16.4	17.4	18.0	17.0	17.2	18.6
Trade, restaurants and hotels	21.0	21.4	20.4	20.9	19.4	20.5	19.0
Transport, storage and communications	5.5	5.6	5.9	5.7	5.3	5.6	5.7
Services and others	29.2	30.3	27.5	29.9	29.0	29.2	29.6
Total	100	100	100	100	100	100	100
Gaza							
Agriculture, fishing, and forestry	9.6	8.4	8.9	7.8	8.3	8.4	8.2

Sector & Region	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013
quarrying and manufacturing	5.5	5.9	5.4	4.6	5.5	5.4	6.2
Building and construction	6.0	6.7	8.7	9.0	6.3	7.7	6.9
Trade, restaurants and hotels	18.4	16.9	18.1	17.6	17.2	17.5	17.3
Transport, storage and communications	7.6	8.9	7.3	9.3	8.4	8.4	8.9
Services and others	52.9	53.2	51.6	51.7	54.3	52.6	52.5
Total	100	100	100	100	100	100	100

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011- Q1 2013. Ramallah, Palestine.

Quarterly data demonstrate a remarkable change in the distribution of employees by economic activity between the fourth quarters of 2012 and the first quarter 2013. However, this is basically associated with seasonal shifts, as the rates remained relatively unchanged between 2011 and 2012. For example, despite the decline in the number of workers in the sector of agriculture, fishing and forestry during the first quarter 2013 compared with the previous quarter, the overall rate declined only slightly compared with the corresponding quarter of 2012 (See Table 2-5).

2.2 Unemployment

Unemployment rate hiked to 23.9% in Q1 2013, up from 22.9% in Q4 of the previous year. The rise was primarily a result of an increase of unemployment rate in the West Bank by about 2 percentage points in the face of a slight decline in unemployment rate in the Gaza Strip. In comparison with the corresponding quarter of 2012, the unemployment rate spiked from 20.1% to 20.3% in the West Bank, while it fell by a half percentage point in Gaza (see Table 2-6).

Table 2-6: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and above) in Palestine- by Region and Sex 2011-2013 (%)

Region & Sex	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013
Palestine							
Males	19.2	22.0	18.8	20.7	20.7	20.5	21.2
Females	28.4	31.5	29.5	39.0	31.7	32.9	35.3
Total	20.9	23.9	20.9	24.3	22.9	23.0	23.9
West Bank							
Males	15.9	18.6	16.1	17.9	16.7	17.3	18.6
Females	22.6	25.5	21.4	30.1	24.4	25.3	27.4
Total	17.3	20.1	17.1	20.4	18.3	19.0	20.3
Gaza							
Males	25.8	28.4	24.1	26.0	28.5	26.8	26.3
Females	44.0	46.5	47.2	57.7	48.3	50.1	51.6
Total	28.7	31.5	28.4	31.9	32.2	31.0	31.0

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011- Q1 2013. Ramallah, Palestine.

Key features of unemployment in the Palestinian Territory in Q1 2013:

- ❖ High among young people: Unemployment rate among young people aged 15-24 was 40.9% (64.4% for females

and 36.9% for males). This suggests that a large number of the unemployed are new participants in the labor market (see Table 2-7).

Table 2-7: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and over) in Palestine- by Sex and Age Group 2011-Q1 2013 (%)

Age group	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013
Males & females							
24-15	35.7	40.4	34.3	42.2	38.4	38.8	40.9
34-25	21.7	24.8	23.9	25.6	25.0	24.9	25.2
44-35	12.0	13.7	10.5	12.5	12.0	12.2	13.1
54-45	13.0	14.5	12.2	13.6	12.8	13.3	14.5
+55	8.9	10.9	7.7	8.1	10.2	9.2	9.9
Total	20.9	23.9	20.9	24.3	22.9	23.0	23.9
Males							
24-15	32.3	36.9	30.5	36.3	34.5	34.5	36.9
34-25	17.5	20.2	18.9	18.6	19.2	19.2	18.1
44-35	12.2	13.9	10.5	11.4	12.3	12.0	12.8
54-45	14.9	16.0	13.7	15.2	14.6	14.9	16.8
+55	10.4	13.2	9.5	9.2	12.8	11.1	11.5
Total	19.2	22.0	18.8	20.7	20.7	20.5	21.2
Females							
24-15	53.5	58.1	56.1	73.8	60.2	62.2	64.4
34-25	37.0	40.2	41.0	48.1	43.6	43.3	48.1
44-35	11.0	12.8	10.6	17.0	11.1	12.8	14.3
54-45	4.2	7.1	5.7	6.3	5.2	6.0	4.1
+55	2.3	0.7	1.3	2.7	0.7	1.3	2.2
Total	28.4	31.5	29.5	39.0	31.7	32.9	35.3

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011- Q1 2013. Ramallah, Palestine.

✧ Concentrated among males who received few years of schooling (26.2% among males who received no education versus 17.1% among males who received 13 years or more of schooling). In terms of years of education, there is a substantial difference between unemployed males and females. It is obvious from Table 2-8 that

the lower the years of education, the higher the unemployment rate among males. The picture is completely reversed for females: while the unemployment rate for females who completed 13 years or more of schooling is 46.7%, it is only 2.6% among females who received 1-6 years of schooling.

Table 2-8: Unemployment rate among individuals participating in the labor force (15 years and above) Palestine- by Sex and Years of Schooling 2011 - 2013 (%)

Years of schooling	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013
Males & females							
0	11.8	4.6	7.9	12.0	13.7	9.4	18.5
6-1	19.8	24.8	18.5	18.8	20.5	20.6	21.3
9-7	20.4	23.1	19.6	22.5	22.1	21.8	21.8
12-10	19.2	22.1	18.2	21.4	20.9	20.7	21.6
+13	23.7	26.2	25.5	29.8	26.3	27.0	28.3
Total	20.9	23.9	20.9	24.3	22.9	23.0	23.9
Males							
0	20.6	6.9	17.6	22.4	27.4	18.2	26.2
6-1	22.2	27.6	21.5	21.3	22.5	23.3	24.3
9-7	21.5	24.6	20.8	23.6	23.7	23.2	23.2
12-10	19.7	22.5	18.9	21.5	21.5	21.1	22.0

Years of schooling	2011	Q1 2012	Q2 2012	Q3 2012	Q4 2012	2012	Q1 2013
+13	14.9	16.6	15.6	16.9	16.2	16.3	17.1
Total	19.2	22.0	18.8	20.7	20.7	20.5	21.2
Females							
0	2.4	2.2	1.3	1.2	1.7	1.6	10.9
6-1	2.9	4.2	1.9	1.8	5.3	3.2	2.6
9-7	8.6	6.9	6.9	8.9	6.4	7.2	5.1
12-10	14.5	19.0	11.4	20.8	15.3	16.5	16.9
+13	38.8	42.0	42.6	50.9	42.7	44.6	46.7
Total	28.4	31.5	29.5	39.0	31.7	32.9	35.3

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011- Q1 2013. Ramallah, Palestine.

2.3 Unemployment among graduates of universities and institutes

Table 2-9 displays the rates of employment and unemployment among individuals with intermediate diploma and higher. The rate of unemployment among degree holders was 30% in Q1 2013, a significant increase from the previous quarter. The table also shows that with 8.5%, the unemployment rate among those who have obtained a degree in law was the lowest during Q1 2013 (i.e. for every one

hundred graduates of law, there were about 8 without a job). On the other hand, the unemployment rate among those who have obtained a degree in educational sciences & preparation of teachers was the highest (about 41.2%). Unemployment rate among graduates of journalism and media also remained high (about 37%).

Table 2-9: Unemployed graduates (with an intermediate diploma and above) by Major— between 2011 and Q1 2013 (%)

Major	2011		Q4 2012		2012		Q1 2013	
	Employed	Un-employed	Employed	Un-employed	Employed	Un-employed	Employed	Un-employed
Educational sciences & preparation of teachers	62.2	37.8	60.3	39.7	58.5	41.5	58.8	41.2
Humanities	74.8	25.2	70.8	29.2	69.1	30.9	67.7	32.3
Social and behavioral sciences	73.9	26.1	63.3	36.7	66.4	33.6	63.0	37.0
Journalism and media	65.3	34.7	59.9	40.1	61.9	38.1	67.3	32.7
Business and administration	76.1	23.9	71.6	28.4	71.8	28.2	73.1	26.9
Law	88.0	12.0	93.2	6.8	86.2	13.8	91.5	8.5
Natural sciences	78.3	21.7	75.2	24.8	76.8	23.2	67.6	32.4
Math and statistics	72.9	27.1	64.9	35.1	70.1	29.9	78.6	21.4
Computer	68.8	31.2	71.8	28.2	69.4	30.6	67.9	32.1
Engineering and engineering professions	79.3	20.7	80.4	19.6	78	22.0	78.1	21.9
Architecture and construction	81.3	18.7	84.3	15.7	84.6	15.4	76.0	24.0
Health	81.8	18.2	85.3	14.7	81.4	18.6	78.2	21.8
Personal services	83.5	16.5	58.2	41.8	69.2	30.8	-	-
Others	75.5	24.5	66.2	33.8	70.1	29.9	69.9	30.1
Total	74.9	25.1	71.5	28.5	71.1	28.9	70.0	30.0

(-): Number of observations are not adequate for publication.

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011- Q1 2013. Ramallah, Palestine.

2.4 Wages and working hours

In Q1 2013, the average daily wage of workers in the West Bank rose slightly (0.9%), while it increased sharply (3%) in the Gaza Strip compared with the previous quarter. Likewise, the average wage of Palestinians working in Israel and the settlements climbed by 3%. Meanwhile, the average weekly working hours

in Israel and the settlements increased by around 2.5 hours during the same period. In comparison with the corresponding quarter of 2012, the average wage of workers in the West Bank increased by 3.9% and that in the Gaza Strip climbed by 2% during the same period (see Table 2-10).

Table 2-10: Average weekly working hours, monthly working days and daily wages in NIS of known-wage workers in Palestine- By Place of Work, 2011- Q1 2013

Place of work	Average weekly hours	Average monthly working days	Average daily wage	Median daily wage
2011				
West Bank	43.1	22.4	85.0	76.9
Gaza Strip	37.9	23.4	61.5	50.5
Israel and Settlements	39.4	21.0	162.2	153.9
Total	41.2	22.4	91.7	76.9
Q1 2012				
West Bank	43.0	22.4	85.4	76.9
Gaza Strip	36.9	23.5	63.9	50.0
Israel and Settlements	41.2	20.7	162.0	153.8
Total	41.1	22.4	90.9	76.9
Q2 2012				
West Bank	43.8	22.3	87.4	76.9
Gaza Strip	37.8	23.6	64.3	50.0
Israel and Settlements	41.8	20.3	163.2	153.8
Total	41.9	22.3	92.1	76.9
Q3 2012				
West Bank	43.1	22.2	87.5	76.9
Gaza Strip	37.8	24.3	66.1	53.8
Israel and Settlements	39.7	20.5	167.4	153.8
Total	41.1	22.5	96.0	80.0
Q4 2012				
West Bank	43.1	22.0	88.0	76.9
Gaza Strip	35.9	23.1	63.1	50.0
Israel and Settlements	41.1	20.3	163.4	153.8
Total	40.9	22.1	92.8	76.9
2012				
West Bank	43.3	22.2	87.1	76.9
Gaza Strip	37.1	23.6	64.3	50.0
Israel and Settlements	40.9	20.5	164.1	153.8
Total	41.2	22.3	92.9	76.9
Q1 2013				
West Bank	43.5	22.2	88.8	76.9
Gaza Strip	36.6	23.3	65.2	50.0
Israel and Settlements	43.5	20.0	167.6	153.8
Total	41.6	22.1	95.7	80.0

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics 2013, Labor Force Survey, 2011- Q1 2013. Ramallah, Palestine.

2.5 Vacancy announcements²

The number of vacancies posted in Q1 2013 was 773, a figure that is relatively identical with that posted in the previous quarter. However, when compared to the corresponding quarter of 2012, we notice a 13% drop (see Table 2-11). Yet, there were 55 announcements with no specific number of vacant posts. The posted vacancies, however, do not necessarily cover all available job opportunities, though all government jobs, as per law, must be advertised³.

The NGO sector posted the largest number of job vacancies advertised in Q1 2013 (49% (or 376) vacancies of total posts), while the private sector came second (with 41% (or 318) vacancies). Meanwhile the share of the public sector was only 10% (79 jobs). Compared to the corresponding

quarter of 2012, the number of vacancies advertised by the private sector and the public sector declined by 4 and 2 percentage points, respectively. Similarly, the number of vacancies posted by the NGO sector fell by 6 percentage points during the same period (see Table 2-11).

With regard to the distribution of posted vacancies by region, data show that the central West Bank accounted for the majority of vacancies advertised (62%). The share of Northern West Bank, Southern West Bank and Gaza was 13% each. As for the distribution of vacancies by the required degree, with 67%, the BA received the highest demand (see Table 2-11).

Table 2-11: Number of vacancies advertised in daily newspapers in Palestine (Q1 203 and Qs 1 and 4 2012)

	Q1 2012	Q4 2012	Q1 2013			Total
			January	February	March	
By sector						
Private sector	354	287	93	112	113	318
Public sector	87	67	27	21	31	79
NGOs	449	423	115	124	137	376
By region						
Northern West Bank	88	70	30	40	28	98
Central West Bank	640	540	131	159	187	477
Southern West Bank	90	83	30	29	40	99
Gaza	72	84	44	29	26	99
By degree						
MA and above	61	88	21	22	20	63
BA	632	529	156	176	184	516
Intermediate Diploma	71	66	15	30	33	78
Below Diploma	126	94	43	29	44	116
Total						
	890	777	235	257	281	773

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website www.jobs.ps

With a percentage of 39 percent, the demand for administrative and economic sciences had the largest share of advertised vacancies. At the same time, the demand for humanities & social sciences, applied sciences and medical

sciences posted 19%, 18% and 10%, respectively. Meanwhile, other specializations & professions accounted for only 14%. In the Gaza Strip, the NGO sector posted 86% of all the vacancies advertised (see Table 2-12).

² MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website www.jobs.ps

³ Article (19) of the Civil Service Law No. (4) of 1998 states that the government departments shall announce job vacancies in which appointment is made by the competent authority within two weeks of vacancy in at least two daily newspapers. The announcement shall contain detailed information about the job and conditions to be met.

Table 2-12: Number of vacancies advertised in daily newspapers in Palestine- by Major, Sector and Region- Q1 2013

Major	West Bank			Gaza			Total
	Public sector	Private sector	Civil sector	Public sector	Private sector	Civil sector	
Medical & health sciences	1	26	48	0	0	6	81
Humanities and social sciences	10	10	93	1	0	32	146
Applied sciences	34	71	15	0	2	15	137
Administrative and economic sciences	25	114	123	4	5	30	301
Other (craftsmen, maintenance, secretarial work, etc.)	4	88	12	0	2	2	108
Total	74	309	291	5	9	85	773

Source: MAS collected job advertisements from daily newspapers (Al-Quds, Al-ayyam and Al-Hayah) as well as from the website www.jobs.ps

Textbox 2: Who benefits from the deductions on wages of Palestinians workers in Israel?

Following Israel's occupation of the West Bank and the Gaza Strip in 1967 and the resulting flow of Palestinian workers to the Israeli attractive labor market, the General Federation of Workers (Histadrut) in Israel had the concern that this flow might negatively impact wages and benefits of Israeli workers. Thus, the Histadrut strongly pressured the government to pass legislations that strip the Israeli employers of some advantages when they hire Palestinians from the West Bank and the Gaza Strip in place of Israeli workers⁴.

The government responded positively to these pressures and in 1970 it issued a resolution to the effect that the WBG workers will be treated like their Israeli counterparts in terms of social security, health and retirement payments⁵. Ironically, this resolution, though outwardly equitable, put the basis of discriminatory treatment of WBG workers, since it predicated parity in the workforce costs on WBG employers and their Israeli counterparts, but it did not account for such parity in the benefits. As a matter of fact, the Histadrut was only interested in achieving employers' equivalent costs rather than the actual wages and benefits for WBG workers⁶.

How was it possible to achieve cost parity without benefits? Well, this was possible through imposing the "Equalization Tax" on the wages of WBG workers.

Equalization Tax

Palestinians working in Israel enjoy only three types of social security benefits: compensation for injuries in the workplace, compensation against the bankruptcy of the employer and maternity leave. However, the WBG workers are not entitled to other numerous types of social security (such as unemployment benefits, additional pension payments, children allowances and health insurance) since WBG workers are not eligible to receive these benefits which are only enjoyed by those "residence" in Israel. This is the reason why hiring WBG workers was cheaper than hiring Israelis (who are entitled to all these forms of social benefits).

The "Equalization Tax" came to fill this gap, as its value is equal to the difference between the deductions from the Israeli workers and employers in return for the full social security, and the deductions from WBG workers in return for the limited benefits they receive.

⁴ The minimum wage in Israel was 4,300 shekels (about 1,160 dollars) a month in late 2012. However, a high percentage of workers from the Bank and the Gaza Strip in Israel still receive less than the official minimum (48% of workers without permits and 36% of those who have work permits). The median daily wage for WBG workers in Israel was about twice the median daily wage for those working in the West Bank and about three times the wages of those working in the Gaza Strip in 2012. (Labor Force Survey, the Palestinian Central Bureau of Statistics).

⁵ Mundlak, G. (1999): Israeli Labour Law as Economic Warfare. *Industrial Law Journal*.

<http://www2.tau.ac.il/InternetFiles/news/UserFiles/5%20labor%20law%20as%20economic%20warfare.pdf>

⁶ Dani Ben Simhon (2004): Who looted the Palestinian workers savings? *Alhewar Almotamaden*, No. 821. Ahewar: Labor and trade union movement and the role of the left in the current stage - File No. 1, May 2004. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17620>

Mundlak (1999) argues that if WBG workers pay only for the social security they receive, the deductions from their wages must not exceed 1%. However, actual deductions from the WBG workers wage bill amounts to 12%, meaning that the Equalization Tax in this case dents 11% of salary.

Table (1) displays deductions from Palestinians working in Israel. Pursuant to the decision of the Israeli Supreme Court, these deductions should also apply to the wages of Palestinians working in the Israeli settlements (see *The Economic and Social Monitor*, Issue 25 - July 2011).

Table (1): Employers' contributions and deductions from the wages of Palestinians working in Israel (2013)

Components of Insurance Fund	Employer's contribution	Deductions from the worker's wage	Total
Pensions	12%	5.5%	17.5%
Sick leave	2.5%		2.5%
Vacations	4%		4%
Insurance against workplace accidents	0.25%		0.25%
Development of the construction sector *	0.8%		0.8%
Total fund	18.75%	5.5%	24.25%
National Insurance	0.72%	0.61%	1.33%
Equalization Tax	4.71%	6.39%	11%
Histadrut subscription		0.8%	0.8%
Income Tax		According to income and deductions	
Health stamp		NIS 93	NIS 93
Total	24.18%		

* Deduction from the wages of construction workers only.

<http://www.piba.gov.il/Subject/PalestinianWorkers/Pages/sachar.aspx>

The deductions from workers and employers totaled 37.5% of wages (24.1% from employers and 13.3% from workers). Add to this income taxes deductions as well as the 'health stamp' which is worth 93 shekels a month.

WBG workers' wages are paid indirectly through the "Payment Department" in Israel's Ministry of Interior. The Department receives the gross wages from the employers, then it subtracts deductions and income tax before paying the net wages to the WBGs' workers.

Now two questions are of concern: What is the total value of these deductions and where are they transferred? Do the workers, their families or their communities benefit from these deductions? We should first point out that obtaining reliable answers for these questions (whether from the Israeli or the Palestinian official sources) proved to be very hard, or even impossible. During the past few months, we did strenuous efforts to obtain information, but without substantial success. The dearth of information in Palestinian institutions is primarily a result of either dereliction in documentation or absence of information. On the other hand, it seemed to us that failure to obtain information from the Israeli side was intentional— an attempt by the Israelis to conceal the truth.

In any case, the answer to the previous questions hinges on the historical period in question since there has been a radical change of the channels of these deductions following the Paris Protocol concluded in 1994 between Israel and the PLO.

1970-1993

The scant information available indicates that most of the deductions from the WBG wages in Israel during this period were transferred, unlawfully, to the Israeli treasury, particularly income and equalization taxes. Equalization Tax, in specific, was transferred to a special account of Israel's Ministry of Finance. Although the stated purpose of this account was to "fund infrastructure projects and social development in the territories", no one knows about projects funded through this account (Mundlak,1999).

Assuming that the equalization tax is 11% and the number of WBG workers before 1994 was 70 thousand (the actual figure was far higher) with an average monthly pay of 3,000 shekels (36 thousand per year), the

amount due through this account only would be something around NIS 6.5 billion during 1970-1994. This amount, together with other funds, is yet to be claimed from Israel for the benefit of the West Bank and Gaza's workers⁷.

Meanwhile, the pension deductions from WBG workers' wages totaled NIS 10 billion during the same period. Most of these billions were kept in pension insurance companies that belong to the Histadrut. Although many WBG workers have already received pensions (those who worked at least 10 years upon their retirement) or their savings as lump sums at the end of their service, the majority of reports that addressed this issue found that the largest number of workers did not benefit from the pension deductions. They also found that those who tried to find answers (whether politicians or researchers) were unable to reach conclusive results about the huge amounts of money and who benefited from them⁸.

Post 1994

Paris Protocol gave a formal framework of the destination where some of these deductions should be channeled, thus reducing the fiscal attrition that prevailed during the earlier period 1970-1993. The Protocol, however, did not account for the likelihood of recalling some of the workers' claims swindled in the previous period, i.e. the price the Palestinians paid in return for putting an end to some of the attrition after 1994 was their abandoning / or at least postponing the claim of recovering the rights extorted in the period before 1994.

Article VII of the Paris Protocol defined the terminals of the deductions⁹:

- ✧ **Income taxes:** The text of the Protocol provides that Israel will (through the Clearing Mechanism) transfer to the Palestinian Authority a sum equal to 75% of the income taxes collected from Palestinians employed in Israel and the full amount of income taxes collected from Palestinians employed in the settlements. Income taxes in Israel have progressive marginal rates of 10% on the first NIS 5,200 monthly income, 14% on the additional income of up to 3,680 shekels, and 21% on the additional income of up to 10,750 shekels, and so on until it reaches 48% on average monthly income that exceeds 41,830 shekels (tax rates in 2012). The value of income taxes transferred to the PA was \$400 thousand in 2010, \$8 million in 2011 and \$ 2.3 million in 2012¹⁰. This sharp fluctuation in the transferred amounts is puzzling. Actually, if we assume that the number of workers is barely 30 thousand, and that each one only receives the minimum wage (1,160 dollars a month), then we can safely conclude that the amount of income taxes deducted from workers' wages must be more than \$30 million a year. This is quite a large figure compared with the actually transferred amounts.
- ✧ **Health Insurance:** Paragraph 9 of Article VII in the Paris Protocol states that "the Palestinian Authority may integrate the existing health insurance scheme for Palestinians employed in Israel and their families in its health insurance services. As long as this scheme continues, whether integrated or separately, Israel will deduct from their wages the health insurance fees ("health stamp") and will transfer them to the Palestinian Authority for this purpose. There is an indication that Israel transfers the amounts of "health stamp" which it deducts from workers' wages to the Palestinian Ministry of Health in accordance with the provisions of this article. As such, the workers employed in Israel and the settlements benefit from the Palestinian health insurance. We could not make sure whether the entire amounts of "health stamp" are transferred to the Palestinian side or whether such transfers are implemented through the Clearing Mechanism or transferred directly to the Palestinian Ministry of Health.
- ✧ **Equalization Tax:** Paragraph 3 of Article VII in Paris Protocol states that "Israel will transfer to the Palestinian Authority, on a monthly basis, the equalization deductions as defined by Israeli legislation, if imposed and to the extent levied by Israel. The sums so transferred will be used for social benefits and health services, decided upon by the Palestinian Authority, for Palestinians employed in Israel and for

⁷ The number of Palestinians workers in Israel and the settlements before the outbreak of the Second Intifada in 2000 was 100 thousand. This figure dropped sharply in the subsequent years and then witnessed some rise in recent years. The figure is currently estimated at about 75 thousand, one-third of whom work without official permits. See <http://972mag.com/thousands-of-new-work-permits-for-palestinians-only-serve-of-the-status-quo/56407/>

⁸ See:

Ben Simhon (1999).

Cook, J(2010): "Israel Stole \$2 Billion From Palestinian Workers"

<http://www.counterpunch.org/2010/02/05/israel-stole-2-billion-from-palestinian-workers>

B'Tselem: 'Social Rights and Terms of Employment of Workers from the Occupied Territories.'

http://www.btselem.org/workers/social_rights

⁹ See the text of Paris Protocol at: <http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/Gaza-Jericho+Agreement+Annex+IV+-+Economic+Protoco.htm>

¹⁰ The Palestinian Ministry of Finance website. See also the annual issues of the *Economic and Social Monitor* (MAS).

their families. The equalization deductions to be so transferred will be those collected after the date of the signing of the Agreement from wages of Palestinians employed in Israel and from their employers¹¹.

- ✧ Again, we couldn't obtain certain information about the amount of these deductions and whether they are actually transferred to the Palestinian Authority. We have received an official response from Israel's Interior Ministry to the effect that "the equalization tax is transferred to Israel's Ministry of Finance," without saying whether these amounts are transferred to the PA or not. It should be noted that there is no item called 'equalization tax' in the periodic transfers from Israel to the PA and this suggests that the question about the fate of these deductions is still unanswered.
- ✧ **Histadrut membership deductions:** In July 2008, the General Union of Palestine Workers and the Histadrut signed an agreement that provided for the settlement and recovering of the amounts deducted from the WBG workers' wages since 1993. The agreement also stipulated that the Histadrut will transfer at least 50% of the amounts deducted from wages in the future. This agreement was originally signed in March 1995, but the transfer of funds stopped after the outbreak of the intifada, and the agreement was revitalized in 2008¹².
- ✧ **Pension deductions:** Paragraph 4 of Article VII in the Paris Protocol states that "Israel will transfer, on a monthly basis, to a relevant pension insurance institution to be established by the Palestinian Authority, pension insurance deductions collected after the establishment of the above institution and the completion of the documents." The paragraph also confirmed "Israel will continue to be liable for pension rights of the Palestinian employees in Israel, to the extent accumulated by Israel before the entry into force of this paragraph 4".

The PNA has not yet established such a pension insurance institution for workers employed in Israel. Thus, these deductions are still held in a special account at Israel's Ministry of Finance¹³. Palestinian workers are still suffering from serious financial losses, and even a squandering of their pension in some cases, as a result of workers' need for liquidity during periods of unemployment, forcing them to recover pension deductions and lose end of service pension¹⁴. The loss is further compounded when workers need legal consultation upon claiming their pension deductions, let alone that the ignorance of procedures, the incompetence in Hebrew and the impossibility of access to Israeli institutions, all contribute to losing pension rights.

Where do these deductions go then and who ultimately benefits from them?

We have concluded that only a small amount of these deductions is recovered by the Palestinian Authority (some income taxes and a portion of the health insurance). An additional scant amount is directly collected by the workers themselves (a portion of pensions). The bulk of the deductions, particularly the equalization tax, remain unaccounted for, and there are inadequate information about their total amounts. However, we have a good reason to believe that the Palestinian workers, their families and their communities do not benefit from these deductions. This situation necessitates the PA to work on 3 levels:

First: The PNA must demand negotiations with the Israeli side to recover the deductions due from the period before signing the Paris Protocol for the benefits of the workers and their families.

Second: Building detailed profiles on Palestinian workers employed in Israel and the settlements, along with the amounts deducted from their wages. The aim of this is to monitor figures presented by the Israeli side and verify their accuracy, all of which to ensure sound recovery of the deductions

Third: The PNA must establish a pension fund in order to reclaim the pension deductions which are accumulating in the Israeli pension funds. This will make it easier and more secure for Palestinian workers to claim their pension rights and allows investing the accumulated funds for the benefits of the Palestinian economy.

¹¹ These sums will not include payments for health services in the workplace, and 2/3 of the actual administrative costs in handling the matters related to the Palestinians employed in Israel by the Payments Section of the Israeli Employment Service.

¹² International Labor Conference, *Report of the Director-General, Appendix - The Situation of Arab Workers of the Arab Occupied Territories*, 98th Session, 2009, p.25 <http://www.phrmg.org/Palestinian%20worker%20rights.pdf>

¹³ The Palestinian Authority's failure to establish such a pension Insurance institution led to forfeiting opportunities for investing the pension funds in the national economy.

¹⁴ Workers who have not reached the age of retirement, or who have worked for less than 10 years, may recover the amounts deducted for the purposes of retirement, but they lose their right to deductions if 7 years elapse without official claim by the workers. Those who have worked 10 years and more are entitled to the pension. See: Farsakh, Leili (1999): Work-related items in the Protocol on Economic Relations between the Government of Israel and the Palestine Liberation Organization. MAS

3. Public Finance

Quarterly data indicate a relative improvement in the financial position of the PA during 2013 Q1 2013 relative to Q4 2013, but not necessarily relative to Q1 2012.

Below are the most prominent developments in this quarter compared with the previous quarter and the corresponding quarter of 2012:

- ✧ Compared to the previous quarter, the total public revenues and grants (net) grew by more than 50% (NIS 4.2 billion) as a result of a growth in domestic revenues because of seasonal reasons. When compared to the corresponding quarter of 2012, these revenues also grew by 44%, resulting from a 140% increase in international aid.
- ✧ The total public expenditure declined by 11.9% (to NIS 3 billion) due to a significant drop in non-wage payments and net lending. Compared to the previous quarter, however, total expenditure rose by 12%.
- ✧ The current deficit dropped by 6.3% of GDP (NIS 606.9 million) compared to 13.9% in the previous quarter. Yet, it remained relatively unchanged compared to the corresponding quarter (see Table 3-1).
- ✧ As a result of these developments, the surplus after grants and aid totaled NIS 1.2 billion (on a cash basis), leading to a marked decline in the public debt outstanding (by 10.6%), to settle at 8.2 billion shekels (21.2% of GDP) despite the 68% growth in debt service.

Table 3-1: Summary of the financial position of the PNA: Q1 2103 (cash basis)
(million shekels)

Item	2012				2013
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Public revenues and grants (net)	2,911.2	2,802.9	3,778.1	2,743.2	4,197.8
Total domestic revenues (net)	2,118.4	1,904.6	2,845.8	1,780.0	2,311.8
Domestic revenues	578.4	383.1	425.7	464.7	676.0
Tax revenues	196.7	191.5	322.2	184.8	321.5
Non-tax revenues	1,343.9	1,347.6	2,208.8	1,195.9	1,314.6
Clearing revenues*	0.6	17.6	110.9	65.4	0.3
Tax returns	792.8	898.3	932.3	963.2	1,886.0
External grants and aid	739.3	771.4	723.5	751.4	1,814.1
For budget support	53.5	126.9	208.8	211.8	71.9
To support developmental projects	2,776.3	3,187.1	3,185.4	3,394.3	2,990.6
Total public expenditure	2,608.6	2,993.3	2,958.6	3,169.6	2,919.1
Current expenditure, including:	1,514.8	1,602.1	1,556.6	1,322.1	1,823.2
Wages and salaries	946.8	1,265.8	1,150.0	1,300.0	995.8
Non-wage expenses	147.0	125.4	252.0	547.5	100.1
Net lending	167.7	193.8	226.8	224.7	71.5
Development expenses	114.2	66.9	18.0	12.9	(0.4)
Treasury-funded	53.5	126.9	208.8	211.8	71.9
Donor-funded	(604.4)	(1,155.6)	(130.8)	(1,402.5)	(606.9)
Current deficit / surplus	(657.9)	(1,282.5)	(339.6)	(1,614.3)	(678.8)
Total deficit / surplus (before grants and aid)	134.9	(384.2)	592.7	(651.1)	1,207.2
Total deficit / surplus (after grants and aid)	(134.9)	384.2	(592.7)	651.1	(1,207.2)
Financing	(205.5)	364.2	(582.0)	913.1	(1,183.8)
Net financing from local banks	70.6	20.0	(10.7)	(262.0)	(23.4)

Source: The data available in the financial reports published by the Palestinian Ministry of Finance (cash basis), Table (3).

* Clearance revenues include NIS 191 million as cash payments in July and September. Figures between parentheses indicate negative values.

3.1. Revenues and grants

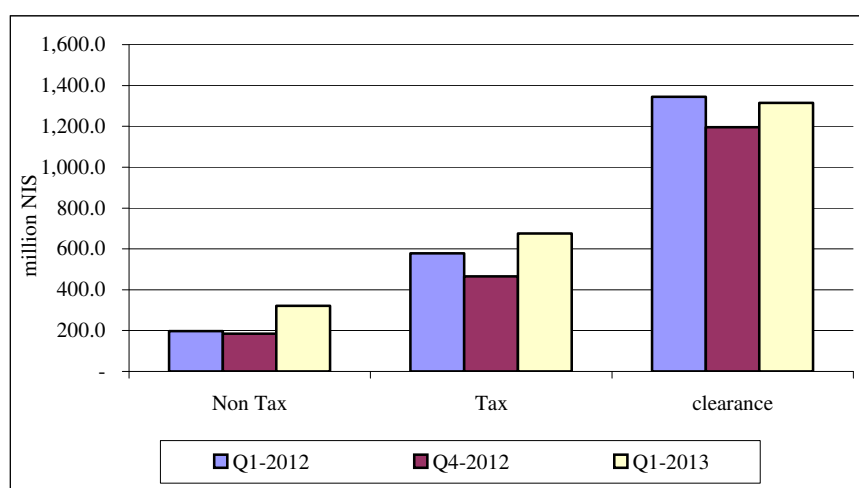
During the first quarter 2013, the total public revenues and grants (net) grew by 53% (NIS 4.2 billion) as a result of a growth in domestic revenues because of seasonal reasons (including incentive discounts offered by the government to the taxpayers if they pay during the first three months of the year, and property taxes due in January each year). The growth was also due to an increase in international aid (see figure 3-1).

In this quarter, clearance revenues grew by 10% over the previous quarter- totaling NIS 1.3 billion

(thus accounting for 57% of total domestic revenues). This improvement was spurred by a package of administrative measures the government took to improve methods of collecting clearing revenues¹⁵. As compared to the corresponding quarter of 2012, clearing revenues, however, declined by 2.2%.

The non-tax revenues fell significantly to NIS 321.5 million (14% of total domestic revenues), up from NIS 184.8 million in the previous quarter, and up by 63.4% from the corresponding quarter of 2012.

Figure 3-1: Structure of domestic revenues



Source: Palestinian ministry of Finance

In Q1 2013, tax revenue grew to NIS 676 million (to 29% of total domestic revenues), up by 45.5% from the previous quarter and by 16.9% from the corresponding quarter. Often, the first quarter of each year sees maturity of income and property taxes; hence the growth between the successive quarters. The increase between the corresponding quarters, on the other hand, indicates an improvement of tax collection, since the PA tallied the tax dues on the private sector and collected the late ones. In addition, the PA has also broadened the tax base.

On the other hand, international grants and assistance (allocated to support the budget and development projects) during Q1 2013 totaled

NIS 1.9 billion (double its value in the previous quarter). These were mainly appropriated to general budget support, and they were also more than doubled the size of grants the PA received in the corresponding quarter of 2012. It is worth noting that international grants and assistance to the PA have always been inconsistent (See Table 3-2).

This aid was a contribution from the Palestinian European mechanism PEGASE (16.3% or NIS 269 million), the World Bank (12.5% or NIS 227 million), the United States (40.4% or NIS 732.6 million), and Arab states: Saudi Arabia, Algeria and Oman (30.8%). The developmental support totaled about NIS 72 million, representing only 3.8% of total aid and grants (see Table 3-3).

¹⁵ These measures included the estimation of clearing according to the Israeli database on the trade between Israel and Palestine, and that bills owed to the Israeli Electricity Company are settled with the Palestinian Ministry of Finance directly rather than automatically deducting them from clearing revenues without coordinating with the Palestinian Ministry of Finance.

Table 3-3: Indicators of grants and foreign aid to the Palestinian Authority– Q1 2013

Item	2012				2013
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Total domestic revenues (NIS millions)	2,118.4	1,904.6	2,845.8	1,780.0	2,311.8
As % to total revenues and grants	72.8	68.0	75.3	64.9	55.1
As % to current expenditure	81.2	63.6	96.2	56.2	79.2
As % to GDP	22.8	18.9	28.3	17.7	23.8
Foreign revenues (grants and donations) (NIS millions)	792.8	898.3	932.3	963.2	1,886.0
As % to total revenues and grants	27.2	32.0	24.7	35.1	44.9
As % to current expenditure	30.4	30.0	31.5	30.4	64.6
As % to GDP	8.5	8.9	9.3	9.6	19.4

Source: Table (3-1)

Table 3-3: Grants and foreign aid to the Palestinian Authority– Q1 2013

Item	(NIS millions)				2013
	2012				Q1
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Budget support	739.4	771.4	723.5	751.4	1,814.1
Arab grants	113.7	259.6	499.7	177.0	558.6
International grants	625.7	511.8	223.8	574.4	1,255.5
Developmental funding	53.5	126.9	208.8	211.8	71.9
Total foreign aid	793.0	898.3	932.3	963.1	1,886.1

Source: Table (7) - External support.

3.2 Public Expenditure

During Q1 2013, public expenditure (current and development) stood at NIS 3 billion (30.8% of nominal GDP)- declining by 11.9% from the previous quarter due to a drop in non-wage expenditure and net lending. Total public

expenditure witnessed a remarkable growth of 8% over the corresponding quarter (see Table 3-4). Quarter 1 also saw a 23.4% decline in non-wage expenditure (bringing it down to NIS 995.8 million).

Table 3-4: Indicators of public expenditure- Q1, 2013

Item	2012				2013
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Current expenditure (million shekels)	2,608.6	2,993.3	2,958.6	3,169.6	2,919.1
As % to total public expenditure	94.0	93.9	92.9	93.4	97.6
As % to GDP	28.0	29.8	29.4	31.5	30.1
Development expenses (million shekels)	167.7	193.8	226.8	224.7	71.5
As % to total public expenditure	6.0	6.1	7.1	6.6	2.4
As % to GDP	1.8	1.9	2.3	2.2	0.7

Source: Table (3-1)

The decline in non-wage expenditure was occasioned by a scaling down of operational expenditure and transfers to social services run by different ministries (save for the Ministry of Prisoners' Affairs)¹⁶.

On the other hand, net lending¹⁷ fell significantly compared to the previous quarter,

¹⁶ The government had previously announced a set of austerity measures in the face of the financial crisis, notably the reduction in the budget of various governmental institutions (excluding health, education and

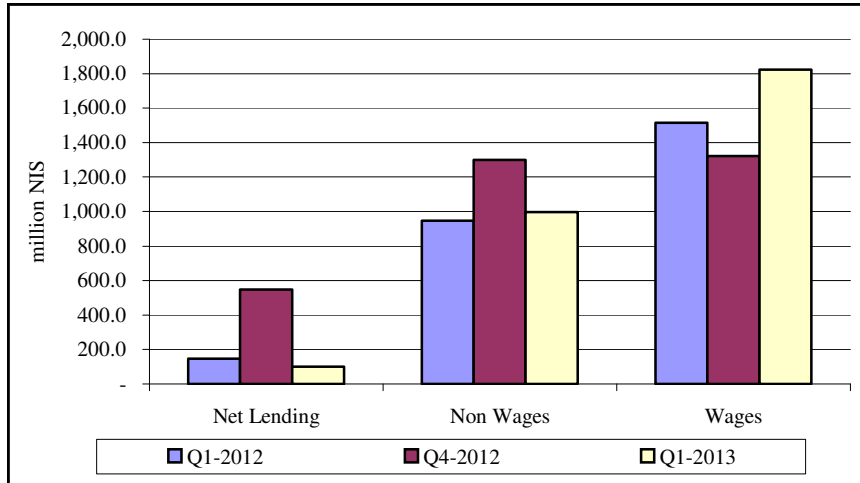
social affairs), including the freeze of any new expenditures related to travel, rent and administrative expenses, especially those related to transportation and fuel.

¹⁷ The item 'net lending' refers to the amounts that are deducted from the clearing revenues and then transferred to utility companies in Israel to pay dues owed by local government bodies and electricity companies in Palestine.

from NIS 500 million to NIS 100 million (for more information about the reasons behind the rise in net lending in the previous quarter, see Issue 32 of the Economic and Social Monitor). Meanwhile, developmental expenditure fell dramatically by about 68% compared to the previous quarter (from NIS 224.7 million to NIS 72 million). It also fell by about 50% compared to the corresponding quarter of 2012.

It is in evidence that the largest component in the current spending is 'salaries and wages' item (see Figure 3-2). Quarterly data indicate that in Q1 2013, the wage bill totaled NIS 1.8 billion, which is NIS 115.2 million higher than the actual value of the ordinary bill, suggesting that part of the late payments of previous bills was added to this quarter's bill¹⁸.

Figure 3-2: Structure of current expenditure



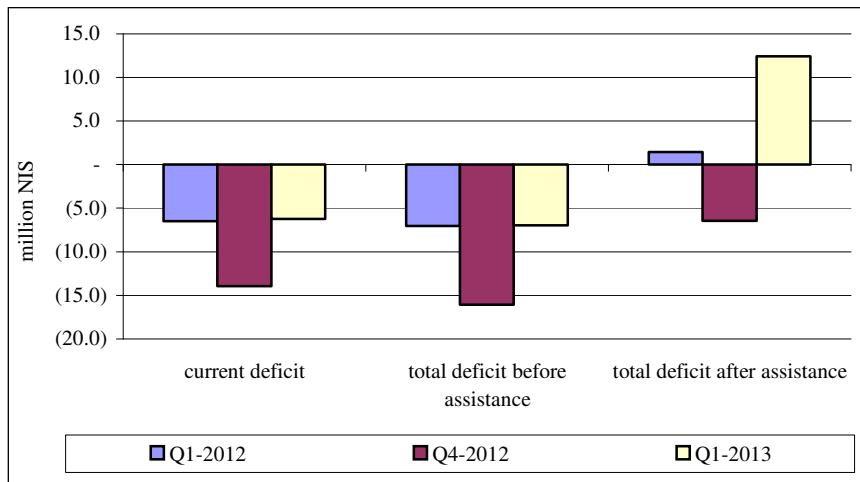
Source: The Palestinian Ministry of Finance

3.3 Financial Surplus / Deficit

During Q1 2013, the decline in current expenditure and the improvement in net gross domestic revenues reduced the current deficit before aid and grant (now standing at NIS 606.9 million compared with NIS 1402.5

million during the previous quarter and NIS 604.4 million in the corresponding quarter of the previous year). This deficit represented about 6.3% of GDP.

Figure 3-3: Indicators of the fiscal deficit as % to nominal GDP



Source: Table (3-1)

¹⁸ The PA's default of paying the actual wage bill totaled about NIS 204.1 million on average in each quarter of 2012, compared to NIS 93.6 million in 2011.

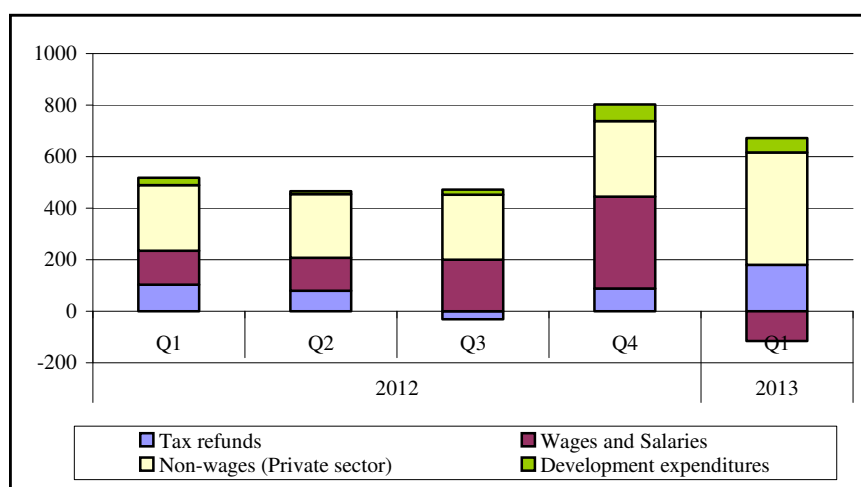
The total deficit before grants and aid totaled NIS 678.8 million- representing 7% of GDP (compared with 12.6% in the previous quarter). On the other hand, the budget balance (after grants and aid) posted a surplus of about NIS 1.2 billion (on a cash basis). This surplus augured well for the decline in the public debt (as we will see later).

3.4 Arrears¹⁹

The PNA's net accumulation of arrears in Q1 2013 totaled NIS 671.9 million. These arrears

involved obligations owed to the private sector (NIS 435.6 million); outstanding tax rebates (NIS 180.6 million); and liabilities of development expenditure (NIS 56.2 million) – See Figure 3-4. Adding the net accumulation of arrears (NIS 671.9 million) to the current deficit on a cash basis (NIS 678.8 million) results in a current deficit of NIS 1350 million on an accrual basis, thus changing the surplus of NIS 1.2 billion (on a cash basis) to a surplus of NIS 536 million (on an accrual basis).

Figure 3-4: Quarterly developments in the net accumulation of arrears



Source: The Palestinian Ministry of Finance

3.5 Clearing revenue

Table 3-5 displays the developments in the clearance revenues on an accrual basis. The table illustrates that in Q1 2013, revenues were nearly NIS 1,388.6 million, down by 1.8% from the previous quarter. When

considering the components of clearance, one notices that the three major components in the clearance revenues (VAT, customs and fuel) had relatively equal shares (with the VAT claiming a slightly higher proportion).

Table 3-5: Clearance revenues (accrual basis) *

(NIS millions)

Item	2012				2013
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Clearing revenue	1343.0	1,410.3	1,449.8	1,413.6	1,388.7
Customs	465.8	473.7	522.6	511.9	459.3
Value added	449.5	485.5	456.5	469.4	488.6
Fuel	420.8	449.8	466.1	421.3	431.5
Purchase tax (sales)	4.5	-1.8	4.6	7.7	5.5
Income tax	2.4	3.1	0.0	3.3	3.7

Source: Tables of financial operations, details of revenue, expenditure and funding sources (accrual basis), Ministry of Finance.

* Accrual basis was used since it is the only basis whose data tables contain details of the different items of clearing.

¹⁹ Net accumulation of arrears = liabilities due for the PNA minus arrears owed by the PNA. This item represents the difference between the deficit on a commitment basis and the deficit on a cash basis (see Issue 32 of the *Monitor*, p. 36 to understand the difference between the figures on a cash basis and an accrual basis).

3.6 Public Debt

Palestine's public debt in Q1 2013 fell by 10.6% from the previous quarter to stand at NIS 8.2 billion (21.2% of GDP compared to 22.9% in the previous quarter and 22.3% in the corresponding quarter) (see Table 3-6). The external debt and the domestic debt constituted 48.4% and 51.6% of total debt, respectively. Arab financial institutions claimed 57.2% of external debt, international and regional institutions accounted for 31.2%,

while the bilateral loans represented 11.6%. On the other hand, the largest part of domestic debt was owed to the banking system (about 14% of the total domestic debt owed to the banking system was in the form of loans to the Petroleum Authority) (see Table 3-6). Meanwhile, the public debt service totaled NIS 52.8 million compared to NIS 31.2 million in the previous quarter (an increase of 68% despite a 10% decline in the debt).

Table 3-6: Public Debt- Q1 2013

Item	(NIS millions)				
	2012				2013
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
a. Domestic debt	4,092.7	4,760.2	4,329.8	5,142.8	4,257.3
Bank loans	1,788.2	2,142.5	2,230.8	2,669.1	2,376.8
Bank facilities	1,664.3	1,893.2	1,423.9	1,783.8	1,255.1
Petroleum Authority loans	609.7	691.9	642.5	659.4	594.9
Other public institutions loans	30.5	32.6	32.6	30.5	30.5
b. External debt	4,185.6	4,417.1	4,290.7	4,077.1	3,989.9
Arab financial institutions	2,342.9	2,467.9	2,457.8	2,335.9	2,283.0
Al-Aqsa Fund	1,940.8	2,049.6	2,043.9	1,940.5	1,906.0
Arab Fund for Economic and Social Development	209.1	221.3	219.9	211.0	204.6
Islamic Development Bank	193.0	197.0	194.0	184.4	172.4
International and regional institutions	1,256.0	1,338.4	1,335.6	1,257.5	1,244.1
World Bank	1,095.8	1,151.5	1,141.5	1,077.8	1,051.9
European Investment Bank	77.0	99.2	106.0	95.9	109.8
International Fund for Agricultural Development	12.2	12.4	12.5	11.7	11.2
OPEC	71.0	75.3	75.6	72.1	71.2
Bilateral loans	586.7	610.8	497.3	483.7	462.8
Total public debt	8,278.3	9,177.3	8,620.5	9,219.9	8,247.2
Public debt as % to GDP	22.3%	22.8%	21.5%	22.9%	21.2%

Source: The Palestinian Ministry of Finance

Textbox 3: The cost of Israeli checkpoints in the West Bank: 7 thousands unemployed and a sharp drop in wages!

In a World Bank study (May 2013) entitled "The Labor Market Impact of Mobility Restrictions: Evidence from the West Bank," Massimiliano Cali and Sami Miaari provide new figures for the losses caused by restrictions imposed by Israel on the movement of labor within the West Bank²⁰.

Using data from the PSBS, ARIJ and the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, the study measures the impact of the "security barriers" regime which has a major effect on the key components of the labor market (employment, wages, and number of days and hours of work), leaving the impact of other types of barriers (such as roadblocks, earth mounds and iron gates) for further investigation.

The study tries to distinguish between the two main channels through which the barriers affect the labor market outcomes. First, direct outcomes: the role of barriers in restricting the movement of labor mainly (but not only) within the West Bank, which directly affects the ability of the workforce to supply labor, thus

²⁰ The World Bank (2013): "The Labor Market Impact of Mobility Restrictions: Evidence from the West Bank". May: http://www.wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2013/05/22/000158349_20130522112115/Rendere d/PDF/WPS6457.pdf

compounding the time and cost of movement for workers, as workers are forced to take longer bypass roads to reach their workplace. In some cases, these barriers prevent workers from reaching their workplace (in cases of curfews and closures).

Second, indirect outcomes: The negative effect on the profitability of businesses (as a result of restricting the movement of goods and workers), which swells the cost of internal and external trade, increases the prices of raw material, eventually affecting profits and production. The study identified substantial reduction from 58% to 41% in the West Bank firms' share of sales outside of their own area between 2000 and 2005, a period of increasing Israeli imposed mobility restrictions.

According to the study, the direct and indirect outcomes impact the basic components of the labor market in different ways:

Employment: The checkpoints were responsible for approximately 6,900 more unemployed workers in the West Bank in 2007. "Considering the average daily wage and the average days worked per month, this effect translates into a monetary loss of NIS 150 million, or approximately USD 38 million."

Working days and hours: The checkpoints directly affect only workers who encounter barriers in their way to work, thus reducing the number of working days during the month and increasing the number of working hours per day.

Wages: The high cost of access to the workplace increases the difference between gross wage and net pay. Likewise, the decline in profitability forces companies to cut wages, or deprive employees of bonuses. Placing one check-point one minute away from a locality reduces its residents' hourly wage by 5.2%. In 2007, the checkpoints resulted in reducing wages by NIS 902 million (\$ 229 million), or approximately 6% of GDP.

Textbox 4: International Monetary Fund urges the PA to reduce the wage bill and tax exemptions

Christoph Duenwald, the IMF Mission Chief for West Bank and Gaza, and Udo Kock, Resident Representative for the West Bank and Gaza, published an article in a number of newspapers on June 10, 2013 urging the Palestinian Authority to reassess its priorities. In particular, the article urged the PA to lower wages, and to cut back on tax exemptions granted for the private sector. Below are some excerpts from the article:

"Two years ago, the staff of the International Monetary Fund concluded that the Palestinian Authority is able to conduct the sound economic policies expected of a well functioning state. The assessment was based on impressive progress in building institutions for public finances, the financial sector, and economic policy. This assessment still stands. However, the Palestinian Authority and its donors now need to reassess priorities.

These priorities include lowering the wage bill to make room for investment in education and public infrastructure and to ensure future financial and economic viability. Such a major shift in the allocation of public resources is not easy and will require cooperation and backing from the international community.

Public spending is heavily tilted towards wages, pensions, and transfers, rather than much needed public investment. Donor aid targeted for building productive capacity is instead used to finance a budget deficit that last year reached \$1.7 billion (17 percent of GDP) while bills remained unpaid- again hurting the private sector. Bank debt has grown to \$1.3 billion. Such a financing model is harmful for the economy, unsatisfactory for donors, and not a viable way to manage public resources

The Palestinian Authority spends 17 percent of GDP on wages for its employees, compared to 8 percent of GDP that is spent in Egypt, and 5 percent of GDP in Jordan. An inflated wage and pension bill comes at the expense of other, more productive spending and with the price of high deficits. Revenue collection is improving, but low tax compliance and generous tax exemptions are adding to lost revenue. The private sector is suffering, for sure, but it is doubtful that the tax incentives are generating new investment and jobs because they often come in the form of poorly targeted, long tax holidays. It should be feasible to reduce wage spending and limit tax incentives, and use some of the savings and extra revenues to lower the deficit and invest in education and infrastructure.

4. The Banking Sector²¹

In the first quarter 2013, assets / liabilities of banks operating in Palestine totaled \$ 10.1 billion, a growth of 3.2% over the previous quarter and 10.5% over the corresponding quarter of 2012. The most significant developments in both assets and liabilities of the consolidated balance sheet for banks are summarized below:

Assets

- ✧ A drop of 3% in net direct credit facilities.
- ✧ A growth of 5.6% in deposits held by banks and the Palestine Monetary Authority.
- ✧ An increase of 13.5% in 'cash and precious metals' item.
- ✧ A growth of 7.3% in stock portfolio.
- ✧ An increase of 40.3% in 'other assets'.
- ✧ An improvement of 5.7% in bankers' acceptances.
- ✧ A decline of 1.5% in fixed assets.

Liabilities

- ✧ A growth of 3.1% in the public (customers) deposits.
- ✧ A 3.2% growth in equity.

- ✧ An increase of 1.3% in the holdings of banks and the Palestine Monetary Authority.
- ✧ A growth of 7.3% in the item of 'taxes and other'.
- ✧ A 42% increase in executed and existing bankers' acceptances.

4.1 Key developments in the consolidated balance sheet for banks

Table 4-1 summarizes the key items in the consolidated balance sheet for banks operating in Palestine:

1. Assets

The net assets of banks grew by \$313.4 million (an increase of 3.2% over the previous quarter and 10.5% over the corresponding quarter of 2012). The increase was occasioned by a growth in all constituents of assets (with the exception of credit facilities and fixed assets which fell slightly). Figure 4-1 displays the distribution of assets of banks during the first quarter of 2013 compared with the previous quarter and the corresponding quarter of 2012.

Table 4-1: Consolidated balance sheet for banks operating in the OPT –Q1 2013

(Million dollars)

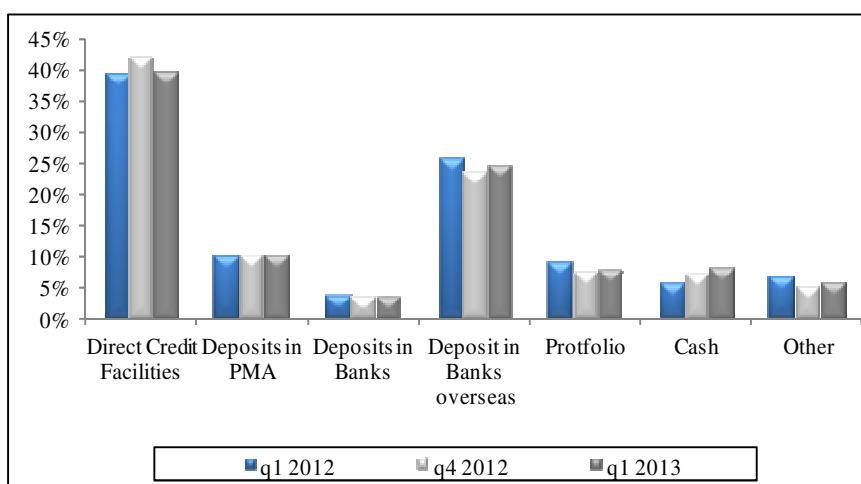
Item *	2012				2013
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Total assets	9,151.1	9,045.4	9,293.6	9,798.5	10,111.9
Direct credit facilities	3,594.5	3,783.6	3,756.4	4,121.6	3,997.4
Deposits of Palestine Monetary Authority & Banks	3,600.3	3,264.8	3,390.9	3,675.2	3,882.1
- Deposits held by PMA	925.3	963.6	938.8	998.9	1,031.3
- Deposits held by Banks	337.9	340.4	294.6	372.6	368.3
- Banks' offshore deposits	2,337.0	1,960.9	2,157.5	2,303.7	2,482.5
Securities Portfolio	829.7	820.2	748.3	740.2	794.1
Cash and precious metals	518.5	602.8	778.7	731.1	830.3
Fixed assets	175.1	176.6	178.2	182.9	180.2
Investments	141.4	144.1	144.7	143.7	143.7
Bankers' acceptances	6.1	6.4	4.7	5.3	5.6
Other assets	285.6	246.9	291.7	198.5	278.5
Total liabilities	9,151.1	9,045.4	9,293.6	9,798.5	10,111.9
Total deposits of the public	7,045.4	6,911.5	7,200.8	7,484.1	7,713.2
Proprietorship (equity)	1,232.3	1,212.4	1,240.0	1,257.5	1,297.4
Deposits of PMA and Banks	530.5	582.0	501.4	725.2	734.7
Tax allocations	186.7	185.6	202.5	182.5	195.9
Other liabilities	141.8	142.3	139.8	139.2	156.5
Executed and existing bankers' acceptances	14.5	11.6	9.1	10.0	14.2

Source: PMA – the Consolidated balance sheet for banks.

* The items listed in the table above are net rather than aggregate.

²¹ The data in this section are preliminary and subject to change.

Figure 4-1: Relative weight of net assets of the banks- Q1 2013 as compared to the previous and corresponding quarters



* 'Others' include fixed assets, investments, bank acceptances, and other assets

❖ Credit facilities

During Q1 2013, direct credit facilities totaled \$4 billion, making up 39.5% of the total assets, down by 3% from the previous quarter, all for overseas deposits of banks. The decline echoed a drop of \$160.7 million in facilities granted to the Palestinian Authority (11.5%). However, these facilities saw an 11.2% growth compared to the corresponding quarter of 2012 (up by \$402.9 million).

The loans, overdrafts and lease financing represented 71.6%, 28.1% and 0.3%,

respectively. By beneficiary, the share of the private sector grew significantly to 68.9% of total facilities (the majority went to residents).

In terms of credit facilities currencies, data show that the credit facilities granted in the US dollar held the highest share (54.4%). The Israeli shekel and the Jordanian dinar accounted for 32.3% and 12.7%, respectively (see Table 4-2).

Table 4-2: Distribution of direct credit facilities portfolio by Beneficiary, Type and Currency- from Q1 2012 to Q1 2013

	2012				2013
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
(million dollars)					
By Beneficiary					
Public sector	1,121.0	1,203.4	1,114.9	1,406.6	1,242.6
Resident private sector	2,419.0	2,526.2	2,589.2	2,671.7	2,715.4
Non-Resident private sector	54.5	54.0	52.3	43.3	39.4
By Type					
Loans	2,526.1	2,665.1	2,785.0	2,901.9	2,864.2
Overdraft	1,060.2	1,110.0	961.9	1,209.4	1,122.3
Lease financing	8.2	8.5	9.5	10.3	10.9
By Currency					
\$ US	2,209.2	2,236.0	2,233.2	2,210.6	2,176.3
JD	427.8	538.0	539.5	539.7	506.0
NIS	935.0	985.5	949.1	1,344.4	1,291.2
Others	22.5	24.1	34.6	26.9	23.9
Total	3,594.5	3,783.6	3,756.4	4,121.6	3,997.4

Source: PMA - The consolidated balance sheet for banks

Table 4-3 demonstrates that with 28.1% (\$795.6), the consumer finance sector had the biggest share of credit facilities. The share of the real estate and construction sector was

21.1% (largely housing loans), while the trade sector (external and internal) received 18.3% of total facilities²².

Table 4-3: Shares of various economic sectors of the facilities granted to the private sector- from Q1 2012 to Q1 2013 (%)

Economic sector	2012				2013
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Real estate and construction	21.4	21.3	21.4	21.1	21.1
Land development	1.0	1.0	1.2	1.5	1.4
Mining and industry	10.5	10.4	8.9	6.2	6.1
Internal and external trade	21.2	21.0	20.8	18.0	18.3
Agriculture and Food processing	1.8	1.2	1.2	1.3	1.0
Tourism, hotels and restaurants	2.1	2.1	2.0	2.1	2.0
Transport and communications	0.8	0.9	0.8	0.8	0.8
Services	11.3	10.5	9.6	9.6	9.9
Financing investment through equity and financial instruments	2.6	2.1	2.4	2.2	2.2
Financing car purchase	4.0	4.1	4.3	4.1	4.2
Financing consumer commodities	16.5	18.8	20.2	28.0	28.1
Other	6.7	6.6	7.1	5.1	4.9
Total Facilities (\$ millions)	2,536.1	2,644.6	2,713.7	2,791.8	2,833.6

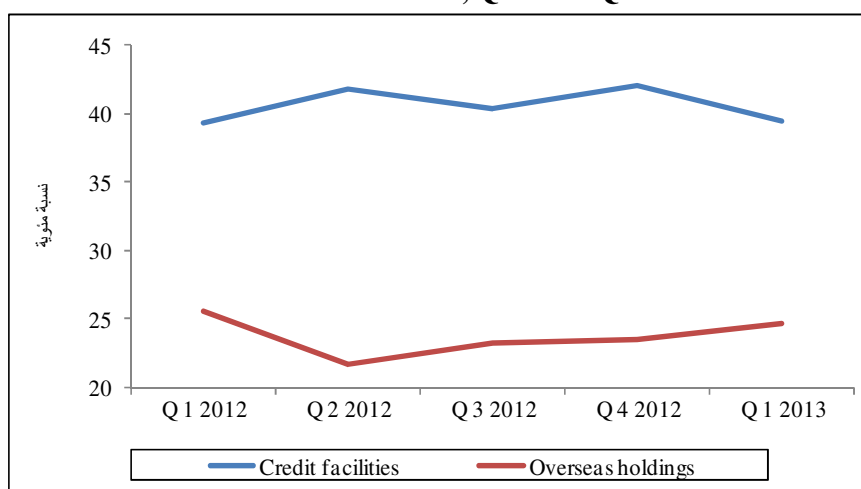
Source: PMA

❖ PMA and Banks' Deposits

During Q1 2013, assets held by banks and the PMA saw a growth of 5.6% over the previous quarter, thus bringing the figure to \$3.9 billion. This growth was due to an increase of the overseas assets of banks and a rise in the deposits held by the Palestine Monetary Authority. With \$2.5 billion, overseas holdings of banks represented 24.5% of total

assets of banks operating in Palestine, up by 7.7% from the previous quarter. This growth coincided with a decline of credit facilities granted in Palestine, as well as the banks' search for other investment opportunities. Figure 4-2 shows the correlation between the credit facilities granted and overseas holdings.

Figure 4-2: Credit facilities and overseas assets of banks as % to net assets of the banks, Q1 2012- Q1 2013



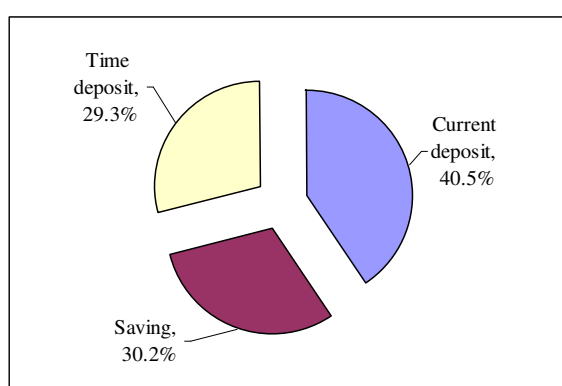
Source: PMA- The consolidated balance sheet for banks

²² Distribution of facilities to various economic sectors is in aggregate (rather than net) terms (where the total facilities = net facilities + informal debt allocations); hence the differences in totals between the figures in Table 4-3 and Table 4-4.

During Q1 2013, with a total of \$1031.3 million, the assets of banks held by the PMA grew by 3.2% from the previous quarter, representing 10.7% of total assets of banks operating in Palestine. These holdings were in the form of mandatory reserves (67.1%), current accounts (8.7%) and other accounts (24.2%).

Holdings of banks operating in Palestine constituted about 3.6% (or \$ 368.3 million) of the total net assets during 2013 first quarter, down by 1.2% from the previous quarter.

Figure 4-3: Distribution of public deposits by Type of deposit- as end of Q1 2013



Source: PMA- The consolidated balance sheet for banks

2. Liabilities

Liabilities of banks operating in the Palestinian Territory primarily involve the total public deposits (76.3%) and net equity (12.8%). Deposits of the public at the end of Q1 2013 totaled \$ 7.7 billion, up by 3.1% from the previous quarter and 9.5% from the corresponding quarter of 2012. Meanwhile, with \$1,3 billion, net equity came second in terms of relative importance, up by 3.2% from the previous quarter and 5.3% from 2012 corresponding quarter.

Figure 4-4: Distribution of public deposits by Currency- as end of Q1 2013

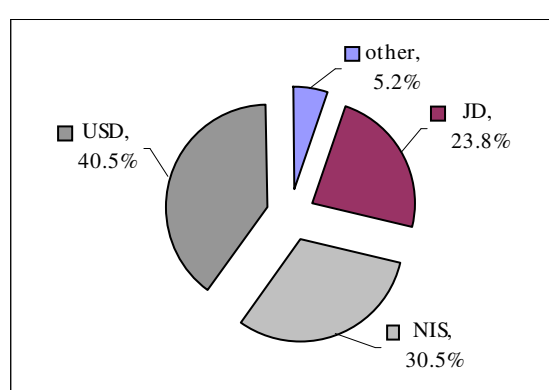


Table 4-4: Distribution of public deposits by Depositor, Type and Currency, Q1 2012- Q1 2013

	2012				2013
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
(\$ millions)					
By depositor					
Public sector	566.1	515.9	566.4	620.2	691.4
Resident private sector	6,276.1	6,180.6	6,409.2	6,621.3	6,786.0
Non-resident private sector	203.2	215.0	225.2	242.6	235.8
By type of deposit					
Current deposit	2,746.1	2,691.0	2,894.8	2,984.4	3,121.0
Time deposit	2,200.9	2,122.4	2,167.6	2,234.9	2,258.9
Saving deposit	2,098.4	2,098.1	2,138.4	2,264.8	2,333.3
By deposit currency					
US dollar	2,740.8	2,709.1	2,789.0	3,063.0	3,120.3
Jordanian dinar	1,849.8	1,795.1	1,781.4	1,740.4	1,838.9
NIS	2,093.4	2,088.9	2,306.3	2,323.6	2,353.4
Other currencies	361.4	318.4	324.1	357.1	400.6
Total	7,045.4	6,911.5	7,200.8	7,484.1	7,713.2

Source: PMA

Public deposits were distributed between the public and private sectors by 9% and 91%, respectively. Within the private sector, on the

other hand, residents' deposits constituted about 96.6% of the total deposits, while non-residents' deposits represented 3.4%.

By type, current (on-demand) deposits accounted for 40.5% of total public deposits. Time deposits represented 29.3%, while saving deposits made up 30.2% of the total public deposits (see Figure 4-3). By currency, with 40.5%, the U.S. dollar retained its dominance of public deposits. The Israeli shekel and the Jordanian dinar held 30.5% and 23.8%, respectively. Other currencies (primarily the UK pound and the Euro) had only a share of 5.2% (see Figure 4-4).

At the end of the first quarter of the year, bank deposits (PMA and banks assets) rose by 1.3% (to \$734.7 million) compared with the previous quarter, thus constituting 7.3% of the liabilities of banks operating in Palestine. This increase was a result of a growth in PMA deposits by about 11.1% (to \$ 192.2 million).

4.2 Performance indicators of the banking system

The general indicators for the performance of banks operating in Palestine reveal some changes in Q1 2013. The capital adequacy fell by about 0.6 percentage points compared with the corresponding quarter and the previous quarter (posting 19.8%). However, it still enjoys a good performance: higher than the minimum set by the Monetary Authority

(12%) and the minimum required by the Basel Committee (8%), suggesting adequacy of banks operating in Palestine and their ability to face the risks that might emerge in the future.

The equity–assets ratio maintained its constancy during the first quarter of 2013 compared to the previous quarter (12.8%), while it decreased by about 0.7 percentage points compared with the corresponding quarter of 2012, due to the steady increase in net assets. In general, this ratio evidently reveals the ability of banks to contain the risks associated with the assets. The interest income– net revenue ratio (74.8%) improved relatively compared to the previous quarter and the corresponding quarter of 2012.

Yet, credit facilities–public deposits ratio declined by 3.3 percentage points compared to the previous quarter. This decline is probably a result of a 3% drop in credit facilities and a 3% rise in public deposits, thus decreasing the overseas assets as a percentage to total assets (see Table 4-5). Nevertheless, compared with the corresponding quarter of 2012, the credit facilities –public deposits ratio saw a growth of 0.8 percentage points, as the growth of the facilities (11.2%) was faster than the growth in public deposits (9.5%).

Table 4-5: Performance indicators of the banking system, Q1 2012- Q1 2013 (%)

Indicator	2012				2013
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Capital adequacy	20.4	20.6	20.5	20.4	19.8
Equity / assets	13.5	13.4	13.3	12.8	12.8
Return on assets	0.5	0.9	1.3	1.7	0.5
Return on equity	3.5	6.6	9.8	13.4	3.9
Interest income / total revenue	72.6	75.7	71.7	74.3	74.8
credit facilities - public deposits	51.0	54.7	52.6	55.1	51.8
Credit facilities of the private sector / private sector deposits	38.3	40.5	40.9	39.6	39.2
Overseas deposits / total deposits *	33.2	26.2	28.0	28.1	29.4
Customer deposits / net assets	77.0	76.4	77.5	76.4	76.3

Source: PMA - The consolidated balance sheet for banks

* Total deposits = public deposits + bank deposits (PMA deposits + bank deposits).

❖ Profits of banks operating in Palestine

The net revenues of banks operating in Palestine totaled about \$39.9 million in the first quarter of 2013, compared to \$32.4 million in the previous quarter and \$38 million in the corresponding quarter of 2012. The

increase resulted from a growth in profits and a decline of expenses during the current quarter. Table 4-6 shows the sources of revenue, expenses and net profit of banks during the first quarter of 2013.

Table 4-6: Sources of income, expenditure and net income of banks
(\$ millions)

	2012				2013
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
Net profit	101.2	102.1	107.2	105.8	109.2
Interest	73.5	77.3	76.9	78.6	81.7
Commissions	19.2	17.7	18.8	17.8	18.2
Debt securities & investment	1.8	0.1	3.0	2.9	0.73
Operations of evaluating and exchanging foreign currency	5.2	5.7	6.7	7.0	7.3
Hedging and trading (derivatives)	0.05	0.03	0.4	0.1	0.13
Other operating revenue	1.4	1.3	1.4	0.6-	1.2
Expenses	63.2	78.7	77.5	73.4	69.3
Operating expenses	54.7	57.5	56.7	58.7	57.2
Allocations	3.1	7.6	8.7	0.3	1.4
Tax	5.4	13.6	12.1	14.4	10.7
Net income *	38.0	23.4	29.7	32.4	39.9

Source: PMA – The consolidated balance sheet for banks

* Net income = net profit – expenses

4.3 Clearing Houses Activity

Data from the Palestine Monetary Authority clearing houses in both Ramallah and Gaza show that in the first quarter 2013, about 1,021,161 checks (with a value of 2,326.7 million dollars) were presented for clearing, down by 10.2% in the number of checks and by 1.3% in the value of checks compared with the previous quarter. Compared to the corresponding quarter of 2012, however, their number rose by 1.1%, while their value

dropped by 10.7%. During the same period, the returned checks declined by 13.9% in terms of number and by 7.4% in terms of value compared to the previous quarter. Compared to the corresponding quarter, their number rose by 16.9%, while their value fell by 8.8% (see Table 4-7). Obviously, NIS checks (as the NIS is the main currency of trade) still dominate both in terms of number and value.

Table 4-7: Number and value of checks presented for clearing & number and value of checks returned, Q1 2012 – Q1 2013

Quarter	Checks presented for clearing		Returned checks		
	No. (checks)	Value (\$ millions)	No. (checks)	Value (\$ millions)	
2012	Q1	1,009,857	2,604.4	119,019	180.3
	Q2	1,038,177	2,370.1	111,283	161.6
	Q3	1,102,004	2,297.6	127,175	157.8
	Q4	1,137,567	2357.5	161,597	177.5
Total	4,287,605	9,629.6	519,074	677.2	
2013	Q1	1,021,161	2,326.7	139,098	164.4

Source: PMA, Monthly Statistical Bulletin

4.4 Banking Penetration

At the end of Q1 2013, there were a total of 17 banks operating in Palestine (7 local and 10

foreign banks). Table 4-8 presents the banking penetration in Palestine as of end 2013.

Table 4.8: Banking Penetration in the Palestinian Territory- as of end Q1 2013

Item	Local banks	Foreign banks	Total
Number of banks	7	10	17
Number of bank branches and offices	121	111	232
Number of ATMs	243	208	451
Number of ATM cards	117,139	29,332	146,471
Number of credit cards	23,143	30,769	53,912
Number of debt cards	141,169	223,815	364,984

Source: PMA

4.5 Money Changers and Lending institutions

At the end of Q1 2013, the number of licensed money changers was 260 (222 in the West Bank and 38 in the Gaza Strip). One hundred

and seventy-two of these money changers have a company legal status, while 88 have an individual status²³ (see Table 4-9).

Table 4-9: Number and distribution of licensed money changers Palestine (Q3 2012- Q1 2013)

Item	2012		2013
	Q3	Q4	Q1
No. of changers	275	276	260
By Region			
West Bank	233	234	222
Gaza	42	42	38
By Legal status			
Individuals	178	103	88
Companies	97	173	172

Source: PMA

Meanwhile, there were 7 lending institutions with a credit portfolio of \$ 86 million, an increase of 2.1% over the previous quarter. The number of active customers in these institutions totaled 50,036 (67.8% in the West Bank and 32.2% in Gaza), a growth of 3.5% over the previous quarter. The ratio of women was 41.4% of the total number of borrowers. The West Bank received about 69% of the total loans compared to 31% in the Gaza Strip²⁴.

4.6 Palestine Stock Exchange

The *Economic and Social Monitor* studies three groups of financial indicators of the Palestine Stock Exchange and its developments:

◇ Indicators of the financial market

- Market capitalization²⁵: The share of market capitalization on the Palestine Stock Exchange in 2012 was 28%, roughly the same share reported in 2011.
- Number of listed companies: The number of companies listed on the Palestine Stock Exchange at the end of the first quarter 2013 was 48 (9 companies working in banking and financial services; 11 manufacturing companies; 7 insurance companies; 8 investment companies; and 13 firms working in the services sector).

²³ As per the PMA's system of licensing and controlling currency exchange agencies (No. 13 of 2008), the individual status must shortly develop into a company status.

²⁴ Figures and data reported in this section are taken from "Palestinian Network for small and micro-finance (Sharakeh).

²⁵ This indicator is used to measure the importance and role of the financial market in an economy. It is calculated by dividing the market value of shares listed on the market to the GDP at current prices. This indicator is calculated for the entire year rather than quarters.

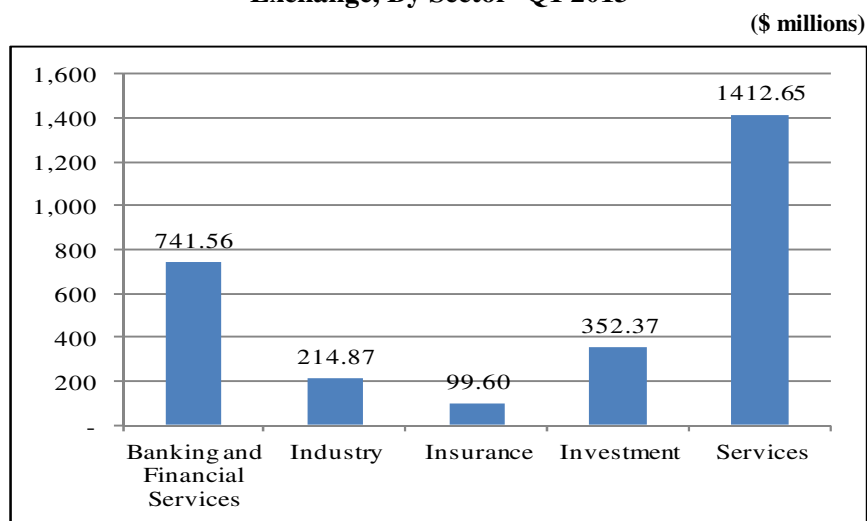
❖ Liquidity Indicators

- Ratio of traded shares to GDP: In the first quarter 2013, this ratio was 2% compared to 3% in the previous quarter.
- Turnover (This indicator calculates the volume or value of shares traded on a stock exchange during a day, month or year). In Q1 2013, this indicator was 1.8%, down from 2.5% in the previous quarter. As per sector, the turnover of investment sector was 2.6%; the insurance sector 2.3%; banking and financial services sector 1.9%; the services sector 1.6%; and the industry sector 1.3%.
- Degree of Concentration This indicator is used to measure the influence of some large companies on changes in stock market indices, especially the stock prices. The influence is measured by calculating

the contribution of the top five or ten companies to the value of shares traded on the stock market. The largest five companies on the Palestine Stock Exchange held 81% of the total value of shares traded in Q1 2013. These companies are: Palestinian Telecommunications Group (41%); Bank of Palestine (16%); Palestine Development and Investment (14%); Arab Islamic Bank (6%); and Palestine's Altakaful Insurance (3%).

The market value of shares of companies listed on the Palestine Stock Exchange at the end of Q1 2013 was \$2.8 billion, a drop of 1% compared to the previous quarter. By sector, the services sector retained its largest share of the total market value (50%). The banking and financial services sector came second with 26% of total value (see Figure 4-5).

Figure 4-5: Value of shares listed on Palestine Stock Exchange, By Sector- Q1 2013



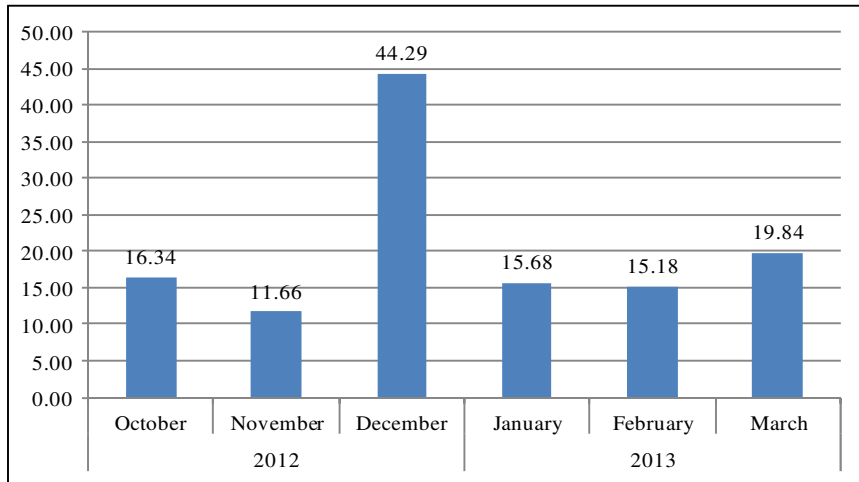
Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

The number of shares traded on the Palestine Stock Exchange in Q1 2013 totaled 29.3 million, down by 30% from the previous quarter. At the same time, the value of shares traded stood at \$50.7 million, down by 30% from the previous quarter (see Figure 4-6).

Regarding the value of shares traded by sector, the services sector had the largest share with 44% of the total value of shares traded, while the banking and financial services sector and the investment sector came second and third, with 28% and 18%, respectively (see Figure 4-7).

Figure 4-6: Value of shares traded on Palestine Stock Exchange, Q 4 2012- Q1 2013

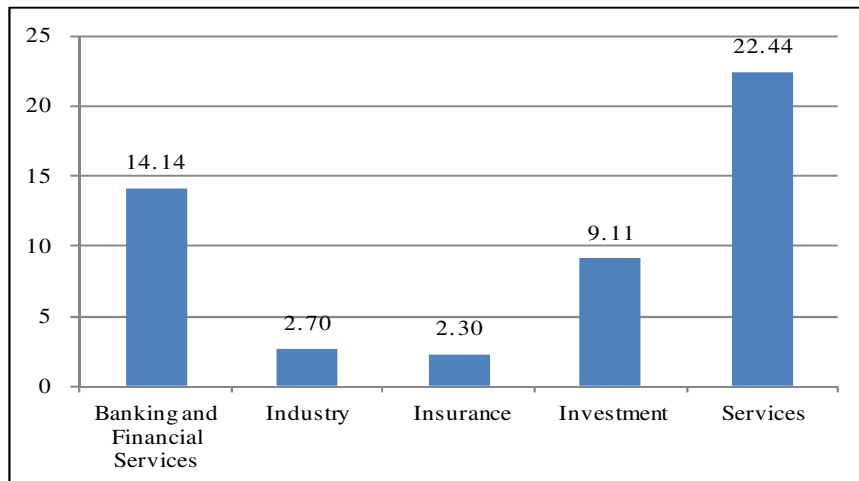
(million dollars)



Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

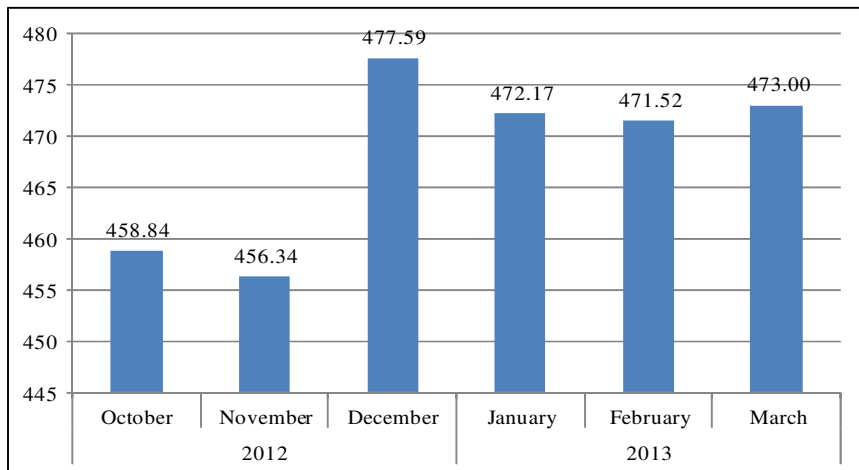
Figure 4-7: Value of shares traded on PSE, By Sector- Q1 2013

(\$ millions)



Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

Figure 4-8: Al-Quds Index, Q4 2012 – Q1 2013



Source: Palestine Stock Exchange www.pse.com

Al-Quds Index

At the end of Q1 2013, Al Quds Index closed at 437 points, down by 4.59 points from the previous quarter (see Figure 4-8), and down by 13.71 points from the corresponding quarter of 2012.

Textbox 5: Anti-Dumping Tariff: Possible Benefits and Applicability

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) regularly holds roundtable sessions tackling topical issues so as to provide policy recommendations for decision-makers. One of sessions addressed the Palestinian Cabinet's resolution on levying additional anti-dumping tariffs of up to 35%. As a groundwork, the Institute prepared a background paper for that roundtable. Below are some excerpts from the discussion:

1. Rationale

In mid-March 2013, the Palestinian government decided to levy additional anti-dumping duties (no more than 35% of the actual value of goods completely-manufactured abroad).

The government's resolution has evoked much debate between proponents and opponents. The decision has also brought along great fanfare among media outlets and political circles, especially that the resolution was at first considered by many as a safeguard against Chinese products which compete with national industries, particularly leather industries.

This round table session gathers both proponents and opponents to answer a couple of questions: How was the decision taken? On what basis? What are the potential advantages? What are the possible negative implications? How much applicable is the decision? How much groundwork has been done prior to adopting such a decision (knowing that the decision took effect as of early May 2013)?

State of Palestine

Council of Ministers

Council of Ministers Resolution No. (13/46/14) for 2013

On custom duties on goods completely-manufactured abroad

The Council of Ministers, in its meeting held in Ramallah on December March 12, 2013

Decided

Article I

To levy additional anti-dumping duties (no more than 35% of the actual value of goods completely-manufactured abroad), including directly and indirectly imported goods.

Article II

Customs and Excise staff shall undertake subsequent verification (of the declared value in the customs and clearing bills) and do all legal necessary measures to ensure compliance with the provisions of the resolution and, if needed, reassess the value of imported goods and levy duties on the difference in both values, including directly and indirectly imported goods.

Article III

The Ministers of Finance and National Economy shall calculate the extent of dumping and circulate lists of goods subject to this resolution.

Article IV

The competent authorities shall undertake to implement the provisions of this resolution, each in its own capacity. The resolution shall take effect on May 1st 2013 and is to be published in the Official Gazette.

Salam Fayyad
Prime Minister

2. Anti-dumping Agreement- World Trade Organization²⁶

It is probably wise to start this paper with a definition of 'dumping' and anti-dumping rules enunciated by the World Trade Organization, first because the WTO's rules are internationally recognized, and second because Palestine is striving to join this organization. Considering international rules, thus, might create a favorable ground for realizing the Palestinian goal.

The World Trade Organization (and its antecedent GATT) operate to discipline and guarantee the smooth flow of trade between nations. Its pursuit is based on two main principles:

1. Binding tariffs: Commitment not to increase a rate of duty beyond an agreed level. Countries apply tariffs based on the quantity of an item, regardless of price (ad valorem), and set a maximum that these countries cannot go beyond in the short run.
2. Countries should apply these tariffs equally to all trading partners without any discrimination (countries must avoid giving trade advantages as the 'most favored nation' to any trading partner).

The WTO agreements uphold these principles, but they also allow exceptions — in some circumstances. Three of these issues are:

1. Countries can set up a free trade agreement that applies only to goods traded within the group—discriminating against goods from outside. Special conditions must be met in this case: in particular the liberalization of trade between the countries concerned should be comprehensive and mutual.
2. In emergency measures, countries can limit imports, basically to safeguard domestic industries. However, this procedure is governed by a number of strict conditions, particularly temporality.
3. A country can levy tariffs on certain goods from a certain state if the exporting country is found involved in supporting its partners or exports, or if exporters are implicated in dumping.

Dumping occurs when manufacturers export a product to another country at a price below the price charged in its home market. Dumping is controversial in that there is no clear-cut agreement among economists on whether this action is legal or not. Although the WTO does not take a stand concerning this controversy, practically it seeks to regulate anti-dumping actions.

Typically, the WTO allows countries to act against dumping where there is genuine injury to the competing domestic industry. In order to do that, countries have to be able to 1. show that dumping is taking place; 2. calculate the extent of dumping (how much lower the export price is compared to the exporter's home market price); and 3. show how dumping is causing injury to national products.

GATT (Article 6) and the Anti-Dumping Agreement clarify that the charge of extra import duty on a particular product from a particular exporting country should seek to bring the price of this product closer to the normal value. There are three methods to calculate such a value: the price in the exporter's domestic market; the price charged by the exporter in another country; or the combination of the exporter's production costs, other expenses and normal profit margins.

As noted earlier, the estimation and calculation of the amount of dumping are not enough. Affected economies must also prove that dumping actually causes material injury to domestic industries. There will be no investigation of violation if dumping is less than 2 percent of the export price or if import volumes are negligible (less than 3 percent of total import volumes). When there is evidence of dumping (and material injury), the exporter is given the opportunity to raise prices before the imposition of additional tariffs. Anti-dumping duties automatically expire at the end of five years.

3. Paris Protocol

The aim of this section is to see whether the PNA's imposition of an additional tariff is consistent with the Palestinian commitments in the Paris Agreement. The Paris Protocol regulates economic and trade relations between Israel and the Palestinian territory. The Protocol states that:

- ✧ The Palestinian Authority will have all powers and responsibilities in the sphere of import and customs policy and procedures with regard to goods on List A1 and A2 (Paragraph 2 of Article III).

²⁶ http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/agrm8_e.htm

- ✧ With respect to all goods not specified in Lists A1 and A2, the Israeli rates of customs, purchase tax, levies, excises and other charges, prevailing at the date of signing of the Agreement, as changed from time to time, shall serve as the minimum basis for the Palestinian Authority. The Palestinian Authority may decide on any upward changes in the rates on these goods and exceeding quantities when imported by the Palestinians to the Areas (Paragraph 5 of Article III).

Apparently, the Paris Protocol allows the Palestinian Authority to levy tariffs higher than tariffs imposed by Israel. This, however, is pointless under the "customs union" between Israel and the Palestinian territory, since the customs union requires the free flow of goods between the two markets. Therefore, levying additional customs duties on goods imported to the Palestinian territory will allow imports to freely flow from the Israeli market to the Palestinian market. Of course, the situation will be different if there was a ban, control or accurate estimation of the value of goods flowing from Israel to the Palestinian territory.

Nevertheless, as long as Israel considers the Palestinian territory part of its 'customs space', it will eventually be responsible, before the World Trade Organization, for justifying the imposition of anti-dumping tariffs within the "single customs zone." In other words, if Israel allows the Palestinian Authority to levy its own tariffs, it implicitly agrees that the Palestinian territory is an "independent customs zone." By contrast, if it insists that the Palestinian territory is just a "customs space" (which it repeatedly proclaimed), then the PNA's imposition of anti-dumping tariffs may mismatch with Israel's commitments within the World Trade Organization.

4. Potential gain and injury

The government's anti-dumping resolution might bring either loss or gain to 4 main parties:

1. **The gain for local producers** manufacturing products that might compete with imported goods (subject to anti-dumping tariffs) depends on two factors:
 - ✧ Whether these producers will be able to manufacture high-quality products and sell them at a price lower than the imported products. For example, if the price of an imported product is 50 shekels and the antidumping tariff is 20% (which brings the price to 60 shekels), then local producers can only compete with this product if they sell the locally-produced product for less than 60 shekels.
 - ✧ The unlikelihood of exporting the same product from a different exporter (other than the exporter involved in dumping) for less than 60 shekels.
2. **Importers** charged with dumping: The injury of this party depends on how competitive the domestic product is. As in the producer's case, the loss depends on the ability of importers to sell for less than 60 shekels and the nonexistence of other importing sources that sell the same product for less than 60 shekels.
3. **Consumers**: This is the party that will typically bear the brunt of levying additional tariffs and high prices. The first result (that economics students learn in welfare analysis) is that the losses the consumers sustain outweigh the gains the producers and the government receive. In other words, the gains of producers and the government will never compensate for the welfare losses of the consumers²⁷.
4. **The government and the national economy**: The potential gains for the national economy (such as increasing employment, domestic demand and tax revenues, as well as improving the balance of trade) depend on the ability of local production to compete under the new price structure. Besides, the improvement in government customs revenues is uncertain, since the customs increase over that of Israel could induce an increase in the indirect import, which will negatively impact the customs revenue, and the income tax revenue as well. On the other hand, it is unlikely that the Israeli customs authorities will apply the Palestinian customs regime on goods imported into the Palestinian territory, suggesting that the Palestinian Authority itself will be responsible for the collection of anti-dumping taxes- a task that is logistically, technically and administratively daunting²⁸.

At this point, it is probably helpful to ask about the nature of economy the government aims to build in the Palestinian territory. Obviously, the government's resolution seeks to protect low-technology consumer products which mainly depend on the competitiveness of the cheap labor. Do we have a prospect of building an economy on this constituent? Is resorting to low-technology industries (rather than developing high-value-added products) an effective, out-of-the-box solution?

²⁷ It is noteworthy that the 'economic theory' considers providing direct support to producers less harmful than levying tariffs to protect domestic industries. Further, the WTO rules are more permissive with direct support compared to protectionism, especially for developing countries.

²⁸ Raising the customs duties on imported final products, and reducing them on intermediate products (as stipulated in the government's resolution), leads to a significant increase in the Effective Protection Rate versus the Nominal Protection Rate (which measures the average tariffs).

5. Investment Indicators

5.1 Company Registration

The Ministry of National Economy registers companies in the Occupied Palestinian Territory under two different laws in effect in the West Bank and the Gaza Strip²⁹. This issue of the *Monitor* reviews the new companies registered in the first quarter of 2013 in the West Bank only because the Ministry of

Economy in Ramallah does not have any data on the registration of companies in the Gaza Strip. The number of registered companies in the West Bank in this quarter was 272, up by 11% from the previous quarter, but down by 15% from the corresponding quarter of the previous year (see Table 5-1).

Table 5-1: Development of the number of new companies registered in the West Bank (2008-2013)

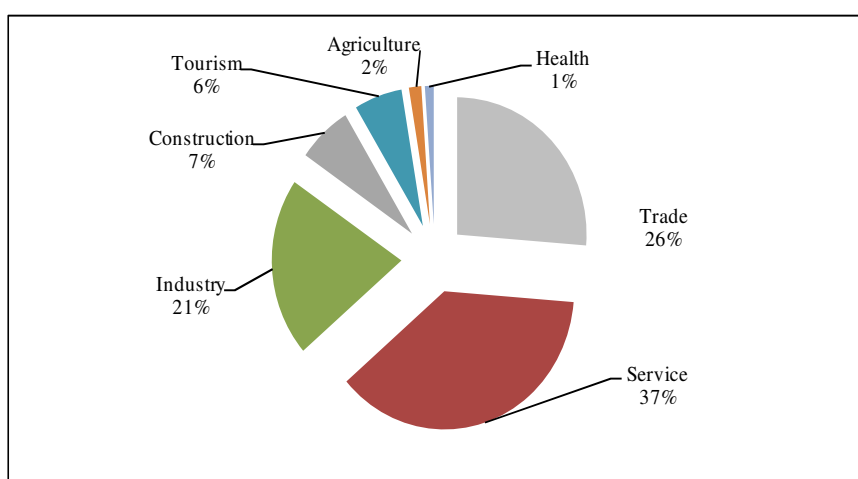
Quarter	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Q1	247	454	334	389	319	272
Q2	334	412	428	373	278	
Q3	315	349	164	287	228	
Q4	287	438	290	337	245	
Total	1,183	1,653	1,216	1,386	1,070	

Source: Ministry of National Economy - Ramallah, Department of the Registrar of Companies, 2013.

The capital of new companies registered in the West Bank in Q1 2013 totaled about 44 million Jordanian dinars³⁰, down by 24% from the previous quarter. With respect to the distribution of the capital by sector, data available show that with a share of 37% (JD 16.6 million), the services sector was the

largest contributor of the capital of newly-registered companies in Q1 2013. The trade sector ranked second with a share of 26% (JD 11.6 million). The construction sector and the industry sector came third and fourth, with 21% and 7%, respectively (see Figure 5-1).

Figure 5-1: % Distribution of the value of capital of the newly-registered companies in the West Bank- by Sector, Q1 2013



Source: Ministry of National Economy - Ramallah, Department of the Registrar of Companies, 2013.

²⁹ Jordanian Companies Law No. (12) of 1964 is applied in the West Bank, while the Companies Law No. (18) of 1929 is applied in the Gaza Strip.

³⁰ In the first quarter 2013, the companies were registered in five currencies: the Jordanian dinar, the U.S. dollar, the Israeli shekel, the euro and the Turkish lira. The exchange rate was calculated according to the quarterly rate of the Jordanian dinar against these currencies: (0.7063), (0.1904), (0.9328) and (0.3956), respectively.

Concerning the legal form of companies registered in the West Bank in the first quarter 2013, data indicate that 115 companies took the form of public ordinary companies, 154 were private joint stock companies, and 3 were foreign joint stock private companies. The

joint stock private companies acquired 36% of the total capital of the newly-registered companies. On the other hand, the capital of the newly-registered foreign joint stock private companies and the public ordinary companies represented 32% and 31%, respectively.

Table 5-2: Distribution of the value of capital of companies registered in the West Bank- by Legal Form: 2012 – Q1 2013

(JD millions)

Year	Legal Form				Total
	Public Ordinary	Private Shareholding	Public Shareholding	Foreign Private Shareholding	
Q1/2012	15.514	35.488	5.000	30.110	86.112
Q2/2012	17.580	17.594	0	2.123	37.296
Q3/2012	11.281	15.050	0	428.127	454.458
Q4/2012	12.115	28.233	0	17.628	57.976
2012	56.490	96.365	5.000	477.988	635.842
Q1/2013	13.936	16.346	0	14.346	44.347

Source: Ministry of National Economy - Ramallah, Department of the Registrar of Companies, 2013.

5.2 Building License

The number of building licenses issued during a given period may be taken as a significant indicator of investment activity in general, and investment in the housing sector, in particular. The number of building licenses changes seasonally- increasing in the second and third quarters (during summer), while declining in the first and fourth quarters. Besides, the number of licenses issued in Palestine does not include all building activities in the construction sector, since part of the

construction activities, especially in rural areas, is not registered or licensed.

Data indicate that the number of building licenses in the West Bank during the first quarter 2013 increased by 5% compared to the corresponding quarter of 2012. On the other hand, the total area licensed during this quarter saw a growth of 2.5% over the corresponding quarter (see Table 5-3).

Table 5-3: Number of building licenses issued in the West Bank: 2012-2013 (area in 1000 sq m)

Indicator	2012					213
	Q1	Q2	Q3	Q4	Total	Q1
Total licenses issued	2,172	2,190	1,778	2,099	8239	2281
Residential buildings	1904	1930	1624	1860	7318	2053
Non-residential buildings	268	260	154	239	921	228
Total licensed areas	976.8	870.1	805.9	1125.5	3778.3	1001.0
No. of new units	3,317	3,006	3,107	3,673	13,103	3173
Area of new units	618.2	518.6	529.6	636.5	2302.9	541.4
No. of existing units	526	643	541	623	2,333	1035
Area of existing units	109.0	106.3	92.7	112.5	420.5	171.8

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics (2013): Building Licenses Statistics, Ramallah - Palestine.

5.3 Cement Import

The 2013 Quarter 1 saw a 2.8% decline in the quantity of cement imported into Palestine compared to the corresponding quarter. In the West Bank, the quantity of cement imported

dropped by slightly during the comparison period, while the Gaza strip retained roughly the same portion it posted in the corresponding quarter of 2012 (see Table 5-4).

Table 5-4: West Bank and Gaza's Imports of Cement: 2012-2013
(thousand tons)

Indicator	2012				2013
	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1
WB	254.3	341.9	292.4	328.3	246.3
GS	12.6	13.5	13.1	9.4	13.1
Palestine	266.9	355.4	305.5	337.7	259.4

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics: Administrative Records, 2013. Ramallah, Palestine.

5.4 Car Registration

This section tallies the number of cars (new or used) registered for the first time in the West Bank and imported from abroad. This indicator can mirror the economic situation of the population, on the one hand, and the degree of reliability and optimism about the future economic conditions, on the other. Because cars are expensive, they are often purchased through borrowing from banks. This indicator thus reflects the confidence of both people and banks in the sustainability of employment and the ability to pay obligations.

During Q1 2013, 3,434 new and used cars were registered in the West Bank, up by 5.5% from the previous quarter, but down by 8% from the corresponding quarter of 2012. Thirty-nine percent of cars registered in the West Bank during this quarter were used cars imported from abroad, while 37% were new cars imported from abroad, and the rest (24%) were used cars purchased from the Israeli market (see Table 5-5).

Table 5-5: No. of new and used cars newly-registered in the West Bank

	Cars from international market (new)	Cars from international market (used)	Car from the Israeli market (used)	Total
Q1 2012	1,050	2,080	612	3,742
Q4 2012	1,232	1,322	702	3,256
January	481	737	263	1,481
February	447	228	289	964
March	346	380	263	989
Q1 2013	1,274	1,345	815	3,434

Source: Department of Customs and Excise, unpublished data.

5.5 Hotel activity

The total number of hotels rose to 101 end of Q1 2013, up from 98 during the previous quarter. During the same period, the number of guests totaled 120,441 (spending 279,591

nights). This is 2.5% up from the corresponding quarter of 2012, but down by 20.8% from the previous quarter (see Table 5-6).

Table 5-6: Key Hotel Indicators in the West Bank, 2011-2013

Indicator	2011	2012				2013	
	Total	Q1	Q2	Q3	Q4	Total	Q1
No. of operating hotels/	91	90	86	92	98	98	101
Average no. of employees	2,091	2334	2,471	2,446	2,476	2449	2,635
No. of guests	507,372	117,470	159,254	146,612	152,159	575,495	120,441
No. of nights stayed	1,245,509	292,684	371,563	310,327	362,286	1,336,860	279,591
Average room occupancy	1417.1	1,167.8	1,655.0	1,487.6	1,519.7	1,513.7	1,212.0
Average bed occupancy	3412.4	3,152.1	4,087.3	3,369.2	3,937.9	3,652.6	3,106.6
Room occupancy %	28.4	23.1	34.2	28.3	28.2	29.1	22.0
Bed occupancy %	31.9	27.7	36.7	27.8	31.9	30.7	24.6

Source: PCBS, 2013: Hotel Activity in the oPt- Ramallah, Palestine.

Textbox 6: Problems and Obstacles to Land Surveying and Land Property Registration in the West Bank

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) regularly holds roundtable sessions tackling topical issues so as to provide policy recommendations for decision-makers. One of sessions addressed the "Problems and Obstacles to Land Surveying and Land Property Registration in the West Bank". As a groundwork, the Institute prepared a background paper for that roundtable. Below are some excerpts from the discussion:

1. Background and Rationale

Land is the main element underpinning the Israeli-Palestinian conflict. Land is also a key factor in production; and, thus, it is the backbone of development project. That is why land planning is the key to the effective development of natural resources.

To achieve the optimum utilization of land resources, we first need to survey and provide accurate settlements, as well as a comprehensive record, of properties. According to preliminary statistics, the unregistered land comprises approximately 66 percent of the total territory of the West Bank. Interestingly, this percentage is very close to the ratio of unregistered land in areas "A" and "B (see Table 1). According to the World Bank, the percentage of land informal contracts and arrangements in the West Bank is 85%³¹.

The lack of settlement and registration of land thwarts the use of land as collateral for bank loans, which erodes the chances of achieving productive investments. By contrast, the availability of secured property rights encourages investment in the land itself, which raises land prices (According to the World Bank, the price of land doubles from 15 to 30 dollars per square meter on average after it is registered). In addition, surveying and registration of land can provide important financial resources that can mitigate the PA's chronic financial crisis and further the budgets of local authorities that derive most of their resources from property taxes.

On the other hand, the failure to settle land issues and define ownerships triggers disputes and social tension. In some accounts, more than 25% of cases brought before the courts in the Palestinian territory are issues related to land disputes³².

Finally, the settlement of land and defining ownership can play an important role in curbing the Zionist persisting efforts to confiscate land, whether directly or through fraudulent sales.

However, it is still legitimate to ask why the PA couldn't, over nearly two decades, avail the rights the Oslo Accords granted it to settle and register land in areas A and B.³³

³¹ World Bank: The Economic Effects of Restricted Access to Land in the West Bank. <http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/EconomicEffectsofRestrictedAccessToLandintheWestBankOct.21.08.pdf>

³² The World Bank study says that these percentages are speculative due to the lack of documented data.
Ibid

This is the main theme of the roundtable dialogue. The present paper aims to provide background information on this topic, in order to enrich and institutionalize the discussion.

2. The legal and institutional framework

Twenty-six land laws are effective in the Palestinian territory. These laws are legacy inherited from the Ottomans, the Britons and the Jordanians who ruled Palestine in the past few centuries. There are also property records, as well as sale/purchase transactions from the three periods. Below, we provide a summary of the applicable legal frameworks in the Palestinian territory during different historical periods, with a special focus on land registration.

The Ottomans

In 1856, the Ottoman Empire issued a group of laws mainly designed to increase taxes on land and farmers. However, ignorance and endeavors to evade high taxes led smallholders and farmers to register their properties and lands in the names of rich proprietors and traders. Some did not register the real area of their land to evade taxes. One study found that only 48% of land figures reflected the true area of the land at the time. This ultimately made a few families and proprietors acquire large areas of Palestine³⁴.

The British Mandate

The British authorities issued the settlement of property rights and land law No. 9 of 1928 in order to demarcate the borders of the former Ottoman Empire. The British authorities also wanted to define land ownership and terminate communality in order to facilitate the land trading operations and transferring ownership among individuals. However, the public doubts about the malicious political goals of the Mandate authorities rendered the project insignificant.

The Jordanian rule of the West Bank

The Jordanian authorities urged individuals to register their land in official departments in order to maintain its private ownership. To this end, the Jordanian authorities issued a number of laws, notably the Settlement of Land and Water Law No. 40 of 1952, which regulates the registration of land within the areas of settlement; and the Law of Registration of Fixed Property (which had not previously been registered) No. 6 of 1964 to regulate the registration of land located outside the settlement areas (i.e. renewed registration). However, the pace of implementation of these laws was slow and did not lead to significant results. The project could register only about 30% of the land, particularly in the north governorates of the West Bank and in main towns³⁵. This figure, however, does not include the land which only underwent the initial settlement procedures (such as the preparation of settlement tables), while the other procedures were not completed due to the outbreak of the 1967 war. This part of the land represents about 11.5% of the total area of the West Bank³⁶.

The Israeli Occupation

One of the first decisions taken by the Israeli occupation in 1968 was the freeze of all land registration processes. The occupation took advantage of this decision, as well as the security allegations and the claims of protecting of natural resources, to confiscate large areas from the West Bank (approximately 2,910 km², or about 51% of the area of the West Bank) and classified them as state-owned³⁷.

The irrevocable power of attorney replaced land contracts because of the ban placed on the registration of land. However, the power of attorney is not a substitute for the registration of the land, since it is only a temporary contract that must be reinforced by the Land Authority within a specific time. If it is not reinforced in due time, it is considered void. The Jordanian law allowed only five year for reinforcing the power of attorney, while the Israeli occupation issued a military order No. 847 of 1980, which extended the period to 15 years.

³³ See Article 22 of Annex 3 on the transfer of powers of Civil Affairs in Oslo II, 1995:
<http://www.mideastweb.org/intanx3.htm#app-22>

³⁴ Hussini, H (2008): Legal Report - Land Administration Report. Palestinian National Authority:
<http://www.husseini1.com/resources/file/publications/1273744294012/Legal%20Report.%20Palestinian%20National%20Authority.%20Palestinian%20Land%20Administration.%20Ministry%20of%20Planning.%202008.pdf>

³⁵ *ibid* (p. 14).

³⁶ Center for Development of the Private Sector (2005): "The registration of land and apartments _ the current status and the requirements of development." A series of research reports (23).

³⁷ ARIJ : The Dilemma of Land Registration in the West Bank:
[http://www.arij.org/publications\(2\)/papers/2009The%20dilemma%20of%20land%20registration%20in%20the%20West%20Bank.pdf](http://www.arij.org/publications(2)/papers/2009The%20dilemma%20of%20land%20registration%20in%20the%20West%20Bank.pdf)

The PNA

The Palestinian Authority inherited the brunt of a chaotic group of laws and Multiple land registration documents that do not reflect the real status of the property. The Palestinian civil jurisdiction was restricted to area "A" (18% of the area of the West Bank) and "B" (22% of the area of the West Bank). The administration of land (authorities arbitrating in land issues, land surveying and registration, as well as management of public lands) were divided between various governmental bodies.

The National Authority re-worked the Jordanian procedures that were effective prior to 1967. This helped to attenuate the land registration problems the citizens would suffer during the direct Israeli occupation.

Things remained hazy until 2002, when the then-Palestinian president issued Decree No. 10, under which the Land Authority was established. The Decree integrated the departments of land registration at the ministry of justice, with the departments of surveying and state-owned property at the Ministry of Housing, both now working under one agency: The Land Authority.

In 2004, the Council of Ministers developed a strategy involving specific targets for the Land Authority, such as improving collaterals of land ownership, developing effective markets for the sale and purchase of land, and managing land in a fair and transparent manner.

Registration of land in area "C"

The land in Area (C) constitutes about 60% of the area of the West Bank. The total area of land which has not been surveyed in this area totaled 2,345 square kilometers, or about 68% of that area. Among the measures Israel takes to dampen the registration of land is the high land registration fees compared with those in the area under the Palestinian control (5% of the value of the land). In addition, the assessment of the value of the lands (which is done by Israeli assessors) is very high. Another obstacle Israel places is setting 10 dunums as the minimum area that can be plotted, which is an incapacitating condition since small farmers and landowners usually do not have such large areas of land³⁸.

The PA has sought to encourage the process of land registration. Thus, it reduced the registration fees for land in the West Bank and the Gaza Strip from 5% to 1%³⁹. A later presidential decree reduced the registration fee of legacy land from 1% -2% to 1 per thousand.

Table 1: Approximate figures for the areas and distribution of registered and unregistered land in the West Bank

	West Bank		Area A		Area B		Area C	
	Km 2	%	Km 2	%	Km 2	%	Km 2	%
Total area	5,700	100	1,000	100	1,250	100	3,450	100
Registered land	1,900	%33	500	%50	300	%24	1,100	%31
Unregistered land	3,800	%67	500	%50	950	%76	2,350	%69

Although there are no official statistics on the progress in the land market, the Land Authority says there is some promising development in the registration of land and the transfer of ownership and inheritance, as well as the tendency of some citizens to follow legal registration methods in official departments as an alternative to the power of attorney in land-related transactions. However, the progress is still insignificant in the face of the current challenges⁴⁰.

Table 1 shows that the area of land which has not been surveyed and settled in areas "A" and "B" is around 1,450 square kilometers, representing 64% of the total area of the two areas together. The percentage of land located outside the settlement areas in area "A" is about 50% of the total land in that area, while the corresponding percentage in area "B" is about 76%⁴¹.

³⁸ Center for Development of the Private Sector (2005): "The registration of land and apartments _ the current status and the requirements of development." A series of research reports (25).

³⁹ Recently, the PA has raised the registration fee to 3% (the seller pays 2% and the buyer pays 1%).

⁴⁰ A World Bank report says that up until recently, only 10% of the sale and purchase transactions were done in the Land Authority, while the rest of transactions were performed via powers of attorney in order to avoid registration costs and intricate processing.

⁴¹ Center for Development of the Private Sector (2005).

State-owned land in the West Bank

Based on statistics the Israeli Civil Administration presented before the Supreme Court of Justice, Haaretz Newspaper published on March 28th a report which found that the area of the state land in the West Bank totaled 1.3 million dunums⁴². Most of this area has been registered as state-owned in the wake of the Israeli occupation of the West Bank, especially after 1979 following the Supreme Court decision which constricted the exploitation of land for military purposes. A senior civil administration official has recently admitted, in the Ofer Military Court, that the decisions of registering lands as state-owned were political in the first place.

Official figures in the report indicate that 30% of the total area of the state land in the West Bank was awarded to the World Zionist Organization to establish colonial settlements, and that about half of the state-owned land in the West Bank was actually disposed of. On the other hand, the Palestinians have access to a scant 1% of this land (see Table 1).

Table 2: Distribution of the total area of state-owned land in the West Bank

	Dunum	%
Total area of state-owned land in the West Bank	1,346,600	100
- Land granted to the World Zionist Organization	400,000	30
- Land granted to Israeli mobile operators and local authorities	103,000	8
- Land granted to Israeli utility companies	160,000	12
- Land still held by the Israeli Civil Administration	671,000	50
- Land granted to the Palestinians	8,600	0.7
In Jenin	6,910	
In Bethlehem	630	
In Jericho	1,000	
In Tulkarm	10	

Haaretz report refutes two main Israeli allegations: the Zionist settlements are built solely on state land; and the state-owned land does not include land that is privately owned by Palestinians.

3. Pilot projects and underway land settlement programs⁴³

In early 2008, the Land Authority carried out a pilot project to survey and settle land in Betunia, Bir Nabala and Qarawat Bani Zeid. The total targeted area was about 15,000 dunums: 8,000 in Beitunia, 2,000 in Bir Nabala and 5,000 in Qarawat Bani Zaid. The Land Authority completed this project (which was funded by the Finnish government via the World Bank) in early 2011.

There are three land settlement projects in three areas of the West Bank. The work on these projects is still underway, since none of them has been completed, though the registration of land is one of the top priorities of the National Development Plan (2011-1013):

- ✧ **Bethlehem:** The project started in late 2008 to settle all the lands of Bethlehem Governorate. The first phase focused on the settlement of lands in the towns of Bethlehem, Beit Sahour, Beit Jala and Doha. So far, about 20,000 dunums in these towns have been settled. The work was funded by the PA and implemented by the staff and equipment of the Land Authority.
- ✧ **Salfit:** This project (which is funded by the Palestinian government) started in mid 2010 to survey all the lands of Salfit Governorate. The first phase focused on the town of Salfit. So far, around 9,000 dunums in this town have been settled.
- ✧ **Dura (Hebron):** The project started in March 2013 to survey around 180 thousand dunums in Dura over the next three years at a total cost of \$8.7 million. Unlike the previous projects, the Dura project is funded by the Finnish government via the World Bank⁴⁴.

⁴² <http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/just-0-7-of-state-land-in-the-west-bank-has-been-allocated-to-palestinians-israel-admits.premium-1.512126>

⁴³ Data obtained from an interview with Mr. Muqbil Hamdan, Director General of the Settlement Department in the Land Authority (March 26th, 2013).

⁴⁴ <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:23183412~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html>

4. Some suggestions and procedures necessary for the development of the land market

- ✧ Speeding up the in-depth study of the Land Law so that it can be shortly approved after being negotiated extensively with the concerned parties⁴⁵.
- ✧ Terminating powers of attorney, or at least setting their validity to a maximum of only one year.
- ✧ Available information indicates that the Ministry of Finance collects property taxes for 26 municipalities in the West Bank, while 36 municipalities are not subject to property taxes collection. The PA should reassess the value of properties (since taxes are levied according to this value) and it should levy property taxes in all governorates of the Palestinian territory. Research shows that the property taxes help in the optimal exploitation of lands and stimulate the processes of buying and selling. They also induce sellers to register land. The PA should also consider tasking municipalities (instead of the Ministry of Finance) with collecting property taxes.
- ✧ There are particular problems with the heirs of the land: problems of dividing the land into smaller lots and problems of expatriate heirs. The PA should develop methods and innovative ways to solve these problems (e.g. setting a different minimum limit of land that can be registered).
- ✧ The PA places restrictions on the right of access to land registration files (only heirs are entitled to this right). If a third party needs to know about these files, s/he needs a decision from the court. Allowing all parties (including third parties) to access these files, as suggested by the World Bank, may increase transparency and reduce the problems associated with land disputes.
- ✧ Speeding up the establishment of the Land Court (as proposed by the land law) for the purposes of dispute resolution in order to ensure professionalism, speed of rulings and arbitration.
- ✧ The PA should supply the Land Authority with professional personnel and give it greater financial facilities so that it can perform its role and provide significant financial surpluses for the general budget. The current number of staff working in the Land Authority and Land Registry Departments in the Palestinian governorates totals about 480 employees. Although this number is double the figure 5 years ago, it is still less than the number actually required in light of the large amount of tasks assigned to this agency.

Textbox 7: For the third time, MAS publishes the GEM country report- Palestine

In mid-July 2013, MAS published the Global Entrepreneurship Monitor, Palestine Country Report 2012. The GEM is a global bulletin that measures and evaluates entrepreneurial activity in a large number of countries in the world in a unified, consistent way that enables researchers and stakeholders to draw easy comparisons. This is the third round in which Palestine participates in the GEM, allowing reliable comparisons of the development of entrepreneurial activities in 2010, 2011 and 2012.

Key conclusions of the report

The Total Early-Stage Entrepreneurial Activity (TEA) rate in the oPt (9.8%) is relatively low for a factor-driven economy. However, this rate is at the median level for all GEM countries.

The West Bank/Gaza TEA rates are more at parity in 2012 than they were in 2010. In the WB in 2010, the rate was above 14% and decreased to just below 10%; while in Gaza the rate went up from roughly 2.5% to almost 10%. This is probably due to the recovery of Gaza's entrepreneurship, particularly among males. Meanwhile, activity rates in the WB deteriorated due to a decline in female activity rates.

Compared to 2010, there has been a shift in the age distribution in favour of younger entrepreneurs. Over the three years of GEM-Adult Population Survey, the youngest adult age category, those aged 18 – 24, has had the lowest TEA rate.

With respect to income, data indicate that the higher income groups have been associated with higher TEA rates. The ratio of necessity to opportunity shows that for each 100 opportunity-driven entrepreneurs, there are nearly 72 necessity-driven entrepreneurs. The survey found that two thirds of the entrepreneurs are necessity-driven in the WB, while in Gaza, they are in parity.

According to the National Expert Survey (which is mainly concerned with Entrepreneurial Framework Conditions), entrepreneur social image area is the most positive condition influencing entrepreneurial activity in Palestine. Physical infrastructure and interest in innovation were other conditions spurring

⁴⁵ American Foundation 'Land Equity International' conducted 9 studies on the Land Law for the benefit of the Palestinian Ministry of Planning in 2007. See: <http://www.landequity.com.au/projects/land-administration-project/>

entrepreneurial activity. The three areas that considerably impede entrepreneurial activity in Palestine were level of education and training; intellectual property rights; and government programs. Internationally, financial support is the number one constraining factor; more than half the experts cited this as a constraining factor, although in Palestine only 40% thought it was a constraining factor. Political, institutional and social context was considered the largest constraining factor in Palestine.

Though national experts did not cite 'education and training' as one of the most significant constraining factors, the recommendations for the improvement of entrepreneurship in Palestine focus firmly on 'education and training.'

The rate of informal investors in the APS who provided funds to someone to start a business in the last three years was around 2.6%. Using the adult (18-64) population size of 2.1 million in 2012 in WBG and the mean informal investment of \$ 5,814, the total amount of informal investments was estimated to be around \$317.68 million, representing 3.18% of GDP in 2012. This ratio is very close to that found in 2010, when total estimated informal investments constituted 3.19% of GDP, while it was scantily 1.52% in 2009.

Youth entrepreneurship gained momentum in 2012, and there were also a group of questions added by Palestine team. With regard to entrepreneurship hindrances, 75% of the experts said that the conflict situation is the main obstacle to young adults' entrepreneurship. National experts believe that these obstacles force young adults to seek opportunities outside the country. Because of their age, young adults tend to face additional constraints when compared to the adult population (most of these constraints are related to deal lack of resources). That is why young adults depend on family support to start their businesses. National experts point out that there is a need to have credit facilities and business support services to facilitate this kind of entrepreneurship.

The Adult Population Survey demonstrated that age group membership (youth and non-youth) was not correlated with the amount of start-up capital. The proportion of each age group falling in any of the required start-up capital categories was nearly equal for both youth and non-youth categories.

6. Prices and Purchasing Power

6.1 Consumer prices

Indices of consumer prices in Palestine during Q1 2013 saw an increase of 0.45% over the previous quarter and 1.7% over the corresponding quarter of the previous year. The commodity group which had the strongest

influence on indices was 'lodging and related supplies', rising by 2.6% from the previous quarter and by 3.65% compared to the corresponding quarter of 2012 (see Table 6-1).

Table 6-1: Average CPI Change in Palestine- by Commodity Group

Group	% Change in Q1 2013 over Q 4 2012	% Change in Q1 2013 over Q 1 2012
Food Stuff and soft drinks	0.51	0.53
Alcohol beverages and Tobacco	0.82	9.28
Textiles, apparels, and footwear	(0.80)	(0.57)
Lodging and related supplies	2.60	3.65
Furniture & home appliances	(0.16)	2.76
Medical care	(0.71)	2.29
Transportation & travel	(0.27)	0.93
Telecommunications	(0.16)	(0.46)
Recreational & cultural goods & services	(0.74)	0.78
Educational Services	1.52	2.95
Restaurant, Cafe, and Hotel Services	1.77	2.66
Miscellaneous goods and services	(0.61)	2.21
General CPI	0.45	1.70

Source: PCBS.

* Figures in brackets indicate negative values (decline in prices).

Prices of basic consumer commodities had undergone various changes during Q1 2013 compared to the previous quarter (see Table 6-2). The prices of fresh vegetables climbed by 4.43%. For example, the price of cucumbers posted a significant increase of 29.36% (the price of greenhouses cucumbers was 4.60 shekels/ 1 kg during February 2013). The prices of dairy and eggs rose by 2.04%. Likewise, the price of domestic fuel hiked by

2.35%, while the price of domestic gas rose by 8.71% (86.19 shekels/ 12 kg gas bottle during February 2013). Similarly, prices of fresh fruit fell by 1.12%. Also, prices of car fuel dropped by 0.68% (the price of Israeli unleaded gasoline 95 octane stood at 7.34 shekels/ 1 liter during January 2013, while the price of Israeli diesel was 6.88 shekels / 1 liter during January 2013).

Table 6-2: Price movement of main commodity groups- Q1 2013

Consumer group	% Change in Q1 2013 over Q4, 2012
Automobiles fuel	(0.68)
Domestic fuel	2.35
Fresh Vegetables	4.43
Fresh Meat	(2.21)
Sugar	(5.81)
Rice	(3.61)
Fresh Chicken	0.67
Flour	(0.51)
Dairy Products & eggs	2.04
Fresh Fruit	(1.12)

Source: PCBS.

* Figures in brackets indicate negative values (decline in prices).

6.2 Producer Prices and Wholesale Prices

In Q1 2013, the Wholesale Price Index (the sale price to retailers or to producers, including VAT and freight/shipping costs) posted a slight decline of 0.01% from the previous quarter. This resulted from a drop of 0.05% in the prices of manufactured goods (which represent 70% of the wholesale price index). In parallel, fishing prices increased by 3.36%. By contrast, prices of agricultural commodities and the prices of mining and quarrying rose by 0.04% and 2.05%, respectively. On the other hand, the Wholesale Price Index posted a drop of 0.57% over the corresponding quarter of the previous year. This decline was a consequence of a drop of 0.69% in the wholesale prices of imported goods and an increase of 0.62% in the wholesale prices of locally-produced goods.

In this quarter, the Producer Price Index (prices received by domestic producers for their output after all taxes are deducted, including VAT and freight/shipping costs) posted a decline of 0.18% from Q4 of the previous year. This decline resulted from a drop of 0.93% in the prices of agricultural

commodities (which represent 36% of the producer price basket). At the same time, the prices of manufactured goods posted an increase of 0.15%. Meanwhile, the prices of mining and quarrying climbed by 1.19%. At the same time, prices of fishing and shrimp posted a significant rise of 20.26%. The change in producer prices was due to a decline of 0.21% in the index of producer prices for local goods and a rise of 0.05% in the index of producer prices for exported goods.

6.3 Construction and Road Costs Index

The construction cost index measures the changes that occur in the prices of construction materials and services. During Q1 2013, the construction cost index (for residential and non-residential units) in the West Bank saw a slight increase of 0.06% over the previous quarter. There are no updated data on the Gaza Strip.

The road cost index detects changes in the prices of materials and services used in the construction of roads in the West Bank. This index rose by 0.55% in Q1 2013 over the previous quarter. Again, there are no updated data on the Gaza Strip (see Table 6-3).

Table 6-3: Average monthly and quarterly percentage changes in the Construction and Road Costs Index (CRCI) in the West Bank

Period	CRCI		Monthly Percentage Change		Quarterly Percentage Change	
	Construction cost	Road cost	Construction cost	Road cost	Construction cost	Road cost
	Base month: December 2007 = 100	Base month: December 2008 = 100				
October 2012	113.12	116.08	(0.42)	(0.26)		
November 2012	113.23	116.12	0.10	0.03		
December 2012	113.31	116.21	0.07	0.08		
Q4 2012 average	113.22	116.14			(0.14)	0.85
January 2013	112.91	116.15	(0.35)	(0.05)		
February 2013	113.26	116.88	0.31	0.64		
March 2013	113.69	117.30	0.38	0.35		
Q1 2013 average	113.28	116.78			0.06	0.55

Source: PCBS

*Figures in brackets indicate negative values.

6.4 Exchange rates and purchasing power⁴⁶

As we noted earlier, the index of consumer prices increased by 0.45% in the first quarter 2013 compared to the previous quarter. However, since this quarter saw a decline of 3.67% in the exchange rate of the dollar against the shekel (\$1= 3.7 shekels), the purchasing power of the dollar deteriorated by 4.12%. Because the Jordanian Dinar is pegged to the U.S. dollar at a fixed exchange rate, the purchasing power in JD posted a decline relatively identical to that of the dollar (3.9%) during the same period, i.e. the change

in purchasing power for those receiving their salaries in the dollar was similar to the purchasing power for those receiving their salaries in dinar. Meanwhile, the exchange rate of the dollar against the shekel saw a drop of 1.9% in the first quarter 2013 compared to the corresponding quarter of 2012. On the other hand, the inflation rate stood at 1.7%, leading to a 3.5% decline in the purchasing power (assuming fixed incomes) for those receiving their salaries in the dollar and the dinar (see Table 6-4).

Table 6-4: % Change in Purchasing Power and Exchange Rates of \$ U.S. and JD against NIS (2013)

Period	Inflation rate*	\$ US /NIS			JD / NIS			
		Average exchange rate	Change in exchange rate (%)	Change in purchasing power (%)	Average exchange rate	Change in exchange rate (%)	Change in purchasing power (%)	
2012	Q1	1.10	3.77	3.42	2.32	5.32	3.42	2.32
	Q2	(0.45)	3.82	1.31	1.77	5.39	1.31	1.76
	Q3	1.25	3.98	4.15	2.90	5.61	4.16	2.91
	Q4	0.46	3.85	(3.36)	(3.82)	5.42	(3.36)	(3.82)
2013	Q1	0.45	3.70	(3.67)	(4.12)	5.22	(3.68)	(4.12)
	January	1.13	3.70	(5.0)	(5.5)	5.3	(4.2)	(4.7)
	February	0.47	3.73	0.8	0.2	5.2	(1.1)	(1.7)
	March	(0.5)	3.69	(1.1)	(0.6)	5.2	(0.2)	0.3

Source: Calculations are based on data obtained from the PMA and the PCBS.

* The inflation rate represents change in the purchasing power of NIS.

Figures in brackets indicate negative values.

⁴⁶ The purchasing power is defined as the value of a currency expressed in terms of the amount of goods or services that one unit of money can buy. It is dependent on the income of the consumer, the change in prices and currency exchange rate. The change in the purchasing power (assuming constant income) can be measured as: (rate of change in the exchange rate of the currency against the shekel) minus (the rate of change in the index of consumer prices).

Textbox 8: The economy of East Jerusalem: between a rock and a hard place

In May 2013, the United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) released a report on "The Palestinian economy in East Jerusalem: Enduring annexation, isolation and disintegration."⁴⁷ The report shows that the lack of available statistics from East Jerusalem in general, and its economy in particular, weakens accurate understanding of the nature of this economy. The report does not provide new statistics for the city, but tries to figure out what is going on there using the available statistics after 1994 in the light of economic trends prevailed in the rest of the occupied Palestinian territories at the time.

The report involves three sections:

The first section reflects on the historical and political context of East Jerusalem, including the present difficulties faced by Palestinian Jerusalemites, as well as the status of the city under international law. The second section examines the structure and evolution of the economy of East Jerusalem over time: the main economic sectors and their contribution to output and employment, some of the challenges these sectors face and their relative weight over time. It also underscores obstacles to access to capital and constraints on investment. The third section documents the key acute social problems Jerusalemites face. This textbox focuses on the second section of the report.

It was estimated that the East Jerusalem economy contributed around 15 percent of the GDP of the OPT (or some \$250 million in 1990). "In particular, East Jerusalem constituted an integral element of the West Bank regional economy with which it was still well connected: 16 per cent of its population, 14 per cent of its labor force, 18 per cent of domestic employment and over 16 per cent of its gross national product. Its centrality as a tourism and related services centre was then still reflected in its contribution of over one third of the value added by the West Bank (private and public) services sector" (UNCTAD, 2013, p. 11).

The physical and economic separation of East Jerusalem from the rest of the West Bank was accelerated after the outbreak of the second intifada in 2000, and what should have been a 'golden era' for the East Jerusalem economy in the post-Oslo period characterized by open borders, increased regional tourism and economic revival in OPT, in fact produced reversal results for East Jerusalem (see Table 1).

Table 1: Major national accounts variables for East Jerusalem (\$ Millions)

Indicator	1994	1996	1998	2000
GDP	227.6	291.1	337.9	358.1
Net direct income of non-residents	80.5	136.7	184.3	146.2
Net workers' remuneration	91.5	137.6	181.4	148.0
Net property-generated income	-11.0	-0.9	2.9	-1.8
GNI	358.1	427.8	552.2	504.4
Direct transfers to non-residents	42.6	37.2	55.9	4.9
Gross disposable income	400.8	465.0	578.1	509.3
Final consumption	412.2	465.5	542.9	561.9
Savings	- 11.4	-0.1	35.3	-52.7

Source: UNCTAD (2013):The Palestinian Economy in East Jerusalem: Enduring annexation, isolation and disintegration.

The significant decline in the economy of East Jerusalem after 2000 is evidenced by the fact that Jerusalem's contribution to the GDP of the West Bank was approximately 15% in 2000, but dropped to less than 8% thereafter. However, there has been an improvement in GDP per capita in East Jerusalem (in 2002, it totaled \$1,365 compared to \$ 1,200 in the West Bank). The monthly household expenditure in East Jerusalem is also higher than in the West Bank. This is due to a decline in levels of production and standards of living in the West Bank following the Al-Aqsa Intifada, rather than a result of an improvement in the standards of living for Jerusalemites.

⁴⁷ UNCTAD (2013): The Palestinian Economy in East Jerusalem: Enduring annexation, isolation and disintegration. <http://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=537>

Economic enterprises

The report found 6,680 economic enterprises in East Jerusalem in 2009 (2,659 in J1 and 4201 in J2)⁴⁸. Out of the 6,860 enterprises in the Jerusalem Governorate in 2009, 58 per cent were in internal trade and related activities. In 2009 these enterprises employed 3,256 workers, or one-third of the total number of employed persons in East Jerusalem. The number of enterprises in the services sector was 1,385 in 2008. During the same year, 620 of these registered enterprises operating in services activities were in J1, employing 3,977 workers.

Labor force data on the Jerusalem Governorate shows that in 2010, the services sector accounted for 41% of Jerusalem's employed labor force.

As for tourism, data show that in 2009 there were 369 enterprises classified as hotels and restaurants in the Jerusalem Governorate. Even within the restrictive environment the city experiences, it continues to dominate the Palestinian tourism sector. In 2009, for example 34% of the hotels in the OPT were located in East Jerusalem and 48% of the guests in OPT stayed there. With regard to the industrial sector, data indicate that out of the total number of enterprises in the Jerusalem Governorate, 576 were in manufacturing in 2008 (mainly furniture), 384 in food and beverages and 53 in wearing apparel (most of them are J2-based).

Banks and credit

The report concludes that the restrictions placed by the occupying power plays a major role in shaping the entire Palestinian economy, particularly that of East Jerusalem. Palestinians in East Jerusalem face several impediments related to access to finance and credit, whether for consumption, investment or housing purposes. This is attributed to the absence of working branches of Palestinian banks in J1; the operating Israeli banks' branches are limited and do not cover the basic needs of East Jerusalem Palestinians. The problem, however, is not merely the lack of Palestinian bank branches in East Jerusalem. Palestinians are hesitant to open accounts in Israeli banks or to rely on them for financing, whether for housing mortgages or business purposes. One of the reasons for this is the language barrier. However, the critical barrier is the fear of losing collateral property to Israeli entities in case of default. This drives Palestinians of East Jerusalem to resort to Palestinian banks operating in J2 areas or in nearby cities such as Ramallah, Jericho and Bethlehem. However Palestinian banks have restrictions of their own – they do not accept real estate guarantees from Jerusalemites. Approved loan applicants are usually charged relatively high interest rates (around 8.5%).

The economy of East Jerusalem is in a world quite apart from the two economies, Palestinian and Israeli, to which it is linked. On the one hand, it cannot be integrated into any of them. On the other hand, it is structurally dependent on the West Bank economy to sustain its production and trade of goods and services and for employment; and it is forcibly dependent on Israel's markets (with their binding regulations) that serve as a source of employment and trade and as the main channel for tourism in the ruined city. These relations have left the economy of East Jerusalem in limbo- cut off from the Palestinian Authority jurisdiction and subordinated to the Jewish population imperatives and the Israeli priorities.

⁴⁸ J1 includes those parts of Jerusalem which were unilaterally annexed by Israel in 1967: Beit Hanina, Shu'fat Refugees Camp, Shu'fat, Al'Isawiya, Sheikh Jarrah, Wadi Al-Joz, Bab Al-Sahira, As Suwwana, At-Tur, Jerusalem "Al-Quds", Ash-Shayyah, Ras Al-Amud, Silwan, Ath-Thuri, Jabal Al-Mukabbir, As-Sawahira-Gharbiya, BeitSafafa, Sharafat, Sur Bahir, Um Tuba and Kufra'qab.

J2 includes the remaining localities of the Jerusalem Governorate: Rafat, Mikhmas, Qalandya Refugees Camp, Qalandya, Beit Duqqu, Jaba', Al-Judeira, Beit Anan, Al-Ram, Dahiat Al-Bareed, Al-Jib, Bir Nabala, Beit Ijza, Al-Qubeiba, Khirbet Um Al-Lahem, Biddu, An-Nabi Samu'eil, Hezma, Beit Hanina Al Tehta, Qatanna, Beit Surik, BeitIksa, A'nata, the Bedouin Community, Al-Khan Al-Ahmar, AzZa'eem, Al-Eizariya, Al-Sawahreh, Al-Sharqiyyeh, Ash- Sheikh Sa'd, Al-Eizariya, and Abu Dis.

Textbox 9: Youth's Political Participation: Only a quarter of young people in the West Bank and Gaza Strip are politically affiliated

Recently, Sharek Youth Forum has conducted a study on "The status of Youth in Palestine 2013: Promise for the Future" to highlight the problems, trends and opinions of Palestinian young people in the West Bank and Gaza Strip, as well as in the Diaspora⁴⁹. The study surveyed 1,851 young men and women (18-30 years old) from the West Bank and Gaza Strip. Below is a synopsis of the study's findings on the youth's participation in political life:

- ✧ Seventy-three percent of the surveyed participants said that they are not affiliated with any political faction. The ratio is higher for party affiliation in the West Bank than in the Gaza Strip, and higher among males than females. Furthermore, 39% of respondents indicated that this low rate is due to a lack of confidence in existing political factions, and 20% asserted that these political parties do not represent their interests and perspectives. Ten percent quit their party after the political split.
- ✧ Over 68% of young people surveyed have clearly expressed that the political split has weakened Palestinians in their struggle to express and defend their rights, and has also had an impact on the legitimacy of existing political parties. In addition, 42% of young people feel that none of the existing Palestinian parties represents the people. One third of the surveyed youth (33%) believe that the PLO is the legitimate representative of the Palestinians, while 20% attribute this to Fatah and 5% to Hamas.
- ✧ Sixty percent of young people believe that the establishment of a Palestinian state on the land occupied in 1967 will not become a reality as a result of the complexity of the internal and foreign political situations. Strikingly, in the Gaza Strip some 54% believe this will come true, compared to only 35% in the West Bank. Also, females are more optimistic than males (46% compared to 32%). More ironic is the fact that 44% of refugees believe a future state is inevitable, compared to 36% among the non-refugees. In terms of the optimal strategy to resist the occupation, 36% of young people believe that Palestinians should have a conjoint strategy of popular resistance and armed resistance, while 27% prefer a collective strategy of negotiations and popular resistance. Still, 21% believe the best way is a combination of popular resistance and boycott. Only 13% believe that armed resistance is the way to combat occupation, compared to a scant 3% who think the negotiations represent the optimal strategy.

7. Foreign Trade

7.1 Balance of Trade

The balance of trade records Palestine's exports and imports of goods and services. The value of registered imports during Q1 2013 totaled about 1,067.1 billion dollars. Table 7-1 shows that the value of registered commodity imports during this quarter climbed by 2.9% from the previous quarter and by 4.7% from the corresponding quarter of 2012. On the other hand, the value of registered exports totaled about \$196 million,

7.3% over the corresponding quarter of 2012. This led to a commodity trade deficit of \$ 871 million, an increase of 3.2% over the fourth quarter of 2012 and a rise of 4.1% over the corresponding quarter of 2012. On the other hand, the services trade balance with Israel posted a deficit of \$2 million, which is very much close to the figure reported in the corresponding quarter of the previous year.

Table 7-1: Imports and Exports of registered⁵⁰ goods and services, 2011-2013

Indicator	(million dollars)						
	2011	Q1/2012	Q2/2012	Q3/2012	Q4/2012	2012**	Q1/2013
Commodity imports	4,221.1	1,019.5	1,109.2	1,053.0	1,036.5	4,218.2	1,067.1
Service imports*	100.2	33.8	36.4	34.7	***	***	36.9
Commodity exports	719.6	182.5	185.2	178.0	193.4	739.1	195.8
Service exports*	147.9	32.1	32.8	31.8	***	***	34.8

Source: Registered foreign trade, PCBS (2013).

* Exports and imports of goods and services from and into Israel only.

** Data of 2012 were obtained from official sources, and they are subject to change.

*** We couldn't provide details on the fourth quarter as we couldn't receive updated data from the Israeli side.

⁴⁹ Sharek, in partnership with The Center for Youth Economic Empowerment (2013). The status of Youth in Palestine 2013: Promise for the Future.

⁵⁰ Imports and exports of registered goods, i.e., as received from official sources. Exports and imports of services from and into Israel only.

7.2 Balance of Payments

The current account of the balance of payments involves three major sub-balances: balance of trade, balance of returns of factors of production and balance of current transfers. According to the PCBS and the PMA, the current account deficit in Q1 2013 totaled \$ 240.2 million (about 8.8% of GDP at current prices), down by 63.5% from the previous quarter (see Table 7-2). The deficit echoed a \$

1.1 billion decline in the balance of trade against a surplus in balance of returns mostly generated by Palestinians working abroad (\$292.9 million). On the other hand, the net current transfers had a surplus of \$ 670.1 million, coming largely from international aid. This current account deficit was financed by capital and financial account, which provided \$ 191.9 million.

Table 7-2: Palestinian Balance of Payments- 2011, 2012 and Q1 2013

	(\$ millions)						
	2011	Q1/2012	Q2/2012	Q3/2012	Q4/2012	2012*	Q1/2013
1. Trade balance of goods and services*	-4,729.5	-1,351.2	-1,328.4	-1,316.2	-1,270.7	-5,266.5	-1203.2
Net goods	626.04-	-1,255.2	-1,237.5	-1,232.0	-1,159.3	-4,884.0	-1106.1
Net services	-103.6	-96.0	-90.9	-84.2	-111.4	-382.5	-97.1
2. Balance of income	1,217.2	241.7	278.0	279.1	273.6	1,072.4	292.9
- Workers' remunerations received from abroad	1,258.9	250.6	272.8	269.4	258.4	1,051.2	292.5
- Investment income received from abroad	99.3	30.7	30.2	32.1	29.8	122.8	28.6
- Income paid abroad	140.9	39.6	25.0	22.4	14.7	101.7	28.6
3. Balance of current transfers	1,319.8	419.0	256.8	364.5	339.1	1,379.4	670.1
- Net transfers to the government	750.5	204.3	117.5	129.2	69.2	520.2	314.1
- Net transfers to other sectors	1,226.4	286.1	211.3	308.8	323.2	1,129.4	393.1
- Transfers paid abroad	657.1	71.4	72.0	73.5	53.3	270.2	37.1
4. Balance of current account (1 +2 +3)	-2,192.6	-690.5	-793.6	-672.6	-658.1	-2,814.8	-240.2
5. Net capital and financial account	2,155.7	708.8	875.2	614.1	633.9	2,832.0	191.9
- Net capital transfers	536.2	80.3	71.1	81.4	65.1	297.9	144.2
- Net financial account	1,619.5	628.5	804.1	532.7	568.9	2,534.1	47.7
- Net direct foreign investment	605.2	86.0	48.1	69.3	42.7	246.1	71.3
- Net portfolio investment	-69.5	27.5	-8.7	22.6	2.6	44.0	-72.1
- Other net investment	1,050.2	625.8	784.4	478.0	521.8	2,410.0	69.3
- Change in reserve assets - = rising)	33.7	110.8-	-19.7	-37.2	1.7	-166.0	-20.8
6. Net errors and omissions	36.9	18.3-	81.5-	58.4	24.2	17.2-	48.3

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics and the PMA, 2013. Preliminary results of the annual and quarterly Palestinian Balance of Payments, 2011, 2012 and 2013.

* Figures of exports and imports of commodities and services in the balance of payments differ from the figures contained in the trade balance because the latter records only exports and imports that are registered (i.e. recorded in the clearing accounts and billing), while the balance of payments records the total expectations of import and export. In addition, import and export of services from Israel were recorded in the trade balance only, while the balance of payments records trade of services from different sources.

This item (capital and financial account) represents a debt on the national economy as long as it has a positive value. Technically, there should be a perfect balance between the current account deficit, on the one hand, and the surplus of capital and financial account, on

the other. This means that the net value of these two items must be zero. However, there is often a slight difference between them. This difference is tallied under 'account errors and omissions', the value of which was 48.3 million dollars.

Textbox 10: Labor productivity in Israel: 24 percent lower than that of all the OECD countries

In its 2013 report, the Bank of Israel sounded alarming figures on the labor productivity in Israel. The report pointed out that the productivity of workers in Israel is 24% lower than that of all the Organization for Economic Cooperation and Development countries and 37% lower than that of the G7 countries. The report also found that the productivity growth rate between 1995 and 2011 was lower than the OECD average. According to the report, this decline is a result of several factors⁵¹:

Non-optimal labor utilization: The average weekly working hours in Israel (37.1) is far higher than the average reported in the OECD countries (33.6 hours). An examination of the connection between hours per employee and productivity per labor hour in the OECD countries yields a clear negative correlation. This finding is consistent with the assumption that efficiency decreases when the amount of work per employee increases

The stock of physical capital and its sectoral structure: The report points out that "a larger stock of physical capital means that more can be produced with the help of each worker." In 2000–2011, the investment to GDP ratio in Israel was 17 percent, lower than the OECD average of 22 percent. This low rate of investment in Israel can partly explain the gap in productivity between Israel and the OECD (see Table 1). The report attributes the decline in investment to security risks resulting from the Israeli-Palestinian conflict, which reduces incentives to invest in Israel.

Table 1: Labor productivity, productivity growth and ratio of investment to GDP in Israel and the OECD countries

	Productivity per Work Hour in 2011 (US \$)	Average Annual Increase in Labor Productivity in 1995-2011	Ratio of Investment to GDP (2000-2011 average)
Israel	33.9	1.2	17
OECD (average)	44.6	1.5	22
OECD countries with the highest productivity growth (average)	33.1	3.3	24

Although the rate of investment in Israel is low, it is high in the industrial sector (30.1% in Israel, compared with 19.8% in the OECD countries in 2007). According to the report, this high rate is a result of the fact that industry in Israel is an export-based sector, and this entails making use of high technology in order for the products to be competitive. Therefore, the productivity of workers in the industrial sector is also high (Industry accounts for 18% of GDP in Israel).

Business environment: According to the report, competitive economies generate higher, long-term productivity levels. Likewise, the low level of competition negatively influences worker productivity. The report found that a low level of competition was prevalent in Israel (except in the industry sector). This low productivity rate is due to the multiplicity of business groups controlling a very broad range of markets. It is also a result of the disapproving business activity environment with its bureaucracy, regulation, and legislation, particularly in handling bankruptcies and contract enforcement.

Human Capital: Experience plays an important role in improving worker productivity. This experience increases the more the years of work. As such, the new participants in the labor market have little employment experience, which negatively impacts productivity. "A clear and unique process has taken place in Israel in recent decades—a rise in the employment rate caused by growth in the labor force participation rate, from 59 percent in the second half of the 1990s to 64 percent in 2012," the report remarks. The report, however, warns that a higher rate of participation should not be taken as always negative.

The report argues that these four factors partly explain the low productivity in Israel. The report, however, acknowledges that there are other factors behind the decline in the level and rate of productivity (the main driver of economic growth).

⁵¹ Bank of Israel (2013): Labor Productivity in Israel from an International Perspective. <http://www.boi.org.il/en/Pages/Search.aspx?s=English&k=Labor%20productivity>

Key Economic Indicators in the West Bank* and the Gaza Strip for the years 2000-2012

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Population by mid year (thousands)													
Occupied Palestinian Territory	3,053.3	3,138.5	3,225.2	3,314.5	3,407.4	3,508.1	3,612.0	3,719.2	3,825.5	3,935.25	4,048.40	4,169	4,293
West Bank	1,943.7	1,992.6	2,042.3	2,093.4	2,146.4	2,203.7	2,262.7	2,323.5	2,385.2	2,448.4	2,513.3	2,580	2,649
Gaza Strip	1,109.7	1,145.9	1,182.9	1,221.1	1,261.0	1,304.4	1,349.3	1,395.7	1,440.3	1,486.8	1,535.12	1,589	1,644
National Accounts (Million Dollars), constant 2004 prices													
GDP**	4,146.7	3,810.8	3,301.4	3,800.5	4,198.4	4,559.5	4,322.3	4,554.1	4,878.3	5,239.3	5,724.5	6,421.4	6,797.3
GDP per capita (USD)	1,460.1	1,303.5	1,097.2	1,227.3	1,317.0	1,387.2	1,275.4	1,303.2	1,356.3	1,415.2	1,502.1	1,635.2	1,679.3
Household Expenditure	3,981.3	3,884.5	3,589.7	4,088.9	4,400.3	4,467.5	4,197.5	4,591.2	4,851.9	5,229.4	5,204.0	5,713.0	6,436.8
Public Expenditure**	1,080.3	1,003.7	930.3	886.4	1,048.9	833.3	870.4	892.7	995.9	1,159.5	1,322.3	1,772.2	2,027.1
Final consumption of NGOs	135.1	164.1	184.3	200.4	152.3	196.7	189.0	185.9	290.9	305.5	270.2	264.3	260.2
Gross Capital Formation	1,386.7	992.3	841.7	1,063.0	1,022.3	1,265.7	1,347.2	1,122.9	1,060.5	1,137.3	1,090.5	1,066.8	1,074.0
Net Balance of Goods Trade	(2,239.4)	(1,887.8)	(1,917.3)	(2,194.3)	(2,209.8)	(2,009)	(1,668.6)	(1,970.5)	(2,047.4)	(2,289.5)	(1,908.7)	(2,235.3)	(2,779.4)
Commodity Imports	2,748.3	2,225.9	2,235.5	2,561.4	2,622.1	2,466.5	2,203.8	2,508.3	2,642.4	2,881.3	2,604.0	3,091.6	3,539.9
Commodity Exports	508.9	338.1	318.2	367.1	412.3	457.5	535.2	537.8	595.0	591.8	695.3	856.3	760.5
Net Balance of Services Trade	(197.3)	(346.0)	(327.3)	(243.9)	(215.6)	(194.7)	(613.2)	(268.1)	(273.5)	(302.9)	(253.8)	(159.6)	(221.4)
Services Imports	386.6	424.6	390.1	305.0	287.1	334.9	707.0	430.5	471.5	533.8	422.4	378.6	551.2
Services Exports	189.3	78.6	62.8	61.1	71.5	140.2	93.8	162.4	198.0	230.9	168.6	219.0	329.8
Prices and Inflation													
Average Exchange Rate of the USD Against the Shekel	4.086	4.208	4.742	4.550	4.477	4.482	4.454	4.110	3.587	3.929	3.739	3.578	3.85
Average Exchange Rate of the JOD Against the Shekel	5.811	5.928	6.674	6.417	6.307	6.317	6.292	5.812	5.061	5.542	5.275	5.050	5.43
Inflation Rate (%)**	2.8	1.2	5.7	4.4	3.0	4.1	3.8	1.9	9.9	2.75	3.75	2.88	2.78
Labor Market													
Number of Employees (thousands)	600	505	477	564	578	603	636	690	667	718	745	837	858
Participation Rate (%)	41.5	38.7	38.1	40.3	40.4	40.4	41	41.7	41.2	41.6	41.1	43	43.6
Unemployment (%)	14.1	25.2	31.3	25.6	26.8	23.5	23.7	21.7	26.6	24.5	23.7	20.9	23

Indicator	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Social Conditions													
Poverty Rate (%) ***	-	27.9	-	-	25.9	24.3	24	31.2	-	26.2	25.7		
Deep Poverty Rate (%) ***	-	19.5	-	-	14.2	15.3	13.7	18.8	-	13.7	14.1		
Public Finance (Million Dollars)													
Net Domestic Revenues	939	273	290	747	1,050	1,370	722	1,616	1,780	1,548.4	1,900.4	2,176	2,240
Current Expenditures and Net Lending	1,199	1,095	994	1,240	1,528	1,994	1,426	2,567	3,273	2,920	2,983	2,952	3,047
Development Expenses	469	340	252	395	0	287	281	310	-	46.8	275.1	296	211
Surplus (deficit) Budget before Support)260((822)	(704)	(493)	(478)	(624)	(704)	(951)	(1,493)	(1,342)	(1,083)	(776)	(807)
Total Grants & Assistance	510	849	697	620	353	636	1,019	1,322	1,763	1,402	1,277	978	932
Total Surplus (deficit) Budget)219()313()259()268()125()275(34	61	270.2	(144)	(81)	(94)	(86)
Public Debt	795	1,191	1,090	1,236	1,422	1,602	1,494	1,439	1,406	1,732	1,883	2,213	2,483
Banking Sector (Million Dollars)													
Assets/Liabilities	4,593	4,430	4,278	4,728	5,101	5,604	5,772	7,004	5,645	7,893	8590	9,110	9,799
Equity	242	206	187	217	315	552	597	702	857	910	1,096	1,182	1,258
Clients' Deposits	3,508	3,398	3,432	3,625	3,946	4,190	4,216	5,118	5,847	6,111	6,802	6,973	7,484
Credit Facilities	1,280	1,186	942	1,061	1,417	1,788	1,843	1,705	1,829	2,109	2,825	3,483	4,122
Number of Banks	21	21	20	20	20	20	21	21	21	20	18	18	17

Source: Palestinian Central Bureau of Statistics, the Palestinian Monetary Authority. For a series data for the period before 2000, please refer to issue 23 of Monitor between hands. Base year is 2004 (2004=100).

* West Bank: means the West Bank except that part of Jerusalem governorate which was annexed forcefully by Israel following its occupation of the West Bank in 1967 (with the exception of the data on unemployment and population).

** The inflation rate is based on the comparison of average indices of consumer prices for the comparison year with its average in the previous year.

*** The PCBS defines poverty in relation with the family budget. Deep Poverty: any standard family (5 members: two adults and 3 children) possessing a budget of 1,783 NIS (2010) to cover the expenses of food, clothing and housing. Relative poverty: any standard family possessing a budget of 2,237 NIS (2010) to cover the expenses of food, clothing, housing, health, education, transportation and other expenses.

- Figures in brackets are negative.